

سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى  
الكندي السعدي التروني

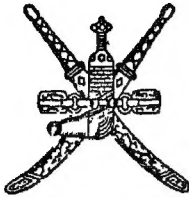
الجزء الرابع عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م









سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف  
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي  
المستدي النزوي  
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الرابع عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م رقم القيد :



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المحقق

الحمد لله الذي أنعم عليّ بالنظر ، في تحقيق هذا الكتاب ، وجعلني خادما  
لعلم الشريعة المستطاب ، أخرجته من مخطوطات ، أكل عليها الدهر وشرب .  
فقيض الله لها بعنايته هذا السلطان المذهب ، ذا الفضائل الجليلة ، والمزالا النبيلة :  
قابوس بن سعيد سلطان عمان ، فاستخرج كنوزها الخفية ، وعلومها السنية ، حتى  
برزت للعالم بعد الخفا ، وانتشرت شمساً مشرقة في الفضا .

وقد فرغت من تحقيق ، هذا الجزء ، الرابع عشر ، في الدعاوى والأحكام .  
ويبحث في الأحكام ، وما يحل أخذه ، بحكم الحاكم ، وما لا يحل . وفي طلب الخصم  
وعصيانه للحاكم . وفي حكم الحاكم بعلمه . وفي حكمه في بلده ، وغير بلده . وفي صفة  
الحكم بين الخصوم . وفي طلب البيئات . وفي الحكم بين الخصمين ، في الشيء  
الذي ليس بأيديهما . وفي اختلاف دعوى الطالب والمطلوب . وفي الدعاوى  
وأحكامها . وفي المتداعيين . وما يدعيان فيه . وفي أحكام اليد . وفي الدعاوى  
بين الزوجين ، والولد وولده ، والمقساكتين والشركاء . ومعاني ذلك .

وكان الفراغ من استعراضه وتحقيقه ، في :

بسم

سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الخاوي

١٠ من محرم سنة ١٤٠٣ هـ  
٢٢ / ١٠ / ١٩٨٢ م





# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الأحكام وما يحل أخذه بحكم الحاكم  
وما لا يحل أخذه

قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
وتدّلوها بها إلى الحكّام لعلّاء تفرقوا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » .

## فصل

وحكم الحاكم لا يحل حراما . وإن كان قضاؤه نافذا في الظاهر ، فلا يحل  
للمحكوم له ، ما حكم الحاكم به .

الدليل على ذلك قول النبي ﷺ : « إنما أنا بشر مثلكم .  
وإنكم لتختصمون إلي » . ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض . وإنما  
أنا أقضي على ما أسمع . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فلا يأخذه به ، وإنما  
أقطع له قطعة من النار .

## فصل

قوله : ألحن بحجته ، يعنى أظن لها . واللحن - بفتح الحاء - : اللطفة .  
ومنه قول عمر بن عبد العزيز : عجبت لمن لحن الناس كيف لا يعرف جوامع  
الكلام ! يقال منه : رجل لحن ، إذا كان فطنا .

وقال بعضهم : ألحن الرجل بحجته ، إذا قطع بحجته ، يلحن لحفا بالثقل .  
قال الله لنبيه : « ولتعرّ قتهم في لحن القول » فكان بعد نزولها يعرف المخالفين ،  
إذا سمع كلامهم ، على ما يرى من لحنه .

مسألة :

أجمع أهل العلم على أن ما يقضى به القاضى فى الظاهر ، والخصم يعلم أنه حرام  
عليه أخذه من مال ، أو يملكه حرا وقود ، أن جميع ذلك على المقضى له به  
حرام ، بدلالة الرواية .

وقيل : قال رجل : يا رسول الله ، ولو شيئا يسيرا ؟

فقال - عليه السلام - : نعم . ولو قضيبا من أراك .

مسألة :

عن أم سلمة - زوج النبي ﷺ - : أن رجلين من الأنصار ، دخلا على نبي  
الله - عليه السلام - وهو عندها ، فاختلفا إليه فى أرض ، ورثاها عن أبيهما . فقال :  
ما قضيت بينكما ، ما لم ينزل فيه كتاب ، فإنما أفضى لكما برأى ، بقدر ما أسمع  
منكما . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فلا يأخذ به ، فإنما يأخذ هو قطعة  
من نار جهنم ، يطوقها بعرها ، إلى سبع أرضين ، يأتى بها انتصافا فى عقه إلى  
يوم القيامة .

مسألة :

قيل : إن شربحا قال لأحد خصميه : إني لأحكم لك ، وإني لأظن أنك  
تدعى باطلا ولكن ما أصنع ، إنما أحكم لك بشهادة شهودك .

وكان يقول للخصم - إذا قعد بين يديه - : إن الخصوم داء ، فابعث لدائك  
دواء الشاهدين . يقول : إنما الخصوم جمر . فنفخ الجمر بشاهدين ، كما ينفخ الجمر  
بعودين .

مسألة :

وإذا كان الرجل يرى رأيا ، فحكم عليه الإمام ، أو من يقضى له فالذى  
سمعهما : أنه لا يسمعه أن يأخذ برأيه .

ومن ادعى على أحد شيئا ، وأخذ من ماله بملئى ، وهو ثقة . ولا يسمنى  
أكله ، حتى يصح معى بالبينة . فلو كنت أنا شاهدا عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون  
قد أعطاه من حيث لا أعلم ، حتى يشهد له معى شاهد آخر . فحينئذ يكون حجة .

مسألة :

وإذا اختلف رجلان ، فيما يكون فيه الاختلاف بالرأى ، فى مال ، أو  
معاملة ، أو غير ذلك . وكل واحد منها يقول : أنا آخذ بالقول الذى فيه الفعلى ؛  
لأنى أراه عندى عدلا .

فإذا كان حاكم عدل ، رفعا إليه ، حتى يحكم بينهما ، بما يراه عدلا عنده  
من الآراء . وليس لهما اختيار فى ذلك على الحاكم .

فإذا عدم الحاكم ، وصلا إلى رجل من المسلمين ، يتولى ما يقولاه الحاكم .

فإن قل كل واحد منهما ، أن ينال الذي اختلفا فيه ، إذا كان براه حلالا  
فعله ، فلا يجوز ذلك له ، إلا أن يكون ذلك على سبيل التضمين ، إلى أن يلقى  
الحاكم ، أو من يقوم مقامه ، فيوجب ذلك إن براه دون صاحبه .

• • •

## باب في الأحكام وما ينبغي للحاكم

قال الله تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابِ » في قصة داود :  
وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابِ .

قيل : إنه فصل القضاء .

وقيل - والله أعلم - : إن داود - عليه السلام - لما أمره الله تعالى بالقضاء ،  
انقطع به ، فأوحى الله إليه : أن البينة على المدعى . وحلف المدعى باسمي . وخل  
بوفي وبينه . وهو فصل الخطاب .

قال زهير :

فإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو نفاة أو جلاء

والنفار : المرافعة إلى الحاكم . والجلاء : البيان .

روى عن النبي ﷺ أنه قال : لو أعطى قوم بدعا ويهم ، لاستحل قوم دماء  
قوم وأموالهم . ولكن البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر .

مسألة :

ولا مأثم على التاضي في مطل القضاء ، ما لم يستتب الحق .  
والذي يجب له - إذا حضر الخصوم - أن ينظر بينهم ، ولا يؤخر ذلك .

مسألة :

قال الشافعي : الحكم قبل البيان ظلم . والحبس بالحكم بعد البيان ظلم .

مسألة :

ويجوز للحاكم أن يحكم بالظاهر ، وإن علم أن أحدهما كاذب ، بدليل أن  
الغبي عليه السلام حكم بين المتلاعنين . وقال : إن أحدهما كاذب . فهل من تأنب ؟

مسألة :

ويستحب للقاضي أن لا يشاور في أمره إلا عالما بلسان العرب . وحتى يكون  
مأمونا في دينه ، وعالما بكتاب الله وسنة نبيه ، وآثار أقاويل السلف ، عاقلا يعرف  
القياس ؛ ولا يحرف الكلام ووجوهه . ولا يكون هذا في رجل ، حتى يكون  
مأمونا في دينه . ولا يقصد إلا قصد الحق عنده . ولا يقبل من كان عنده شيء  
أشار به إليه ، على كل حال ، حتى يخبره : أنه أشار به ، من حق لزم . وذلك  
في كتاب الله ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قياس على أحد هذا . ويسأل هل يحتمل  
وجهها غير الذي قال . فإن لم يكن يحتمل غير الذي قال ، أو كان سنة ، ولم يختلف  
في روايتها قبله .

مسألة :

وإذا ورد أمر مشكل من الأمر ، أحضر له أصلا من الكتاب والسنة  
والإجماع . وسألهم عن ذلك . ولا يحكم حتى يتبين له الحجة . ثم يجب أن يحكم  
بها .

مسألة :

في الحاكم - إذا لم يبصر الحكم بين الخصمين ، أو شك فيه - إن له أن

بصرفهما ، ويجعل أجلا في حضورهما إليه ، حتى يفطر في عدل ما يدخل فيه ؛  
لأنه لا يحكم إلا بيقين .

مسألة :

وقيل : لا يجوز الحكم في الليل .

\* \* \*

## باب فى إحضار الخصم للحكم وغيره

أبو سعيد - فى المرأة أو الرجل ، إذا اشتكى أن فلانا ظلمه ، وأنه لم يكن إليه سبيل . هل للحاكم أن يرسل إليه بدعوه ؟

فإذا كان المدعى ، يدعى شيئاً ، مثل الضرب والقتل والسرقة ، والإحداث فى الأموال ، التى تلزم فيها العقوبة ، وتنفوت . فهذا يسارع إليه الحاكم ، من حين ما يصل إليه المدعى .

وأما الحقوق ، مثل الديون والمنازعات ، والشفعة والمشاركات ، ومثل الكسوة والنفقات ، وسائر ذلك ، من المحاكمات . فهذا ومثله ، إذا رفع الخصم فيه إلى الحاكم ، أمره أن يأخذ على خصمه مدرة ، يريه إياها ، ويشهد على ذلك بينة . أن يوافيه وقت كذا ، فى موضع كذا إلى الحاكم .

فإن لم يوافه ذلك الوقت ، ويشهد عليه بذلك بيعة عدل ، أرسل إليه وحجسه ، إلا إذا تبين للحاكم دلائل الامتناع من الخصم ، على ما يطمئن قلبه إليه ، على وجه الاحتساب منه ، لا على وجوب الاحتساب . وإذا أرسل إليه للحضرة لا للعقوبة ، لا على وجه الدفع منه له .

فإذا صار إلى حضرته ، يتقطع حجة المدعى عليه ، مع حججه . ولو امتنع ذلك الخصم عن الوصول إلى الحاكم ، على هذا الوجه ، لم تر للحاكم عليه حجة ، بماقبة بها ، كما يعاقب على عصيان المدرة .



مسألة :

في القاضى - إذا استعدى إليه رجل على خصمه ، وطلب حضرته والإنصاف منه .

قال : يقول للخصم : أن يحضر خصمه .

فإن حضر ، نظر بينهما على ما يدعيان .

وإن لم يحضر ، فليس عليه إلا أن يطلب إليه مدرة .

نقيل : إنه يعطيه ذلك ؛ لأنها ليس من فعل الحاكم . وإنما هي من فعل

الناس . وقد جرت في سنة الأحكام .

مسألة :

في الخصم - إذا ادعى أنه أرى خصمه مدرة القاضى ، نعمى وهو غير متهم

هل يرسل إليه ؟

قال : لا يجب عليه ذلك . وإن رأى أن يرسل إلى خصم من الخصوم ، لمعنى

يقع ، من ضمة خصمه عن الوصول إليه ، بوجه من الوجوه ، أو بمعنى تقيية له فيه .

وجعل ذلك احتياطياً على الخبر للرسول ، لا على معنى مسئول الخصم ، أن يوافق

فيه خصمه ، جاز ذلك عندى ، فى جميع الخصوم . والله أعلم .

مسألة :

وهل على الرجل أن يوافق خصمه إلى من طلب إليه ، فيما يطلبه من حق ،

وخصمه منكر لذلك فى بلده ، أو فى غير بلده ؟

قال : نعم . عليه أن يوافق إلى الإمام ، أو إلى قاضى الإمام ، ولو كان فى غير

بلده .

وكذلك إذا طلب منه الموافقة في بلده إلى رجل من المسلمين ، في غير عصر الإمام ، كان عليه أن يوابيه إليه .

مسألة :

رجل ادعى على رجل حقاً ، من غير أن يأخذ مدرّة من الحاكم ، أو يصح مع الحاكم عصيانه .

قال : معنى أن ليس عليه . وإن أوجب الفظ ذلك ، كان له في مخصوص من يدعى ذلك ؛ لأن الناس يختلفون في تواريهم عن الإنصاف ولدهم لخصومهم وإنصافهم لهم .

مسألة :

وإذا بعث الحاكم رسولا ثقة ، أو غير ثقة ، إلى أحد ، ليوافق به خصمه . فلم يوافق في الوقت الذي أرسل إليه . وقال : إنه كان مشغولاً . فأما الثقة ، فإذا جعله الحاكم لذلك . فأحب أن يكون حجة . وأما غير الثقة ، فلا أعلمه تقوم به حجة . وأما شغله ذلك ، فإن كان مما له فيه العذر ، قبل ذلك منه . ولا أحب أن يعجل عليه بالعقوبة ما اعتذر ، حتى لا يكون له عذر .

ويعجبني إن كان ذلك الشغل ، مما يشغل مما يخاف فوته ، من أمر دنياه ، أو دينه . ويكون عليه فيه الضرر ، بما يشغله الانشغال فيه ، فله للعذر فإن حبسه ، فلا أدرى على ما حبسه . وإن لم يكن له ذلك في الإجماع ، فهو حقيق بالجور .

مسألة :

وإن أصابه رسول القاضى ، فى ضيعة ، أو متجرجر عند غيره فى ضيعة ، فلا أحب أن يعطل ، لما لزمه من ذلك ويمدد ؛ لأن ذلك واجب عليه القيام به ، وتركه يزيل أجرته . فذلك عندى مضرة . ولا ضرر فى الإسلام .

مسألة :

وإذا كان طلب الخصم حضور خصمه ، فى اليوم ، فطلب المرفوع عليه التأخير إلى الغد ، فعليه أن يوافيه ، إلا أن يكون له عذر من مرض . وإن كان شغل من أشغال الدنيا ، فليس بعذر .

مسألة :

وإذا قال المرفوع عليه : إن لم أوافك إلى غد ، فهذه المائة دراهم على لك . وهو منكر تلك المائة ، فلم يوافه فى غد ، لم يلزمه له شيء ؛ لأنه لم يقر له بشيء .

\*\*\*

### باب في إحضار الخصم بالمدرّة

ومدرّة القاضى يكون عليها ختمه . فإذا رفع الخصم إلى الحاكم ، أمره أن يأخذ على خصمه مدرّة ، ويريه إياها ، ويشهد عليه أن يوافيه وقت كذا ، موضع كذا ، إلى الحاكم الذى أراه مدرّة .

مسألة :

في الصبي - إذا طلب المدرّة - هل للحاكم أن يعطيه ؟

قال : له ذلك ، ويجعلها له في الأرض .

فإن أعطاه في يده ، فلا يبين لى في ذلك شيء ، إذا كان من مصالحه .

مسألة :

سألت أبا بكر أحمد بن محمد بن خالد ، عن رجل أعطاه مدرّة ، ليحضر

خصما له بها ، أيجوز له أن يحضر بها إنسانا غير ذلك ؟

قال : يجبنى أن لا يحضر بها ، إلا من كان طلبها له .

قلت : فيجوز لأحد أن يأخذها من عنده ، ويسلمها إلى خصم له ليصحبه ؟

قال : لا . إلا برأى القاضى .

قلت : فإن علم القاضى بذلك . هل يعاقبهما ؟

قال : بلى .

مسألة :

قلت : رجل عليه لى دين ، يجوز لى أن أستعمل مدرة . وأقول له : همصحبى  
إلى القاضى ، من غير أن أقول له : هذه مدرة القاضى .

قال : إنما المدرة للقاضى .

مسألة :

وإذا سلم الأخذ للمدرة إلى غيره ، فأراها المسلم إليه خصما له ، وأشهد عليه  
بالموافاة . هل تكون هذه حجة على الخصم ؟  
قال : إذا صح عصيانه للمدرة ، وكانت هى علامة القاضى ، كان ذلك حجة  
ويلزمه ما يلزم من عصى المدرة .

• • •

## باب في عصيان الخصم لمدرّة الحاكم

وحبسه على ذلك

من كتاب أبي قحطان :

وقد رأينا المسلمين يحبسون على عصيان المدرّة ، إذا صح ذلك بعدلين ،  
أو إقرار ، إلا أن يكون رجل من المسلمين ، فيتقدم عليه . ولا يحبس . وليس  
بالحبس الطويل ، مثل اليوم واليومين والثلاثة .

مسألة :

قال عبد الله بن حازم : إذا عصى رجل المدرّة ، ثم استتر ، لا يدخل عليه  
إلا بإذنه ، وإذن أهل البيت .

مسألة :

ومن أشهد على رجل بمدرّة ، إلى مجلس الحكم ، فلم يواف ؛ فإن للناضى أن  
يحبسه كيف رأى .

وقول : ثلاثة أيام . وإن أشهد بلا مدرّة ، فليس عليه عقوبة .

مسألة :

عن الشيخ أبي مالك - في مصيبة الحاكم بالمدرّة ، والعقوبة عليها حق لله ،  
أو للناضى ؟

قال : حق لله .

قلت : فلمَ جاز للحاكم العقوبة عنها ؟

قال : إنما هو أدب وردع للناس ، لئلا يستعفوا بحكم حاكمهم ، وولاية أمورهم ، وسبيله سبيل الآداب التي يؤدب الحاكم الناس بها ، على جهلهم ، وتعدى بعضهم على بعض .

مسألة :

وقيل : إذا كان العاصي للمدرة ، أو الشاتم لغيره ، رجلاً من المسلمين ، من أهل الإقرار ، لا متهما . ورأى الحاكم أن الفعل جرى منه على حد السهو والنفقة . وأنه لم يعتمد لذلك ، فله أن لا يعاقبه ، وأن يعفو عنه . وإن فنده على ما كان منه ، وأظهر إليه استقباح الكبائر من فعله ، فذلك جائز .

مسألة :

وإذا طلب الخصم أخذ حقه ، قبل الجلس على عصيان المدرة ، فله ذلك ؛ لأن الحق للعباد - إذا خيف فوته - أولى من العقوبة ؛ لأن العقوبة لله . فإذا فات الأخذ بها ، لم يتعلق على الحاكم تبعه .

مسألة :

وإذا لم يأخذ الرجل لخصمه مدرة ، واحتج أنه دعاه ، فامتنع هل يعاقبه ؟ قال : إذا لم يره حجة الحاكم ، فلا أعلم أنه قيل : إنه يحبس .

مسألة :

والعذر في التخلف عن موافاة الخصم : مرض ، أو مصيبة موت ، في ولد ، أو مال ، أو نحو هذا .

## باب فى حبس الخصم لانتقطاع الحكم

أبو قحطان - فى العبد يدعى الرجل ، أنه عبده ، ويخاف - إن تركه - أن يهرب . والمرأة تدعى أن الرجل زوجها ، فيفكرها ، فيخاف أن يهرب : فلتحاكم أن يحبسهما ، حتى يحضر المدعى بيته .

فإن كانت بيته بعيدة ، أو تأجل أجلا بعيدا ، أخذ الحاكم عليهما كفيلا ، وخلاهما . ولا يحال بينهما وبين الكسب .

فأما الزوج فكفيل بحق المرأة ، وموثما يضمها الكفيل . وما صعب لها . ويعمل طلاقها بيد الكفيل .

وأما كفيل العبد ، فقيمته ، ويضمها الكفيل - إذا لم يحضر الأجل . وعليه إحضاره .

ونفقة العبد فى الحبس على نفسه . فإن صح رقه ، أخذ المولى للعبد ، بما أنفق عليه ، من يأمره الحاكم بنفقتة . ولا يطيل الحاكم الأجل فى الحبس ، إلا أن يحضر البينة على العبد ، فيحبسه حتى يستبرى عدلتهما .

مسألة :

وإن ادعى عبد المعتقد على سيده ، رفعه إلى الحاكم ، أخذ على السيد كفيلا أن يوافى به . فإن لم يواف به ، أخذ الكفيل ، حتى يحضره .

فإن طلب أجلا فى طلبه ، أخذ على الكفيل أيضا كفيلا ، يحضره للأجل الذى أجله فى طلبه . فن ادعى أسود أو بيسرا أنه مملوك لغائب وأنكر . وقال :



إنه حر ، فطلب حبسه حتى يصحح بالبينة . فإن كان يدعيه لنفسه ، ولم يتهم  
في دعواه .

تقول : إذا طلب حبسه ، لئلا يهرب ، حبس له لمدة قريبة : لا يكون عليه  
فيها ضرر . .

وتقول : لا يحبس إلا بصحة ؛ لأن الحبس عقوبة . وأما دعواه لغيره ، فلا يبين  
لي ذلك ، لأنه يقر أنه لا خصومة عليه له .

قيل : فإذا طلب حبسه ، حتى تصح وكالته وتصح البينة بالعبد .

قال : لا يعجبنى أن يحبس له في الأولى ، ولا في الآخرة .

\* \* \*

## باب في في دعوى الخصم عصيان المدرة وصحة ذلك

وإذا ادعى الخصم، أنه قد أرى خصمه المدرة ، بحضرة رجلين ، غير عدلين .  
هل يقبل قولها ؟

قال : إذا كان ممن تلحقه بذلك التهمة بالنظر ، خرج استخفافا ، في أمر  
الحاكم .

فإذا لم يبين له عذر ، أعجبني أن يكون من حدسبب التهمة ، أن يحبس  
— كما يراه الحاكم — على وجه مصيته للمدرة .

وإذا كان ممن لا تلحقه التهمة ، لم يكن ذلك حجة ، ولم تقم على الألفاء  
حجة بالتهمة . ولا تلحقهم إذا صحت عدالتهم ، أو نقتهم . ولكن شهد عليه شاهد  
واحد ، من يصدق ، أو شاهدان ، ممن لا يتهم بكذب ، في مثل ذلك ، إن لاحاكم  
أن يرسل إليه ، يحضره لموافاة خصمه .

مسألة :

وإذا ادعى الخصم ، أنه قد أرى خصمه المدرة ، وأنكر وعدمت البينة ،  
لم يكن في هذا يمين .

## باب في آداب الحاكم والتسوية بين الخصوم وسماع الشكوى والإنصاف بينهم

قال الله تعالى: « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ » فعن ابن عباس:  
الرجلان يقعدان عند القاضي .

وقيل في قوله تعالى: « وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا » فعن ابن عباس: أنه كان  
يقول ذلك برأى القاضي . وعنه أيضا - قال: الرجلان يقعدان عند القاضي ،  
فيكون لى القاضي ، وإعراضه ، لأحدهما على الآخر .

وعن مجاهد: تلووا: تمحرفوا . أو تعرضوا: تتركوا . وذهب إلى الشاهد .

قال المفضل: أكثر القراءة بالواو بوزن تفعلوا ، من لويت الشهادة: إذا  
حرقتمها . والحكومة: إذا ملئت فيها .

مسألة:

وروى عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ قال: من ابتلى بالقضاء بين  
المسلمين ، فليمدل بينهم في لحظة وإشارته ، ومقصده ، ومجلسه . ولا يرفع صوته  
على أحد الخصمين ، ما لم يرفع على الآخر .

فعلى الحاكم أن يساوى ، في مجلسه ، ونظره ، وكلامه

قيل: ولا يدخلان خصما دون خصمه . ولا يوازن عليه خصما . ولا يلقيان الخصم

حجة .

مسألة :

وقيل : إن عمر بن الخطاب - رحمه الله - عنقه منازعة في شيء . وهو يومئذ أمير المؤمنين ، فاجتمع هو وخصمه إلى أبي بن كعب . فلما دخل عليه قال له : إني جئتك مخاصما ، فطرح أبي له وسادة ، فجلس عليها . فقال عمر : هذا أول جورك . أنا أقول لك : إني جئتك مخاصما ، وأنت تطرح لي وسادة أجلس عليها . ثم قام عمر ، فجلس مع خصمه . فنازعه خصمه . فرأى أبي عليه اليمن . فقال له : أتخلف ؟ فقال له عمر : نعم .

فقال أبي لخصم : أوف أمير المؤمنين من اليمن ، فكره فاستعاضه . فلما كان في بعض اليمن . قال الخصم : قد أعفيت أمير المؤمنين عن اليمن . ومضى عمر في اليمن ، حتى انتهى . وكان في يده مسواك . فقال ، إن هذا مسواك لك .

مسألة :

ولا ينبغي له أن يضيف الخصم إلا ومعه خصمه .

مسألة :

وعن الحسن - قال : أتى رجل عليا ، فأضافه ، فقام إليه في خصومة . فقال له علي : أخصم أنت ؟ قال : نعم .

قال علي : تحول عنا ! فإن رسول الله ﷺ نهاهما أن يضيف الخصم إلا ومعه خصمه . وهذا يمتنع وجوب التسوية .

مسألة :

وقيل : أتى الأشعث شربحا ، فأجلسه إلى جنبه ، ومعه خصمه .

فقال : إنما جئت لأخاصمه إليك

فقال شريح للأشعث : كذلك ؟

قال : نعم .

فقال : تحول مع خصمك .

فيقال : تغير وجه الأشعث . فقال : عهدي بك يا شريح وشأنك شريف .

فقال له : أنت يا أشعث جهلك نعمة الله عليك ، وعقوبتهما على غيرك . إني

كذا كدت بك .

فقال الأشعث : لأرضيقه من حقه . ثم لا أخاصم .

فقال له : أنت وشأنك . فقام من عنده مغضبا .

مسألة :

ولا ينبغي أن يبدأ أحد الخصمين - وإن كان يعرفه من قبل - بالسلام .

وإذا سلم أحد الخصمين على القاضى .

فقول : لا يجيبه .

وقول : يرد عليه .

وقول : يقول : وعليكما السلام . وكأنه لا يقصد الرد على من سلم عليه فقط .

وقول : لا يرد ، حتى إذا فرغ من النظر بينهما رد .

مسألة :

ولا ينبغي للحاكم - إذا جاءه رجل بخاصم غائباً - أن يسمع من حجته شريفاً ،  
أو وضيعاً ، حتى يستوى معه خصمه .

مسألة :

وفي الحديث : لا ينبغي للحاكم أن يسمع شكية أحد ، إلا ومعه خصمه .  
قال أبو عبد الله : لكيلا يسبق إلى قلبه على الآخر بشيء ، قبل أن يعرف  
مأئده .

مسألة :

قال الأصمعي : ومن أمثالهم : من يأت الحكم وحده يفلج . يضرب للرجل  
يسبق إلى الحاكم ، فيلقى في قلبه التهمة والفل على صاحبه ، وهو طرف من المكائد .

مسألة :

ويقدم الناس على منازلهم ؛ لأن الذي جاء أولاً ، استحق النظر في أمره أولاً ،  
فقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قام فينا بتبوك . فقال : إياكم والإفراد .  
فقالوا : يا رسول الله وما الأفراد ؟

قال : أن يكون أحدكم عاملاً ، فتأتي الأرملة والمساكين واليتيم . فيقول :  
اقعد حتى ننظر في حاجتك . وبأئى الغنى والشريف ، فيعده إلى جنبه . فيقول :  
ما حاجتك ؟ اقضوا له حاجته ، وعجلوا بها .

مسألة :

وإذا جلس إليه الخصوم ، أعرض عنهم حتى تجترى قلوبهم ، وتنبسط ألسنتهم ،  
ويذكروا حجبتهم .

وفي موضع : إذا رأى أحد الخصمين مرعوباً بالجلوسه قدامه ، فليتنازل عنه قليلاً ، حتى يطمئن ، ويرجع إليه قلبه ، ويجلس الخصمان بين يديه ، ويسوى بينهما في المجلس . ولا يرفع أحدهما على صاحبه .

مسألة :

وإذا تعدد للحكم ، فينبغي أن يتخذ فيما على رأسه عند الخصوم ، يثق به . فإن طول أحدهما ، أو زاد ، وجعل يمتدح بما ليس له حجة ، أمره بأقامه .

مسألة :

وإذا حضر القاضى الخصمان ، فتكلم المدعى منهما . فإن جهلاً ، فلا بأس أن يقول : إنما يتكلم المدعى منكما .

فإذا تكلم المدعى ، فتكلم المدعى عليه ، قبل فراغ المدعى ، أسكته الحاكم ، حتى يفرغ المدعى من الكلام . ثم يتكلم المدعى عليه . ولا يدعمهما يتكلمان معاً . وإذا ادعى أحد الخصمين دعوى على خصمه ، فليستفهم حتى يحفظ دعواه ، ويفهم قصته وحجته . ثم يسأل المدعى عليه ، عما قال خصمه .

فإن أقر أو جب الفتيلاً عليه ، وأخذ منه لخصمه الحق الذى أوجب الله عليه . وإن كان قوياً ، وخصمه ضعيفاً - كما قال أبو بكر الصديق - رحمه الله - في خطبته التى بعد وفاة رسول الله ﷺ : قوبكم عنى - فى طلب ما يطلب عنده - ضعيف ، حتى آخذ منه الحق الذى أوجب الله عليه . وضعيفكم عنى - فى طلب ما يطلب من الحق - قوى ، حتى آخذ له الحق الذى أوجب الله له .

مسألة :

عن علي - قال : قال رسول الله ﷺ : إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر ، كما تسمع من الآخر ، ما زلت قاضيا .

مسألة :

وإذا ادعى رجل على رجل حقا ، ثم ادعى الآخر أيضا على المدعى حقا ، فإن المدعى عليه الأول يحلف ، ثم يحلف الآخر بعده .

مسألة :

قيل : إن الخصمين أيهما بدأ ، انصف من الآخر ، ثم ادعى عليه الآخر دعوى . فإن الحاكم يبدأ ، فيحلف هذا لهذا . ثم يحلف الآخر ، فيما يدعى إليه . وإنما يحلف الأول .

وقيل : يبدأ يحلف أيهما شاء ، وينصفهما جميعا . وأيها أنصفه ، ثم أنصف الآخر ، فقد أنصف .

وأما إن كان أحدهما يدعى بيته ، ويكون مطالبه متأخرا عن مجلس الحكم ، فإنه يحلفه لخصمه في المجلس ، إذا طلب ذلك الأول أو الآخر .

مسألة :

وفي موضع : إذا طلب الإنصاف جميعا إلى الحاكم .

نقول : يسمع من المدعى الأول ، حتى ينفق الحكم بيته وبين خصمه ، ثم يسمع من الثاني .

وقول : له الخيار في أيهما شاء ، استمع منه ، وبدأ بإنصافه .



## باب فى تعليم الخصوم الحجج وفتيا الحاكم فى الأحكام

قال أبو سعيد : اختلف أهل العلم فى الحاكم : أيلقن الخصم حجته ، أم لا ؟  
فقول : على الحاكم أن يقيم للخصم حجته ، يقوى بها على الدفع عن نفسه بالحق ،  
إذا بان له ذلك . حتى يفهم الخصم حجته .  
ويوجد هذا القول عن محمد بن محبوب — رحمه الله .  
وقول : إن له ذلك . وليس عليه .  
وقول : لا يؤمر بذلك . فإن فعل لم يضق عليه .  
وقول : ليس له ذلك ، ولا عليه . وينهى عن ذلك :  
ويكره له أن يفتح للخصوم الحجج . وإنما يحكم بما يصح عنده ، من  
الدعوى

مسألة :

ومما يكره للقاضى . أن يفتى فى الأحكام ، إذا سئل عنها . كان شريح يقول :  
إنما أقضى ، ولا أفتى .  
وأما الفتيا فى سائر أمور الدين ، مما ليس من أبواب الأحكام ، فلا بأس ،  
إذا أفتى بعلم .

مسألة :

قال أبو الحوارى : ومن ادعى على رجل حقا ، فلا يجوز للحاكم أن يفتح

لأحدهما حجة على الآخر وأما غير الحاكم ، فيجوز له ، إذا كان في غير موضع الحكم . وذلك كله بالحق ، إذا كان يرى هذا عمياً بحجته ، ويخاف أن يلزمه ما ليس عليه ، ويؤخذ منه ما هو له .

ومن غيره :

وسألت الفقيه : إبراهيم بن محمد بن أحمد السعالى - حفظه الله - عن الرجل هل يجوز له أن يفتح الحجج ، ويلقنها الخصم ، من غير أن يسأل الخصم عن ذلك ؟

نقال : إنه يجوز له ذلك ، إذا كان الخصم ثقة ، ولو لم يسأل هو . وإذا كان الخصم غير ثقة ، لم يجوز له أن يفتح الحجج ويلقنها إياها ، إلا أن يسأله عن ذلك فهذا لك يجوز له أن يخبره بذلك . ولا شئ عليه .  
رجع إلى كتاب المصنف .

\*\*\*

## باب فى الخيل فى الأحكام على الخصوم

وإذا كان على رجل دين ، أو صداق لزوجته ، وخيف منه أن يفكر ماله ، أو يلجئه ، فادعى عليه جميع ماله بمحدوده ، وأنه لادمعى دونه . فإن أقر به ، فقد انتطع الحكم .

وإن قال : إنه له ، أخذ عليه الحاكم إقراره .

مسألة :

وإن اشترى رجل من عند رجل مالا ، وعدم البيئة ، فالحيلة فيه أن يبيعه من غيره ، ممن يثق به ، من حضرة من صاحب المال . وليشهد أنه باعه عليه بلا حاجز ، ولا مانع .

فإن ادعى من يدعى ، أنه فى يده ، طلبت منه البيئة : أنه فى يده . ويسلم البائع من إقامة البيئة .

فإن أمكنه أن يحدث فيه حدثا ، بحضرة الشهود ، ليشهدوا : أنه قد أحدث فيه ، بلا دافع ، ولا مانع . وأن اليد يده ، فهو جيد .

## باب في الحجيج في الأحكام

ومن سرق سرقة ، وأراد دفع الحد عنه ، فليحتج أنه اشتراها ، فإنه لا قطع عليه إلا أن تقوم عليه بينة .

مسألة :

ومن ضرب سارقاً نقب بيته ، وأدخل رأسه ، فقتله . فذلك جائز . فإن خاف فليحلف ما قتله ، ويحرك لسانه ظالماً له ، يعنى بقوله ظالماً له ، بينه وبين نفسه .

مسألة :

وعن أبي عبد الله - فيمن أراد سلب رجل ، فوثب عليه ليضربه . قال : له أن يقتله . فإن رفع عليه أولياء المقتول إلى السلطان فليجحدوا .  
فإن حلفه السلطان ، فليحلف ويسر في نفسه ظالماً له ، يعنى أنه يحرك به لسانه ، إلا أنه لا يسمعه السلطان .

وكذلك من أقر بالسرقة ، ثم أراد أن يرجع ، فإن له أن ينكرها . فإذا أنكرها ، فلا قطع عليه .

وكذلك إن احتج أن الذى سرقه هو له ، لم يقطع .  
وكذلك من زنا بجارية ، فاحتج أنها له ، أو أن له فيها شركاء ، فإن هذا شبهة .  
مسألة :

وإذا أراد السلطان أن يحلف رجلاً ، فليقل : أنا ليس أحلف . فإن أمرى السلطان أن أحلف حلفت . وإن أمره باليمين ، فقد أكرهه ؛ لأن أمر السلطان إكراه ، إذا خاف على نفسه وماله .

مسألة :

ومن أراد الحيلة في اليمين ، فليتل فيها : فآله وآله ؛ لأن الله تعالى وآله أمور المسلمين .

مسألة :

وإذا ادعى عليه ديناً عاجلاً ، وهو آجل ، حلف : ماله على حق ، وحرك لسانه : في هذا الوقت .

مسألة :

فإن حلف بالحج . فقال : وعليك حجة إلى بيت الله الحرام ، حرك لسانه : الذي يقربني . يعنى بعض المساجد .  
فإن قال : الذي بمكة ، أضمر في نفسه : من فيها من الرجال والمساجد ، أى أنه بمكة .

مسألة :

وإذا خاف اليمين بالصدقة أو العتق والطلاق ، أقر بجميع ما كان له ، وخالف زوجته فإذا حلف ، استرجع ماله ، وراجع زوجته ، بشاهدين على الصداق الذى خالعهما .

مسألة :

ومن حلف يميناً لوجه حيوة ، فلم يفتن له من استحللته ، فلا يجوز ذلك في حقوق الناس . ويجوز عند السلطان ، في غير حقوق الناس .

مسألة :

والتي أنفقت على ابن أخيها من ماله ، وهو يقيم . فلما بلغ طالبها ، ولم تجد  
بينة ، لأشهادها بما أنفقت من ماله ، فإنها تحلف : ما في يدي اليوم لك حق ،  
إذا كانت تففق عليه - عند نفسها - من غلته .

مسألة :

فإذا وجب الخصم على خصم يمين ، فأراد مدافعتها بحجة ، فإنه يحتاج أنه قد  
حلفنى على دعواه ، عند حاكم آخر .

فإن أنكر المدعى ، أنه ما حلفه ، احتجج بأنى أقيم البينة بذلك .

وإن أراد يمينه ما حلفه ، فله ذلك عليه . ثم الحاكم يحلفه من بعده ، على  
ما يدعى .

وإن رد المدعى اليمين على المدعى عليه ، بأنه قد حلفه على هذا الحق ، فحلف ،  
برى من اليمين .

مسألة :

وإذا أقام خصم على خصم شاهدا بحق ، وأراد المشهود عليه تأخير الحكم ،  
فإنه يحتاج أن للشاهد عليه ، فيما شهد عليه به حصة له ، أو لولده أو لعبد .  
ويدعى أن معه على ذلك بينة . وإن شاء طلب يمين المشهود له : ما لشاهده هذا ،  
ولا لولده ، ولا لعبد . فيما شهد عليه خصمه .

مسألة :

وإذا طوّل المعسر ، على علم بإعساره له ، لم يحز له أن ينسكرو . فيقول :  
ماله على حق ، ويدعى براءة ذمته . ولكن يجوز له أن يقول : ماله على حق ،  
أجده في هذا الوقت . وليس له أن يمتنع براءة ذمته في الوقت ؛ لأنها مرتبهة  
بالدين .

مسألة :

ومن تزوج امرأة ، ولم يسم لها صداقا ، فوهبت له مالها وقبلة . ثم دخل بها  
وطلقها ، فإن طلبت إليه صداقها ، ولم تكن معه بينة بالمبىة ، فليقل لها : إني قد  
قضيتك هذا المال الذي بيدك بصداقك . ولا بأس عليه ، إن حلف : ما قبله لها  
شيء .

فإن لم يقدر عليها ، وكان الذي يطلبه وكيلها ، فليقتضها في نفسه المال الذي  
في يدها .

فإن أمكنه أن يشهد بشاهدين ، يشهدان في يدها : لى مال مثل صداقها  
قد قضيتها إياه . وقد برئت من صداقها هي ، مما أخذت مني . ثم يحلف بعد هذا :  
ما عليه لها الصداق الذي تدعيه . فأرجو أن لا يكون آثما - إذا قبل .

مسألة :

ومن غير الكتاب :

عن أبي عبد الله محمد بن سمير الشجعي . قال : إن خاف اليمين بالصدقة والعتق

والطلاق . وأعطى إنسانا ماله . فإذا أحرز المعطى ثبت ذلك . وإن أعطاه زوجته ثبت ولا إحراز عليها فيه ، إذا قبلته ، وخالف زوجته .  
فإذا حلف بالصدقة والعق والطلاق ، فلا يلزمه ذلك ، إذا حث . ثم يسترجع<sup>١</sup> ماله ، ويراجع زوجته ، بشاهدين على الصداق ، الذى خالفها عليه ، لأن المعطية أسلم ، وأثبت عند الله ، من إقراره كاذبا .

#### مسألة :

ومن غير الكتاب :

ومن الجامع : وسألته عن رجل ، قمش من أرضه حضارا لغيره . وكذلك إذا وجد صرمة مفسولة في أرضه فقمشها ، فأراد صاحب الصرمة والحضار يميغه . كيف يحلف - إذا كان قد قمش الصرمة - والحضار من أرضه ؟  
قال : يحلف يميننا بالله : ما يعلم أن قبله له حقا ، مما يدعيه عليه من قمش هذا الحضار والصرمة .

وإن حلف أنه : ما قمش له حضارا من أرضه - إذا حلته على ذلك - كان عليه أن يحلف ، ويستثنى في نفسه : ما قمش له صرمة من أرضها ، أو يستثنى : ما قمش له صرمة ، ظالما له .

قلت : فهل يضمن الصرمة - إذا قمشها من ماله ؟

قال : نعم . وعليه أن يعلم صاحب الصرمة . فإذا أعلمه ، لم يضمن الصرمة ، إن تلفت .



مسألة :

وعن رجل سرق شاة لرجل . ثم سرق المسروق له شاة الذى سرقه ، يريد بذلك مكافأة له بشاته ، فطلب يمينه ، فيحتج عليه . فيقول له : قد أخذت لك شاة بدل شاتى . فإن شئت ، فرد على وأرد عليك .

فإن كره وامتنع ، حلف : ما على له حق ، من قبل هذه الشاة التى تدعيها . والله أعلم .

رجع إلى كتاب المصنف .

\*\*\*

## باب في الحكم إذا صح من حاكمين أيهما أولى

وليس لهما أن ينقص حكم حاكم قبله ، إلا أن يرى جوراً بيناً ،  
وإن صح حكمان في شيء واحد ، من وال وقاض ، أنفذ الحكم للقاضي .  
وإن صح حكم للقاضي ، وصح في ذلك حكم بخلافه من الإمام ، أنفذ حكم  
الإمام .

قال غيره :

وتفسير ذلك : معنى إذا صح الحكمان كلاهما ، ولم يصح أيهما قبل صاحبه .  
وأما إن صح ، أن حكم الوالي ، قبل حكم القاضي ، ثبت حكم الوالي .  
وكذلك الإمام والقاضي ، إلا أن يكون باطلاً مجتمعا عليه .

مسألة :

وأجمع العلماء : أن الحاكم إذا خالف الكتاب والسنة والإجماع ، في قضية ،  
وجب ردها .

\*\*\*

## باب في حكم الحاكم بعلمه

في مصره وغير مصره

ولا يجوز قضاء القاضي ، في غير مصره الذي استقضى فيه

وإن كان القاضي في طريق مصره ، فسمع رجلاً يمتق عبده ، أو يطلق امرأته ، أو رآه قطع يد رجل ، أو قذف رجلاً . فكل شيء يراه القاضي ، ويسمعه ، من حقوق الناس ، حيث يجوز قضاؤه ، من طريق أو غيره ، فليفتض الذي علم وسمع ، من حقوق الناس . وفيه اختلاف : أنه لا يجوز حتى تقوم معه بيعة ، ويشهد ، ويولى الحكم غيره .

قال : وكذلك عندي : أنه لا يحكم بعلمه ، في الحدود . وأما الحقوق فعليه إنفاذها ، ما علم ورأى من ذلك .

قال أبو المؤثر : لا يقضى القاضي ما سمع من شهادة نفسه . وهو في هذا شاهد ، إلا ما يتنازع إليه الناس ، فيه فيقر بعضهم لبعض ، فيحكم فيه بعلمه .  
قال أبو الحواري : قال نهبان مثل ذلك .

مسألة :

أبو سعيد - اختلاف في القاضي : أيقضى بعلمه أم لا ؟

فقول : يقضى بعلمه ، في الأشياء التي علمها ، إذا رقت إليه ، كان علمه ذلك ، في وقت استقضائه ، أو قبل ذلك .

الدليل : قوله تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » .

فإذا علم قاضى إلا الحدود ، فإنها لا تكون إلا بإقرار أو بينة .

قال : ولا شيء أصح عند القاضى من علمه .

وقول : لا يقضى بعلمه ، قبل أن يستقضى . ولكن بما علم ، بعد أن يستقضى .

وقول : لا يحكم بما علم ، فى غير موضع قضائه ومصره . ولكن بما علم فى

مصره الذى هو قاض فيه ، حيث ما كان فى طريقة ، وجميع مصره .

قال : لأن جميع مصره مجالس له ، فكأنه مجلس حكمة .

وقول : إنما يقضى بما علم ، فى مجلس قضائه . كذا عن ابن محبوب .

قال : فأما فى غير مجلس القضاء ، فلا يحكم به . وإنما يكون شاهدا .

ثم قيل : إنه قيل بعد ذلك : إن له أن يحكم بكل ماعلم ، فى كل أحواله ، إذا علم ،

وهو قاض فى الحقوق .

وفى الضياع :

قال : وكذلك يختلف فى حقوق الله .

وقول : لا يحكم الحاكم إلا بإقرار من خصم نخصمه ، فى موضع حكمه ،

فيقر بعد دعواه عليه ، أو يقيم عليه بينة عدل .

وقول : ولو أمر الخصم ، ثم أنكر ، كان الحاكم شاهدا عليه ، عند غيره .

ولا يحكم عليه بذلك .

مسألة :

وأما الحدود ، فلا يجوز إلا بإقرار أو بينة ، على حال .

ابن جعفر : وأما فى حدود الله ، فأحب إلينا أن يكون معه شاهد آخر ؛

لأنه لو رأى رجلا يزني ، ومعه رجلان ، لم يقيم عليه حد بثلاثة ، حتى يكونوا أربعة شهود .

وكذلك لو رأى رجلا يسرق ، لم يقطع يده بشهادته وحده .  
وأما إن أقر رجل عند الحاكم ، بشيء من الحدود ، أو حق لأحد ، فلم يرض عليه القضاء ؛ لأن هذا إقرار . والإقرار بمنزلة الشهود عليه .

مسألة :

قال الشافعي : يجوز للقاضي أن يقضي بملءه ، في غير الحدود ، في أصح القولين .

وقال أبو حنيفة غير ذلك ، فيما علمه بعد الحكم . ولا يجوز فيما قبله .  
وقال الربيع : الذي يذهب إليه الشافعي : أنه يحكم بملءه ؛ لأن علمه أكثر من شهادة الشاهدين عنده .

وإنما كره الشافعي إظهار ذلك ؛ لئلا يكون القاضي غير عدل ، فتذهب أموال الناس . وعلم هذا الحاكم أقوى من البينة ؛ لأن البينة إنما توجب علما ظاهرا ، يجوز أن يتقلب في باب علمنا ، بقسط الشهود ، أو فسقهم . وما علمه الحاكم ، لا يتقلب في الثاني . وقد تعبد الله الحاكم ، أن يحكم بما علم . قال الله تعالى : « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » .

فإذا علم الحاكم أن لزيد حقا على عمرو ، فهو شاهد به . فإذا كان شاهدا به ، وجب أن يمنع عمرا من ظلمه . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه حكم بملءه ، في حديث هند بنت عتبة وزوجها أبي سفيان .

وكذلك حكم بعله ، في ابن وليدة زمعة . وقد تنازع فيه سعد بن أبي وقاص ،  
وعبد الله بن زمعة .

قال : هو لك يا عبد الله بن زمعة . الولد للفراش . فدل أنه حكم بعله في  
الفراش .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان على رجل ، بدم أو غيره . وهو يعلم أنه مظلوم ، والدم  
على غيره ، فإنه يرد ذلك إلى حاكم غيره . ويحكم الحاكم بما صح معه ، وهو جائز  
له . وهكذا جاء الأثر .

مسألة :

وقيل : قال خصم لشريح : أنت الشاهد لي بحقي ، فخذ لي حقى .  
فقال له شريح : انت الإمام حتى أشهد لك .

مسألة :

وقيل : ادعى خصمان إلى عمر شهادته .  
فقال عمر : إن شئما شهدت ، ولم أفض . وإن شئما قضيت ولم أشهد .

\* \* \*

## باب فى معاودة الحاكم النظر فى حكمه

أو حكم غيره وإتمامه

وإذا حكم القاضى ، فى شىء بين قوم ، ثم عاود بعضهم فيه بحجة . فإن كان القاضى فى الأمر الأول والآخر هو القاضى ، فله أن يرجع ، وينظر فى حجة القوم . وإن كان القاضى الذى قضى فى الأمر الأول ، قد تمحّل عن قضائه ، فصار القضاء إلى غيره . فليس لهذا القاضى الأخير ، أن يدخل فى قضاء ، قد انفصل عن رأى قاض آخر .

وقيل : للمحاكم أن ينظر فيما رفع إليه ، من أحكام من سبقه من الحكام . فإن حفظ فيها خلافا ، لكتاب الله ، وسنة رسوله ، وآثار أئمة العدل ، رده إلى العدل .

وإن كان لا يعلم أنه مخالف للكتاب والسنة ، ولآثار المسلمين ، لم ينقضه وإن خالف رأيه ؛ لأنه قد يكون ما حكم به بعض آراء المسلمين .

فكذلك جاء الأثر : أنه لا ينقض حكم حاكم ، إلا أن يجتمع نقمها المسلمين ، على أنه خطأ . وإلا لم ينقض .

وفى موضع : إلا أن يرى جورا بئنا .

مسألة :

وكل بيئة ميمها الحاكم ، ثم مات ، أو حكم دخل فيه ، فلم ينفذه حتى مات ،

أر عزّل، أشهد عليه الحاكم الأول - قبل أن يموت - عدولا، وأسلمه إلى الإمام،  
وأخذ به ، وبني عليه .

وقد كان سليمان بن الحكم دخل في حكم بين قوم فلما مرض ، أسلمه إليهم .  
فبنى عليه محمد بن محبوب .

مسألة :

محمد بن المسيّح : إن سليمان بن الحكم - لما ولي صحار - رفع إليه ناس ،  
وأثّره بكتب ، عن عبد الله بن محمد . فأخبرني أن سليمان بن الحكم ، أشار عليه ،  
في أن يمحي هذا الكتاب ويثبت لهمدى الحجة . فأشرت عليه : أن يبتدئهم .  
وكان بصيرا بالأحكام . ففعل سليمان بن الحكم ، ورد الناس إلى الحجة .

\* \* \*



## باب في صفة الحكم بين الخصوم

وما ينبغي في ذلك

يقال : إن همر بن الخطاب - رضى الله عنه - كتب إلى معاوية :  
أما بعد - فإني وجهت إليك بكتاب في القضاء ، لم آلك ونفسي فيه خيرا .  
الزم خمس خصال يسلم لك دينك ، وتأخذ بأفضل حقتك .  
إذا تقدم إليك الخصمان ، فعليك بالبيئة العادلة ، واليمين القاطنة . وأدِّنِ  
الضعيف حتى يشتد قلبه ، وينبسط لسانه . وتعهّد الغريب ، فإنك إن لم تعهده ،  
ترك حقه ، ورجع إلى أهله . وإنه ضيع حقه إن لم ترنق به وواس بينهم في لحظك  
وطرفك . وعليك بالصلح بين الناس ، ما لم يستتب لك قصد القضاء .

مسألة :

وينبغي للحاكم : أن يأمر بقسوية الخصمين ، صفًا بين يديه . فإذا قعدا وقال  
الخصم للحاكم : أنصفني من هذا . قال له : ما تدعى قبله ، أو ما تدعى عليه . فإن  
نسب دعواه ، سأل الحاكم الخصم عن ذلك . فإن أقر لخصمه بحق قبله ، أو عليه ،  
حكم عليه بما أقر به .

وإن أنكر ، دعا خصمه بالبيئة ، على ما يدعى وهو أن يقول : ألك بيعة ؟  
أو عندك بيعة ؟ هكذا رأينا الحكام يقولون .

فإن قال : إن له بيعة ، أمره الحاكم بإحضارها . وإن ترك بيعته ونزل إلى يمين  
خصمه ، حلفه له على ما يدعى .

مسألة :

سعيد من قريش : إن الحاكم لا يقول للمدعى : تجب لك عليه اليمين ، تلزم  
فلانا لك اليمين ، إلا أن يطلب ذلك الخصم .

مسألة :

أحمد بن محمد بن خالد : إن سأل الحاكم المدعى عن البيعة فسكت ، لم يقل له  
الحاكم : أحلفه لك حتى يطلب .

فإن قال : أنصفني منه ، أعاد السؤال لهما .

فإن قال الخصم : لا بيعة لي . ما يجب لي عليه .

قال له بما يجب له . وهو أن يقول له : يجب لك عليه اليمين ، إذا لم تكن

بيعة .

فإن قال : حلفه لي ، حلفه له .

وإن قال : ما رأيت أنت .

فقال : إذا لم تكن معك بيعة ، فتلزمه لك اليمين .

وأما إذا سكت فلم يطلب يميناً ، ولا سأل عن ذلك ، فلا تلقفه أنت ذلك ،

أن يطلب يمين خصمه . وهو أن يقول له : يجب لك عليه اليمين .

مسألة :

قال محمد بن المسيب : ليس على الخصم أن يقال له : اطلب . إنما يقال له :

أملك بيعة ؟

فإن قال : نعم .

قال له : أحضرها .

فإن قال : يحلف له .

فقل له : تبطلها .

فإن قال : لا أعلم لى بيعة ، استحلف له .

مسألة :

وليس للحاكم ، ولا للفقهاء ، أن يزيدا على دعوى الخصم ، أو سؤال السائل شيئا .

وعن محمد بن محبوب : أن رجلين اختصما إليه ، نادى أحدهما على الآخر كذا وكذا نخلة وشربها ، فأحضر على ذلك بيعة ، فحكم له محمد بن محبوب بالنخل . ولم يحكم له بالشرب . فقل له : لم ؟

فقال : لم يقل شربها من الماء .

فقل له : للشرب لا يكون إلا من الماء .

فقال : ليس للحاكم ، ولا للفقهاء ، أن يزيد شيئا من عندهما .

مسألة :

وإذا قال الخصم : إن لى بيعة ، أجله أجلا فى إحضار بيئته ، على قدر ما يعلم أنه يبلغ ، حيث ادعى البيعة . ويكتب ويؤرخ ذلك فى كتابه .

فإن أحضر البيعة إلى الأجل ، أو بعده بيومين ، أو بثلاث ، فلا يقطع حجته .

ويسمع بيئته . وأمر كاتبها يكتب شهادتهم ، ثم قرئت عليهم .

فإن كان كما شهدوا به ، أوقع خطه ، في أسفل ما شهدوا به . وبذلك شهدوا  
عندي .

مسألة :

وينبني للقاضي : أن يجعل فهمه وقلبه إلى الخصمين .  
فإن قال أحدهما بشيء ، لزمه أخذه بذلك ، وكتب حجتهما وفهمهما .

مسألة :

وقيل : الحاكم يحتاج أن ينظر إلى قسم الخصم ، حين ينطق بالدعوى  
والإقرار .

مسألة :

ولا يحكم الحاكم بالمال الذي ادعاه ، بتجري المدعى عليه من المال ، إلا أن  
يصدقه الخصم على دعواه ، ويسلمه ، وهو في يده .  
وإن لم يصدقه على دعواه ، وتبرأ منه ، لم يحكم له به الحاكم ، ولم ينمعه  
منه . ولا يحكم له الحاكم إلا بالبينّة .  
وكذلك إن كان في يده ، ولم يصدقه على دعواه ، وتبرأ منه ، لم يحكم له  
به الحاكم . ولم ينمعه منه الحاكم ، إن قبضه .

مسألة :

في الحاكم - إذا صح لرجل حق على رجل ، فأمره أن يدفع إليه ، أيسكتفي  
بذلك ، أو حتى يقول : قد حكمت عليك للفلان بكذا ، سلمه إليه .

قيل : يكتفى بذلك ، إذا أخبره أنه قد ثبت عليه الحكم فيه .  
فإن لم يخبره بذلك ، جاز له ، وأمر الحاكم يقوم مقام حكمه ، بعد أن يقطع  
حجة المحكوم عليه .

مسألة :

وإذا ادعى الخصم دراهم . فقال المدعى إليه : سل ما هذه الدراهم ؟  
قال : إن ادعى أن عنده له ، فالمطلوب على الحاكم ، أن يسأله عن ذلك .  
وإن ادعى أن عليه ، لم يكن له ذلك . ولا ذلك على الحاكم .

مسألة :

وقيل في الحاكم - إذا نعى ما يحكم به - فليس عليه .  
وكذلك إن نعى ما أقر به الخصم عنده ، فليس عليه . ولا يصدق الخصوم  
فيما يدهون لخصومهم ، أنهم أقروا عنده .

مسألة :

ولثبتت في الحكم واجب .

ابن سيرين : لثبتت نصف القضاء .

سفيان الثوري : الاستشارة بلنق أنها نصف الفصل .

ومن عمر : أنه كان يشاور حتى المرأة .

مسألة :

وإذا شهد الشاهدان لرجل، بهذه النخلة . هل يحكم بها له ، ويثبتها في يده؟  
قال : إذا صحت معه البيعة ، على شئ من هذا قطعاً ، ثبت لمن صحت له تلك  
البيعة ، على قدر ما قد صحح معه ، من أمرهم ، وأنه قد قطع حجة هذا عنه ، في هذا  
عنه ، في هذا السبب الذي قد صح له ، لا يمتاطى غير ذلك . وهذا هو معنا إثبات  
معنى الحكم في هذا .

فإذا ثبت له حجة ، توجب له في الحكم ، ملك هذا الشئ عنده ، كان  
ملكاً له عنده ، في أسباب الحكم ، حتى يصح عليه غير ذلك ، من هذا المدعى  
أو غيره . وكان هذا المالك ، عند هذا الحاكم ، له الملك واليد . يأخذ له بالنعمة ،  
في هذا . وهو أولى به ، ممن حكم عليه . ومن غيرهم : ما لم تصح عليه فيه حجة ،  
تزيله من يديه ، أو من ملكه . والله أعلم .

مسألة :

والدعوى في الأموال والمروض ، مثل العيوب .

قال : ما أمكن حمله ، وتوصيله إلى الحاكم ، فعليهم حمله ، حتى يقف بين  
يدى الحاكم ، وينظر العيب ، ويحكم بما يرى .  
وأما ما لم يمكن حمله ، وتوصيله إلى الحاكم ، فإن الحاكم يبعث عدولا ،  
يفظرون في ذلك ، ويدلونه . وإن بعثهم يحكمون به ، فلمهم ذلك .

مسألة :

فإن كانت الخصومة في عبد ، أو دابة ، أو بقرة أو شاة ، أو حيوان ، أو

عرض من العروض ، كائنا ما كان ، وهو قائم بيمينه . فإن القاضى يتبنى أن لا يسمع من أحدهما شهادة ، حتى يحضر ذلك الشئ الذى اختصا فيه ، إلا أن يكون أحدهما قد استهلكه ، والآخر يدعى أنه له ، أو استهلكه غيرها . وكل واحد منهما ، يدعى أنه له .

فإذا وقع الأمر على هذا ، قبلت منهما البينة ؛ لأنه مستهلك . ألا ترى أنه إذا كان قائما بيمينه ، فتضى القاضى ، ولم يماينه ، ولا ينظره ، أنه قد قضى بما لا يعرف . وكيف يشهد على ما ليس بحاضر !

• • •

## باب في الحكم بالبينة واليد

وما أشبه ذلك

الرواية عن النبي ﷺ : أن رجلين ، ادعيا بعيرا ، على عهد . فجاء كل واحد بالشهود على البعير : أنه له واستوت الشهود في دعواهما . فجعل النبي ﷺ البعير بينهما .

قال الربيع وفقهاء أصحابنا : إن كان البعير في يد أحدهما ، أو كانت بينته أعدل ، فهو أحق به .

وكذلك رأينا في هذا ومثله .

والله لم يكن في يد أحدهما ، فهو بينهما .

مسألة :

فإن أتى أحدهما ببينة على دابة : أنها له ، وأنتجها . وأتى الآخر شاهدي عدل عليها هكذا ، فصاحب البينة بالنتاج أولى . وإن كانت في يد أحدهما ، فأحب أن يكون للذي في يده ولو كان الآخر أنتجها .

وقول : إن صاحب الفتاج أولى .

فإن أقام الذي هو في يده بينة : أنه أنتجها ، فهو أولى .

مسألة :

وإذا تنازع رجلان في دار ، أو أرض . وهي في أيديهما ، فادعى أحدهما السك ، وادعى الآخر النصف . ولا بينة لهما ، فإنها تقسم بينهما نصفين ، بعد أن يحلف مدعى النصف ، لمدعى السك ، على ما ادعى من الزيادة .



فإن أقام كل واحد منهما بيعة ، على دعواه . فإن أصعابنا يختلفون في قبول البيعة مع اليد .

فبعضهم : يجعل البيعة بيعة صاحب اليد ؛ لأن اجتماع اليد مع البيعة معهم ، أثبت وأقوى ، فيما يوجب الحكم ، من بيعة ، بغير يد .

وبعضهم : يحكم للمدعى ، الذى لا يد له . ولا تسمع بيعة صاحب اليد . الحجة ، لهذا الظاهر : قول النبي ﷺ : على المدعى البيعة ، وعلى المنكر اليمين . فجعل البيعة بيعة المدعى ؛ لأن اليد عنده دليل على الملك . وليست موجبة للملك . والحجة الأولى : ما روى عن النبي ﷺ : أنه حكم ببيعة صاحب الفرس الذى شهدت له البيعة أنه أنتجها .

واحتمج هؤلاء : بأن اليد دالة موجبة للملك . فلذلك قال الآخرون : إن اليد لما كانت توجب الملك ، لم تحتج إلى استماع البيعة معها . وكل من الفريقين ، قد تعلق بما يسوغ له الاحتجاج به .

مسألة :

فإن تفازع رجلان فى شئ ، ولأحدهما يد عليه ، والآخر لا يد له عليه ، وأقام كل واحد منهما بيعة ، على ما ادعاه ، فعلى أصولهم ، تقبىر الدعاوى فى الأحكام . فعلى قول من جعل البيعة بيعة المدعى الذى ليست له يد . وجعل الكل للمدعى ؛ لأن الآخر قد اعترف له بالنصف . فالبيعة مطلوبة فيما فى يده . ولا يستمع بيعة ، لثبوت يده فى النصف الذى فيه الدعوى .

وأما من جعل البيعة بيعة صاحب اليد ، فإنه يقسم الدار والأرض ، ويحكم  
بها لهما نصفين ؛ لأن صاحب النصف ، قد شهد له البيعة مع يده . وشهدت بيعة  
مدعى الكل ، على الكل . فثبت له النصف ليده ، مع البيعة . وبيعة الآخر ،  
شهدت على النصف الباقي ، بنير يد . فلذلك قلنا ما قلنا . والله أعلم .

وأما أبو حنيفة ، فجعل البيعة بيعة المدعى . ولا يسمع بيعة صاحب اليد .  
وأما الشافعي ، فجعل البيعة بيعة صاحب اليد . ويحكم له ببيعته ، ويبطل بيعة  
المدعى الذي ليست له يد .

مسألة :

فإن فضلت شهود المدعى بلا يد ، وكانت أعدل ، سمع بيعته ، وحكم له .

مسألة :

قال الشافعي : إذا تعارضت البيعتان ، سقطتا ، وصار المبتداعيان ، بمنزلة من  
لا بيعة لهما ، في أصح الأقوال .

قال أبو حنيفة : يقسم الشيء بينهما . الحجة : أن البيعة حجة في الشرع .  
والحجتان - إذا تعارضتا ، فلم يكن لأحدهما مؤنة على الآخر ، كان حفظهما السقوط  
كالبيعير والفرس . وإن النبي ﷺ ، جعل الفرس بينهما ، مع بيعتهما ؛ لأن  
البهم كان في يدهما ، لا بالبيعة .

مسألة :

وإذا تنازع رجلان في دار ( بينهما ) ، في أيديهما . كل واحد منهما أقام  
أهلها له دون صاحبه ؛ فهي بينهما نصفان .

فإن ادعاهما آخر ، وهي في يد هذين . وأقام على ذلك البيعة ، فلا يلتفت إلى  
بيئته . وذو اليد أولى من غيره .

فإن أقام البيعة : أن أحدهما اغتصبها منه ، فإن الدار تنزع من يد من  
اغتصبها . وقامت عليه البيعة بالنصب . وينزع منه النصف الذي في يده ؛ لأنه  
ليس له فيها غير ذلك ، إلا أن يقيم على الشريك الآخر مثل ذلك ، فهو مثله .



## باب الأحكام فى الأصول

باليد والبيئة

أبو الحواري . رجلان تنازعا فى مال ، وأحضر كل واحد منهما بيعة : أن المال له . وكل واحد يقول : المال فى يدي . فعلى الحاكم أن يستصح من هذا المال فى يده . إن كان الحاكم يقول يقول من يقول : البيعة بيعة المدعى ، سلم المال إلى المدعى ، ونزع المال من يد الذى فى يده المال .

وإن كان يقول يقول من يقول : البيعة بيعة من فى يده المال ، أقر المال فى يده . ولم يكن للمدعى شئ .

فإن لم يصح المال فى هذا ولا هذا ، كان المال بينهما نصفين .

مسألة :

وإذا لم يكن المال فى يد أحد المتداعيين ، منهمم الحاكم ، من هذا المال جميعا ، لا يعرضونه . ودعاهم بالبيئة . فإن أعجزوا البيئة ، لم يسلم إليهم الحاكم شيئا ، من هذا المال ، ومنهمم معه جميعا ، حتى يقوموا البيئة ، على ما يدهون ، من هذا المال ، كان له ذلك .

فإن لم يكن الحاكم عرض هذا المال ، ولا أوقفه فى يد أحد ، فاصطلمح المتنازعون فيما بينهم ، فى هذا المال ، لم يكن على الحاكم أن يجمعهم من ذلك . وإن كان الحاكم ، قد أوقفه ، لم يسلم إليهم ، إلا على الصحة ، ولا إلى غيرهم .

مسألة :

وإذا تنازع الخصمان في قطعة أرض ، أو غيرها ، من الأصول . كل واحد منهما يقول : هذه أرضي ، وفي يدي . وقد أحدث واحد منهما فيها حدثا ، أو أحدثا جديما ، واتخذ بالتنازع على الحاكم ، إذا أخبر بذلك ، منهما عن القتال .

فإذا صح مع الحاكم بالبينة العادلة ، أرسل إليهما . فإن وجدتهما على قتالهما ، حبسهما على ما يرى ، من جهاتهما . ولا يسلم ذلك الحاكم ، حتى يشهد معه شاهدا عدل .

فإن وجدوهما ، قد تفارقا . ولا يطلب أحدهما إلى الآخر حقا ، لم يعرضوا لهما . فإن ادعى كل واحد منهما تلك القطعة ، كلف كل واحد منهما البينة ، على ما يدعى .

فإن أعجز البينة ، كانت الأيمان بينهما .

فإن حلفا على ذلك الموضع الذي يدعيانه ، وهو في أيديهما ، كان ذلك بينهما نصفين .

فإن حلف أحدهما ، ونكل الآخر عن اليمين ، لم يكن له شيء . ومنعه الحاكم ، أن يعارض الآخر الذي حلف .

وكذلك إن أقام كل واحد منهما بينة : أن ذلك الموضع له ، كان بينهما نصفين ، بعد الأيمان .

مسألة :

وإن كان أحدهما له فيها أثر من فصل ، أو بنساء . وليس للآخر فيها شيء .  
أثر ، كان الذى له فيها الأثر ، هو ذو اليد ، وعلى الآخر البيعة ، على ما يدعى .  
وإن أعجز ، كانت الأيمان بينهما .

مسألة :

فإن تنازع خصوم فى قطعة أرض ، أو ماء ، أو نخل ، فيما بينهم . كل واحد  
منهم يقول : هذا مالى ، وفى يدي .

فإن كان هذا المال ، فى يد أحدهم ، كان هو الأولى به . وكان على الآخرين  
البيعة .

وإن كان هذا المال ، فى أيديهم جميعا ، كان على كل واحد منهما البيعة ،  
على ما يدعى .

فإن أعجزوا جميعا ، كانت الأيمان عليهم جميعا .

فإذا حلفوا ، قسم المال بينهم . فمن لم يحلف ، لم يكن له شيء من هذا المال .

فإن لم يكن هذا المال فى يد أحدهم ، ومنعهم الحاكم ، من المال جميعا .  
ولا يرضونه . ودعاهم بالبيعة . فإن أعجزوا ، لم يسلم إليهم شيئا منه ، ومنعهم  
جميعا ، حتى يقيموا البيعة ، على ما يدعون منه .

فإن أراد الحاكم أن يوقف هذا المال في يد ثمة ، كان له ذلك .

وإن أبى أن يعرضه ، كان له ذلك .

فإن لم يعرضه ، واصطاح المتنازعون فيما بينهم فيه ، لم يكن للحاكم منهم .

وإن كان قد أوقفه ، لم يسلمه إليهم ، إلا على الصحة ، ولا إلى غيرهم .

\*\*\*

## باب في الأحكام في الأموال

واليد فيها

وجواب لأبي عبيدة وحاجب إلى الجلندي بن مسعود: وذكروا لنا أن ناسا من قضاتكم ، يختصم إليهم ، في دور وأرضين ، قد كانت بأيدي ناس ، منذ خمسين سنة ، أو نحوه ، يدعون بالبينات ، ويدكرون أصولا تسمى ، لم تنسب بأيديهم اليوم ، فيرون افتزاعها ، ممن هو في يده . وردها . فاعلموا أن ذلك مما يختلف فيه رأى ذوى الرأى ، من الفقهاء . فأحب إلينا : أن لا يتكلفوا في ذلك ، قضى يومكم هذا . وأن تقروها على منزلتها ، بأيدي من وجدتموها في يده ، إلا أن يكون ما وجدتم في أيدي الناس ، من ورثة الجبابرة الذين كانوا يعملون في بلادكم ، فيفتزعون الأرضين والدور غصبا . فاعرف من ذلك ، وقامت به للبيئة المادلة ، غير التهمة . فردوه على أربابه ؛ فإن عمال الجور وولاة الفسقة ، أسوأ في أمر الرعية . وكل ما كان فيه تنازع ، من أمر القضاء ، والحكم بين الناس ، فأرحوه وادفئوه إلى ذوى رأيكم . ولا تعجلوا فيه بتكليف ، في قضاء . فما أوجبتم ، لاتبعة فيه عليكم . ولا إثم . إن شاء الله تعالى .

مسألة :

فيمن رفع على رجل ، يدعى أنه منعه عن همارة أرض له فإذا توجه الحكم بينهما ، ولم يبق إلا سماع البيئة ، على هذا المال للحاكم الخيار . إن شاء . أخذه بالبيئة ، يشهدون معه ، على الصفة المعروفة ، التي تدرك بها معرفة الموضع ، في موضع



حكمة ، وحكم المدعى بذلك ، على صفة المال ، وقطع حجة خصمه عنه وليس عليه أكثر منه ؛ لأنه يتسع عليه هذا في البلد ، وفي المصر ، أن يصل عفسد كل واحد مدع إلى موضعه ، أو يرسل معه . وإن شاء - وصل معه ، فذلك إليه ، أو يرسل معه ، من يقف ، ويقوم مقامه ، ممن يبصر عدل ذلك ، ويأمنه على سماع البيعة .

مسألة :

ومن جواب أبي علي - رحمه الله - : سألت - رحمك الله - عن الأكلة . فالذي عرفت من الرأي في الأكل : إذا مات ، وصح أنه يأكل هذا المال ، يعلم من المأكول عليه . ولا ينير ، ولا ينسكر . فورثة الآكل أولى بذلك المال ، حتى يصبح أنه كان يأكله ، بطناء ، أو هبة ، أو غير ذلك . وإذا اختلفا ، وهما حيان ، فحتى يصبح أنه كان يأكله بملءه ، ويدعيه عليه ، أنه له . وهو يسمع ولا ينير ، ولا ينسكر ، فيكون أولى به . وهذا فرق بين الحي والميت .

مسألة :

ومن غير الكتاب :

وقال أبو عبد الله بن محمد بن محبوب : السكوت من غير تغيير ما ادعى عليهم \* تعجبا ، بقعدى أولئك في ما لهم .

وقال غيره : إن السكوت والدعوى بمحضر منهم ، أو حيث تفاهم الحجة ، \* بتقطع حجبتهم . ولا حجة لهم ، ولا لورثتهم بعد ذلك .

## باب الأحكام في العروض

فيمن باع دابة لغيره ، على رجل ، فرغ صاحبها عليهما . وطلب من المشتري إحضارها ، ليقيم عليها البيعة . فقال : بقها إلى رجل غاب بها .  
فمن أبى عبد الله : إنه إذا أنكرها ، ما ادعاه المدعى ، فلا أرى عليه إحضارها . ويطلب هذا دابته ، حيث وجدها ، إلا أن يقيم شاهدي عدل : أن الذي باعها هذا ، هي دابته . فإن على البائع لها ، أن يحضرها حتى يقيم عليها صاحبها البيعة .

مسألة :

من الضياع :

وسألت فيمن ثبت له على رجل ثوب ، لا يعلم كم ذرعه ولا جنسه ، أو آنية ، أو غير آنية ، تور أو قفم ، أو طست . ولا بيعة معه ، بقيمة معروفة ، فإنه لا يذهب ما يثبت له . وهو الوسط من ذلك النوع ، إلا أن يكون عند الثابت عليه ذلك الشيء بيعة ، تصف الثوب بسعته وجنسه . فذلك المتاع بقدره . وهو له .

مسألة :

قال أبو عبد الله - في رجلين جاءا ، وفي أيديهما كيس فيه دراهم ، فادعاهما كل واحد منهما ، إن على كل واحد البيعة .

فإن أقاما جميعا ، قسمت بينهما نصفين ، بمد أن يحلف كل واحد منهما .

وإن أقام أحدهما ، أنها له ، حكم له بهادون الآخر ، بعد اليمين .

ومن لم يحلف منهما ، حكم له بالنصف ، ووقف النصف الآخر ، في يد ثقة .  
وقول آخر : أيهما نكل عن اليمين ، قطعت حجته ، وحكم بها للآخر .  
وإن أعجزا كلامهما ، استخلف كل واحد منهما ، وقسمت بينهما .  
وإن كانت دابة ، بيعت ، ودفع إلى الحالف النصف ، والله أعلم .



باب الحكم فى الشيء  
يدخل فى شيء آخر بغير رأيه

يوجد فى الدابتين ، إذا التقيا فى موضع ، لا محيد عن بعضهما بعض . ولا بد  
من تلف أحدهما .

نقول : يتلف أقلهما ثمنا .

وقول : يقومان قيمة ، ثم يُخاير بينهما ، أيهما أُنلف ، كان نصف الثمن على  
صاحب الحى . والنصف البلى يسقط عنه .

قال : وأحب أن يتلف الردىء منهما فى القيمة .

مسألة :

وإن كان ثورا أو شاة ، أدخل رأسه ، فى مثل جرة ، أو خرص ، فطلب  
صاحب الإناء إلى صاحب الدابة ، أن يخلصوا إناءهم ، فلم يقدرُوا على ذلك ،  
إلا أن يقطع رأس الدابة .

قلنا لهم : زيدوا على البهيمة والخرص والجرة بمشرة ، والبهيمة بثمانية ، والجرة  
بدرهمين . فن زاد أخذ .

قلنا له : إن شئت ، فاغرم له ثمن دابته . وإن شئت فاغرم بثمان جرتة .

مسألة :

قومنا فى دجاجة تساوى دينارا ، ابتلعت لؤلؤة تساوى دينارين لرجل .

قال : يبدأ بصاحب الأكثر ، يخبير . يقال له : ادفع إلى صاحب الدجاجة قيمتها ديناراً ، وخذها إليك .

فإن قال : لا .

قيل لصاحب الدجاجة : ادفع لصاحب الأولوة قيمتها دينارين . وشأنك بالدجاجة .

فإن قال : لا أفعل . بيعت الدجاجة ، على أن في جوفها لؤلؤة تساوى دينارين ، ثم يقسمان الثمن ، على قدر حصصهما ، من الثلثين والثلث . وإنما يبدأ بصاحب الأكثر .

• • •

## باب فى الحكم فيما استهلك فى غيره كالصبغ فى الثوب وما أشبهه

وإذا كان ثوب مصبوغ ، فى يد رجل ، وهو مصبوغ بمصفر . وشهد شامدان : أن هذا المصفر الذى فى هذا الثوب ، لفلان صبغ به هذا . وهو لا يدري من صبغ به . وجحد صاحب الثوب ، وادعى صاحب المصفر ، ما زاد المصفر فى ثوبه . فإن أبى صاحب الثوب ، أن يضمن ذلك المصفر ، إن صاحب الثوب هو الذى يرد على صاحب المصفر ، قيمة ما زاد المصفر فى ثوبه . وإن أبى صاحب الثوب ، أن يضمن ذلك ، يبيع الثوب . فيقسم بينهما . يضرب لصاحب الثوب بقيمة الثوب ، ويضرب فيه لصاحب المصفر ، ما زاد المصفر ، فى قيمة الثوب .

### مسألة :

وقيل : إذا غلظت امرأة بثوب جارتها ، فصبغته . ثم استبان لها أن الثوب لجارتها ، فلصاحبة الثوب الخيار . إن أرادت أن ترد عليها صبغها ، وتأخذ ثوبها . وإن أرادت أن ترد عليها الثوب ، وترد للصابغة ، على صاحبة الثوب ، ثوبا أو قيمة مثل ثوبها أبيض .

وقيل : إن كان الصبغ زاد فى الثوب ، فعلى صاحبة الثوب ، قيمة ما زاد الصبغ فى الثوب .

وإن كان الصبغ ، أنقص الثوب ، كان لصاحب الثوب الخيار . إن شاء .

سلم النوب إلى الصابغ ، وأخذ قيمة ثوبه أبيض ، أو ثوبا مثله . وإن شاء ، أخذ  
ثوبه بنقصانه .

مسألة :

ومن صب سمفاله ، في سوق رجل ، فصاحب السوق بالخيار - إن شاء -  
أخذ سويقه ، وأعطى ثمن السمن . وإن شاء - أخذ سويقتا ، مثل سويقه ،  
أو ثمنه .

\*\*\*

## باب فى حكم الحاكم فيما كان فى غير بلده أو مالا يقدر عليه

ومن الأحكام : أن يدعى الرجل على الرجل مالا ، فى يده ، أو عبدا ، أو متاعا ، فى بلد ، غير بلد الحاكم ، وينكر المدعى عليه ذلك فإن كان مالا أصلا ، من نخل ، أو أرض ، أو دار ، أو شجر ، فأصح عليه البينة ، والبلد مما لا يجوز فيه حكمه . ولا يستطيع المدعى أن يأخذه من يده ، ولا من غيره ، فوجد الحاكم للمدعى عليه مالا ، أعطاه من ماله ، مثل ما صح عنده ، أنه أخذ من ماله .

وإن كان فى البلد الذى فيه المال ، حكام يعدلون ، بين الناس ، لم يأخذوا ماله ، وبدفعه إليه ، لأنه ليس يجوز حكمه فى البلاد ، وحكامها أولى بها ، إلا أن يصح عليه ، أنه اغتصبه إياه ، فإنه يأخذ له من ماله ، مثل ما اغتصب منه . وكذلك إن كان سلطانا ، اغتصب رجلا ماله من يده ، ثم صح عليه ذلك ، أخذ له من ماله ، إن وجد له مالا .

فإن وجد له مثله ، أعطاه قيمته . وإلا قيمة بلده ؛ لأنه إنما عليه ، أن يؤديه إليه ، فى موضعه وبلده الذى اغتصبه إياه فيه ، إلا أن يكون قدم به إلى مصر الحاكم ، ثم ألتفه ، فإنه يأخذ بقيمته فى مصره . والله أعلم .



## باب فى الحكم بتوقيف المال

وفى إزالته

وإذا ادعى الخصم إلى خصمه، مالا فى يده، من أصل، أو عروض، أو حيوان.  
وأقام عليه شاهدة عدل: أنه له، احتج الحاكم على الذى هو فى يده. فإن لم تكن  
له فيه حجة، حكم له به. فإن احتج أن معه بيعة، تهدم بيعة الطالب، فهذا هو مكان  
الوقف. ويوقف ذلك المال فى يد ثقة، ويؤجل الذى كان فى يده، فى إحضار البيعة،  
على ما احتج به. ولا يكون الوقف قبل هذا؛ لأن الوقف أول الحكم، إلا أنه  
إن كان شئ مما يفوت، أو تغيب معرفته. فلا أرى بأساً: أن يتقدم الحاكم إلى الذى  
فى يده، ألا يزيله، إذا أحضر المدعى البيعة.

فإن كان أوقفه بمعرفة من عدلين، كان فى يد من هو فى يده، إلى أن يسأل  
عن عدالة الشهود.

مسألة:

أبو الحواري: إذا شهد واحد للطالب فقول: يوقف المال، إلى أن  
يحضر الثانى.

وقول: لا يكون الوقف إلا بشاهدين، فيحتاج المطلوب بزوالهما.

قال غيره: وقيل: إذا شهد الشاهدان. وكان الحاكم فى السؤال عن تعديلهما

وقف المال.

مسألة :

قال أبو الحواري : إن توقيف المال حكم . فإذا رأى الحاكم توقيفه وقفه ،  
وإلا لم يطلب ذلك أحد الخصمين .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : وإن كان بيعة المدعى عدولا عند التماضي ، وهم ممن لا يسأل  
عنهم . وكانوا من أوليائه ، لم يحز الحكم إلا بعد الحجة ، على المدعى عليه . ولم  
يحجز المال بعد صحة البيعة ، إلا أن يدعى المشهود عليه دعوى ، توجب  
تأخير الحكم .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : وإن كانت المفاضة في الحيوان ، والمدعى عليه معروف .  
وله وفاء ، ثبت المدعى فيه في يده ، بقيمة . ويحجز عليه ، ألا يزيل المدعى فيه ،  
إلى منتهى الحكم . فإن أزاله ، كان عاصيا ، ولزمه الأدب . وإن كان غريبا ،  
دفع إلى ثقة . وأمر صاحب اليد ، بالإتفاق عليه ، والمؤنة . فإن وجب للمدعى ،  
دفع ما يحتاج إليه من المؤنة ، ويرجع عليه .

مسألة :

يجعل الحاكم المال ، في يد ثقة . وعلى الذي في يده القيام به ، من السقي وغيره .  
والذي يحمله الحاكم يكون مشرفا عليه ، بما حصل من غلاته . وما أتلف . وقوله  
مقبول . وليس عليه أن يشهد ، إلا أن يكون الحاكم أمره بالإشهاد . ولا يلزمه  
القيام بالمال . وإنما يلزم من كان في يده أولا . فإن صح للنسائي ، كان للأول  
عفاؤه على سنة البلد .

وفي موضع - في دابة . فإن كانت على يد غير الخصمين . فالنفقة عليهما .  
وإن كانت في يد أحدهما ، فالنفقة عليه . فإذا قضى عليه ، رد عليها ما أنفق .

مسألة :

مال فيه مغازعة ، أراد أحد الخصمين بيعه ، قبل أن ينفصل فيه حكم . هل يمنع  
من بيعه ؟

قال : نعم .

وفي نسخة : أن ينفصل فيه حكم . فإنه يمنع عن بيعه ، إلا أن يكون في يد  
أحدهما ، فليس يمنع من بيعه .

مسألة :

وإذا باع المؤتمن المتاع الذي ائتمنه الحاكم عليه ، وأتلفه . فإنه يلزمه الحبس  
والعقوبة ، بتعمديه ومخالفته . وعليه قيمة ما أتلف لربه ، ويأخذه به الحاكم .

مسألة :

وإذا قال المدعى : أبرز الدابة ، حتى أحضر عليها البينة ، فلم يفعل فباع الدابة ،  
فإنه لا شيء عليه ، فيما في يده ، إذا كان أخذ من وجه حق . ولا تارزمه عقوبة .  
فإذا علم المدعى أنه له ، اتبعه حيث وجد ، وأصح عليه . وبرجع المشتري على  
البائع بما أخذ منه . فإن باعها المدعى على أحد ، وهي في يد خصمه ، فالبيع باطل  
بإجماع .

مسألة :

وقول : إن رجلا اشترى بقرة ، فجاء قوم ادعوها . وقالوا : أخرجها لنا حتى نراها . فإن كانت لنا ، أحضرنا عليها البينة . فقال لبشير ذلك . فقال : اذهب بعبقرة ، ولم يخرجوها لهم .

\*\*\*

## باب في الحكم بالبينات واختلاف أوقاتها وأصنافها

وإذا كانت الأرض في يد رجل، فادعى رجل أنه اشتراها منه بألف درهم،  
ونقده الثمن. ولم توقت واحدة من البينتين

قال بعضهم: كل واحد منهما بالخيار. فإن شاء أخذ نصفها، بنصف الثمن  
الذي سماه شهوده، ويرجع على البائع بنصفه.

وإن اختار أحدهما البيع على ذلك، فهو جائز لهما.

وإن اختار نقض البيع على ذلك، فهو جائز لهما.

وإن اختار نقض البيع، فهو مردود.

وإن اختار أحدهما البيع، واختار أحدهما الرد، فإن للذي اختار البيع نصفها  
بنصف الثمن. ولا تكون له كلها، إذا وقع الخيار من الحاكم.

وقال بعضهم: إن وقت الشهود وقتاً. وكان أحد الوقتين قبل صاحبه،  
فإنها يتقضى بها الأول، ويرجع الآخر بالثمن على البائع.

مسألة:

وإن وقتت إحدى البينتين وقتاً، ولم تعرف للآخر شيئاً، قضيت بها لصاحب

الوقت.

وإن لم توقت واحدة منهما وقتاً، وكانت في يد أحدهما، قد قبضها، فإن

بعضهم قال: يتقضى بها الذي هي في يده، ويرد البائع الثمن على الآخر.

وإن كان شهود الآخر، شهدت على غير وقت، لم ينتفع به، إلا أن يشهدوا :  
أن بيعة كان قبل بيع هذا الآخر، وأنقض بها له، وأرد الآخر بالثمن على البائع . وهو  
قول بعضهم .

#### مسألة :

فإن كانت في يد رجل، فأقام رجل البيعة : أنه اشتراها من فلان، وهو يملكها  
بشمن مسمى ، ونقدته الثمن . وأقام البيعة به ، وادعى آخر أنه اشتراها من آخر ،  
وهو يملكها بالثمن المسمى . فإن كانا لم يقرأ بقبض الثمن ، رجع كل واحد منهما ،  
على بيعه بنصف الثمن .

وإن كانا أقرأ بقبض ، فهو كذلك ، لأن القاضي قد قضى بنصفه ببيعه .  
ولو وقت فيه الشهود وقتاً في الملك ، وكان أحدهما قبل صاحبه ، قضى به  
لأول ، على قول بعض .

ولو وقت أحدهما ، ولم يوقت الآخر ، كان بينهما نصفين .  
ولو كان في يد أحدهما ، قضى به للآخر ؛ لأن بيعهما مختلف . ولا يشبه هذا  
البيع الواحد .

#### مسألة :

وإذا كانت الدار في يد رجل ، فادعى آخر أنه اشتراها من فلان ، بمائة درهم .  
وهو يومئذ يملكها ونقدته الثمن . وادعى آخر أن فلانا الآخر ، وهبها له ، وقبضها  
منه . وهو يومئذ يملكها ، فإنه يقضى بها بينهما نصفين .

ولو كان معهم من يدعى ميراثا من أبيه ، وأقام على ذلك بينة وادعى آخر صدقة ، من آخر ، وأقام عليها بينة ، وعلى القبض ، فإنه يقضى بها بينهم أرباعا .

مسألة :

وإذا كانت الدابة في يد رجل ، فأقام آخر البينة : أنها دابته ، اشتراها من فلان ، بثمن مسمى ، ونقده الثمن ، وقبض الدابة ، وأقام آخر بينة : أن فلانا ذلك ، وهبها له ، وقبضها منه ، فإنه يقضى بها لصاحب الشراء . وكذلك الصدقة لو كانت مع المشتري ، قضى بها لصاحب الشراء .

وكذلك الدخول والعمران ، إذا لم يكن في ذلك نسيئة ، أو ادعاء .

مسألة :

ولو ادعى رجل هبة ، وادعى آخر صدقة ، وأقاما بينة على ذلك ، وعلى القبض ، يقضى بها بينهما نصفين . وهذا قول بعضهم .

وكذلك الرهن في قول بعضهم : إن الشراء أولى من الرهن . والرهن أولى من الصدقة والهبة ، في قول بعضهم .

مسألة :

وكذلك الصدقة والنكاح والهبة ، أن النكاح أولى . وهو والشراء نصفان ، في قول بعضهم .

وقال بعضهم : الشراء أولى من النكاح ، والمرأة القيمة .

وإذا كانت الأرض في يد رجلى ، فأقام آخر البينة : أنه اشتراها من هذا

الذى هى فى يده ، بألف درهم ، ونقده الثمن . وأقام الذى هى فى يده البيعة ، أنه اشتراها ، من هذا الذى ادعاهما بخمسمائة درهم ، ونقده الثمن .

قال بعضهم : أقضى بها للذى هى فى يده ، وأبطل دعوى الآخر . ولا أفضى له شيئاً .

ولو وقتَ الشهود وقتاً ، ولو كان وقت المدعى أولاً ، فإنى أقضى بها ، للذى هى فى يده . وهذا الآخر نقض البيع .

ولو كان الذى فى يده وقتَ شهوده الوقت الأول ، ووقتَ شهود المدعى الوقت الآخر ، فإنى أقضى بها للمدعى المشتري الآخر ، وأبطل الأول .

#### مسألة :

وإذا كانت الأمة فى يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه اشتراها من الذى هى فى يده ، بألف درهم ، ونقده الثمن . فإن أقامت الجارية البيعة : أن مولاهم الذى هى فى يده أعققها ، ولم ترق وقت واحدة من السيدتين . فنقول : هى حرة ، وبطل الشراء . ويرجع المشتري على البائع بألف درهم .

ولو وقتت البيعتان وقتاً . وكان وقت العتق أولاً ، أمضيت العتق ، وأبطلت الشراء .

ولو كان وقت الشراء ، أولاً ، أمضيت الشراء ، وأبطلت العتق .

ولو وقتت بيعة للشراء ، ولم ترق بيعة العتق ، أبطلت الشراء ، وأمضيت العتق ، فيرد البائع على المشتري بألف .



ولو وقعت البيّنات وقتاً ، وكانت بيّنة العتق أولاً ، أنفذت العتق ، وأبطلت  
الشراء .

ولو كان وقت الشراء أولاً ، أمضيت الشراء ، وأبطلت العتق .

ولو وقعت بيّنة الشراء ، ولم توقت بيّنة العتق ، أبطلت الشراء ، وأمضيت العتق  
والتدبير ، في جميع ذلك ، مثل العتق .

وإذا كان المشتري قد قبض ، فالشراء أولى من العتق ومن التدبير ، إلا أن  
تقوم بيّنة أن العتق أولاً ، ويوقعون وقتاً ، يعرف أنه أول ، على قول بعض .  
قال غيره :

العتق أولى ، ما لم يصح التاريخ أن الشراء قبله ، والتدبير مثله .

مسألة :

ولو أقام رجل البيّنة على عبد في يد آخر ، أنه اشتراه منه . ولم تقيم بيّنة على  
قبض ، فأقام الغلام بيّنة على العتق ، قضيت بالعتق ، وأبطلت الشراء .

وكذلك العتاق على مال . والعتاق على غير مال . والتدبير في ذلك كله سواء ،  
أجيز العتق في ذلك كله ، وأبطل الشراء والصدقة والهبة والنحل .

ولو كان المشتري قد قبض ، وعليه أيضاً قبض . وهى في يده ، يرم قبض .  
وهم يومئذ يختصمون ، أجزت الشراء والصدقة . وأبطلت العتق .

وكذلك الهبة . إلا أن تقوم بيّنة أن العتق أول .

مسألة :

وإذا ادعى رجل أنه اشترى هذه الأمة من رجل ، بألف درهم وأنقذه الثمن ،

وأنه أعتقها . وأقام على ذلك بيعة . والأمة في يد فلان . وأقام الآخر بيعة : أنه اشتراها من فلان ذلك ، بألف درهم ، ونقده الثمن . فإن صاحب العتق أولى . ويرد البائع على الآخر .

قال غيره : إذا صحح للعتق والشراء بالبيعة . ولم يصح أن الشراء قبل العتق ، أعجبني أن يكون العتق أولى ، مالم يصح أن الشراء قبل العتق ، قبض أو لم يقبض . كذلك ما كان من جميع الهبة وغيرها .

وكذلك العتق على مال . والتدبير ؛ لأن العتق هاهنا بمنزلة التبض . ألا ترى أنها لو كانت في يد أحد ، لجعلتها أولى من البيع .

قال غيره :

بيعة العتق أولى ، مالم يصح البيع ، قبل ذلك للعتق .

مسألة :

ولو كان عهد في يد رجل ، فأقام الآخر البيعة ، أنه تصدق به عليه وقبضه . وأقام الآخر البيعة : أنه وهبه له وقبضه . فإن وقتوا وقتا ، قضيت به للأول . وإن لم يوقتوا وقتا ، فبينهما نصفين .

فإن وقتت إحداهما فهي أولى . ولو كان في يد أحدهما ، قضيت به للذي هو في يده ، إلا أن يقيم الآخر البيعة : أنه أول .

وكذلك كل شيء لا يفتسم . فأما الدار والأرض ، وكل شيء يفتسم ، فإني أفضي به للأول ، إن عرف ، وإن لم تعرف ، ولم توقت ، أبطلت ذلك كله ، ولم أفض لواحد منهما بشيء .

قال غيره :

إذا صح القبض في ذلك ، ولم يصح الوقت ، فالقبض ينبت العطية والفحل ،  
إذا ثبت لهما جميعا ، في الحكم . ولم يعرف أيهما أولى به ، أعجبنى أن يكون  
بذئهما نصفين ، ولم يبطل ذلك ، فاليد في مثل هذا أولى من الوقت ، ما لم يصح  
الوقت بديهة .

قيل : اليد أولى بذلك ، في ذلك الشيء .



## باب فى الحكم بالبينات واختلاف أوقاتها وأصنافها

من ذلك أخوان ، أقام أحدهما شاهدين : أن أباه كان يأكل هذا المال ،  
إلى أن هلك ، وأقام الآخر شاهدين : أن أباه أقر له بهذه المال ، وقبضه منه .  
وتكافأت البيعة . فقال : المال للمقر له به .

ومن أقام بيعة على أسود : أنه عبده ، وأحضر الأسود بيعة ، أن زيدا  
أعتقه .

قال : عذرى أنه عبد بحاله ؛ لأن زيدا لا يمتق عبيد الفاس ، إلا بحجة .  
فإن أحضر بيعة أنه حر ، فبيعته أولى . فإن أحضر بيعة : أن زيدا أعتقه  
عن ملكه ، أو كان له ، فأعتقه ، أو بمعنى يوجب ملكه ورقه لزيد ، فبيعته أولى  
من بيعة المدعى . والله أعلم .

مسألة :

عن أبى معاوية - فيمن أقر أن هذا العبد لفلان ، ثم أقام البيعة ، أنه اشتراه  
منه بألف درهم ، ولم يوقفوا . وفلان يقول : إن العبد له ، ويحجد البيع . فما أقول  
إلا أن العبد له ، ويحجد البيع . فما أقول إلا أن العبد لفلان ، بإقرار هذا .  
ولا ينتفع هذا بالبيعة ، إلا أن يشهدوا بالشراء ، بعد إقرار المقر .

وإن قال : هذا العبد لفلان ، بعه لى بكذا وكذا ، وأقام البيعة على ذلك ، فإنه  
له ، إذا كان الكلام متصلا .

## باب في الحكم بين الخصمين فيما ليس في أيديهما لهما أو لغيرهما

أبو قحطان : وإذا تنازع رجلان في أرض ، ليست في يد أحد ، يدعيها كل واحد منهما ، أو ادعى أحدهما فيها حصة . فإن الحاكم يسأل كل واحد منهما البيعة على دعواه . فإن أحضر البيعة على دعواه ، جعلها الحاكم لهما . وكان لصاحب الحصة بقدر حصته .

فإن طلبا أيمان بعضهما البعض ، استخلفهما الحاكم ، كل واحد منهما ما يعلم الآخر ، فيما يدعى ، من هذه الأرض حقا .

وإن نكل أحدهما عن اليمين ، حكم بهما للذي حلف عليها ، ويصرف هذه الآخر .

وإن نكلا جميعا ، فهما بمنزلة الخالفين .

وإن أعجز أحدهما البيعة ، وطلب يمين القدي أقام البيعة ، استخلف له .

وإن أعجزا جميعا البيعة ، وطلب كل واحد منهما يمين صاحبه ، فإنهما يستخلفان جميعا .

فإن حلفا جميعا ، صرف كل واحد منهما عن صاحبه ، ولم يحكم لأحدهما بشيء .

وكذلك إن نكلا جميعا ، صرف كل واحد منهما عن التمدى على صاحبه ، ولم يحكم لهما بشيء .

وإن حلف أحدهما ، وتكفل الآخر عن اليمين ، صرف الفاكل عن معارضة الحالف ، ولم يحكم للحالف بشئ . وإنما رأيت عليهما الأيمان ؛ لأنه لو أن رجلاً قصد إلى أرض ، يريد أن يحرشها ، وحال الآخر بيده وبين الحرائث ، وتنازعا إلى الحاكم ، سألهما البيّنات على ما وصفت لك .

فإن أعجزاهما جميعاً ، وطلب أحدهما أن يحلف ، أو يحلف صاحبه ، امتحلفهما الحاكم .

فإن حلف أحدهما ، وتكفل الآخر . ثم قصد الحالف إلى حرثتها ، وأراد الذاكل منعه ، إن أراد أن يحرشها ، من موضع آخر ، بعد نكرهه عن اليمين ، لم يقرب إلى ذلك ، وصرف عن الحالف . ولا يحكم للحالف بشئ ؛ لأن الحاكم لا يحكم في هذا إلا ببيّنة .

وإن كان أحدهما يدعيها ، ويريد أن يحرشها ، فأراد الآخر منعه ، من غير أن يدعيها ، أو يدعى فيها شيئاً لنفسه ، أو لغيره ، فإنه يصرف عنه ، ولا يقرب إلى ما يدعى فيه شيئاً . وليس بينهما أيمان ، ولا خصومة .

#### مسألة :

وإن ادعاهما لغيره لغائب ، أو يقيم . وزعم أنه محتسب له ، وأحضر بيّنة ، بوكالة من الغائب ، أو اليقيم ، فإنه يحكم له بالبيّنة . وليس بينهما أيمان ، إلا أن يكون الغائب وكله ، وجعل له أن يستحلف ، فله ذلك .

فإن أحضر المدعى البيّنة لنفسه ، أنها له ، وأراد المحتسب ، أو الوكيل يمينه ، بعد البيّنة ، امتحلفه له .

مسألة :

وإن ادعى كل واحد منهما ، أن الأرض أرضه ، وفي يده ، فإن الحاكم يسألها البينات ، على دعواهما . فإن أحضرهما جميعا ، حكّم بينهما بإثباتهما . في أيديهما جميعا .

فإن حلفا أو نسكلا ، فموسواء بينهما ، في أيديهما .

فإن حلف أحدهما ، ونسكل الآخر ، أثبتها الحاكم في يد الحالف ، وصرف الفاكل عنه .

وإن طلبا الأيمان على اليد ، استحلف كل واحد منهما ، أنها في يده ، دون هذا . ولا هي في يد الآخر .

فإن حلفا جميعا ، صرف كل واحد منهما عن صاحبه .

وإن نسكلا ، صرفهما عن التعمد على بعضهما البعض .

وإن حلف أحدهما ، ونسكل الآخر ، صرف الفاكل عن الحالف . ولا يثبت على الحالف شيء .

الحجة : قوله — عليه السلام — : من لم يحلف على حقه ، فلا حق له .

وإن طلبا الأيمان ، على أنه لا حق للآخر فيها ، استحلفهما الحاكم ، واستحلف كل واحد منهما لنفسه ، ما يعلم أن لخصمه في هذه الأرض حقا ، مما يدعى منها .

وإن طلب أحدهما الأيمان على الأصل ، وطلب الآخر اليمين على اليد ،  
استخلف على الأصل ، ولم ينظر في طلب اليمين على اليد .  
فإن أبا طالب اليد ، أن يخلف ، أو يستخلف صاحبه ، استخلفه على  
الأصل ، وصرف صاحب اليد عن صاحب الأصل ، ولم يحرك لصاحب اليد .

\* \* \*



## باب فى البيئتين إذا اختلف الخصمان يتكاثران أو يمتلآن

رجلان ادعى كل واحد منهما دارا ، أو أرضا ، فى يد رجل آخر ، فأقام كل واحد منهما البيعة : أنه اشتراها منه بكذا وكذا ، فإنه ينبغي أن يقضى بها لصاحب الوقت . والشراء الأول منهما .

وإن وقتت إحدى البيعتين ، ولم توقت الأخرى ، فإنه ينبغي له أن يقضى بها لصاحب الوقت والبيعة التى وقتت ؛ لأنها أثبت .

وإن لم توقت إحدى البيعتين وقتا ، فعلى بينهما ، إذا استوت البيعة ، ولم تسكن فى يد أحدهما

مسألة :

فإن ادعى كل واحد منهما على الآخر ، أنه باع له أرضا ، وهى فى يد أحدهما ، فإنه يحكم به للذى ليست فى يده الأرض ؛ لأنه هو المدعى . فبيعته مقبولة ، والقضاء له واجب .

وقال بعض : يقضى بها للذى هى فى يده ، والأول أحب .

وإن لم توقت البيعة ، وشهدت بيعة كل واحد منهما ، أنها له ، باعها له الآخر . فقال من قال : بينهما نصفان . وكذلك رأينا .

قال أبو المؤثر : إذا استوت بينهما ، فهى للذى فى يده ، مع عيمه ، وثبت له الشراء ، دون الآخر .

مسألة :

فإن ادعى رجل داراً ، في يد رجلين : أحدهما باعها له ، والآخر سلعها إليه ،  
وأقام البيعة على ذلك . ولا يعرف الشهود أيهما الذي باع ، ولا الذي سلم . فإن  
شهادتهما ليست بشيء ، ولا للمدعى شيء .

مسألة :

رجلان بدعيان أرضاً ، في يد رجل ، فأقام أحدهما البيعة ، أنه اشتراها بألف  
درهم ، وقبضها . وأقام الآخر البيعة : أنه ارثنها بألف درهم ، وقبضها ، فإنه ينبغي  
أن يقضى بها للأول منهما . فإن لم يعلم أيهما الأول ، فإنه يقضى بهما المشتري ،  
ويبطل الرهن . وهو أحب إلينا .

مسألة :

وإذا أقام كل واحد منهما البيعة : أنه ارثنها بألف درهم ، ولم توقت البيعة ،  
فإنه يكون بينهما ، لكل واحد منهما نصفها ، رهن بحقه .

مسألة :

وإن أقام رجل البيعة على دار ، أو أرض ، أنها كانت لجده ، وأنه مات ،  
وتركها ميراثاً لأبيه وعه . ثم مات أبوه ، وترك حصته منها ميراثاً له ، لا يملكون  
له وارثاً غيره ، وأقام عه البيعة ، أن أخاه والد هذا ، مات قبل أبيه . وورث أبوه  
من الدس ثم مات أبوه ، وورثه هو .

فتقول : بمعنى شهود الأول ، ويبطل شهادة شهود الآخر .

وقول : يبطل كله ؛ لأن إحداها كاذبة .

وقول : يعطى ابن الأخ الذى شهد له بالنصف - الربع ، ويعطى العم الذى شهد له بالكل - ثلاثة أرباع . ويعطى العم سدس مال أخيه ، الذى أنكره ابن أخيه ، من صلب مال أخيه . ولا يورثه مما ورث أخوه من أبيه .

قال أبو المؤثر : للعم ثلث مال أخيه ؛ لأنه صحت له البيعة ، ولابن الأخ ثلث الدار ؛ لأن البيعة شهدت للعم بالكل ، وشهدت للآخر بالنصف . فتقسمها بينهم من ثلاثة : للعم سهمان ، ولابن الأخ سهم .

قال أبو الحواري : هذان يورثان من بعضهما البعض ، مثل الفرقى . مات الجد ، وقد قسم ماله بين ابنيه ، فمات الابن ، فأعطيت أباه السدس من ماله ، فيكون لابن الابن نصف مال جده ، ويكون للعم نصف مال أبيه ، وسدس أبيه ، من مال ولده ، من صلب مال ولده .

مسألة :

فإن ارتفع رجلان حران ، وعبد تاجر لأحدهما ، وعليه دين . وفى أيديهما جميعا أرض ، أو دار ، يدعيهما كل واحد منهما ، جعلت بينهما أثلاثا . وإن لم يكن على العبد دين ، جعلت بين الحرين نصفين .

قال أبو المؤثر : هذا إن كان دين العبد ، يحيط بثلث الدار . وإن كان أقل من ذلك ، كان ما بقى من ثلث الدار ، بعد دين العبد ، بين الحرين نصفين .

## باب فى حكم الدعوى

على من فى يده شىء لغيره

وإذا ارتفع رجلان ، فادعى أحدهما داراً أو أرضاً فى يد الآخر ، أنها لقفلان ، أنه هو اشتراها منه . فإن أقام البيينة الذى فى يده الدار ، أن فلانا ذلك الرجل ، أو غيره ، أسكنه هذه الدار ، ووكله فى حفظها ، أو رهنها فى يده ، أو أجره إياها ، فلا خصومة بيده وبين المدعى فيها .  
فإن لم تقم بيينة على ذلك . وقال : إن هذه الدار ليست لى . والدار فى يده ، فهو خصم فى جميع ذلك .

مسألة :

وإن أقام المدعى البيينة : أن صاحب هذه الدار وكره فى قبضها ، أو باعها له ، فإن الحاكم يدفعها إليه بالوكالة . ولا يحكم له بالشراء ، حتى يحضر الخضم .

مسألة :

فى القاضى ، إذا تهم مدعى الوكالة والوديعة والعارية ، وظن أنه يريد أن يدفع الخصومة عن نفسه . هل له أن لا يقبل منه البيينة على ذلك ، ويجهلهم خصماً ؟ قال بعضهم : إذا كان الشهود يشهدون بالوكالة والوديعة والعارية ، من رجل مسمى ، أو معروف ، لم يكن بين المدعى وبين من فى يده خصومة ، حتى يحضر الذى وكره ، أو استودعه ، أو أعاره ؛ لأنه قد أحال على خصم معروف . فعلى المدعى أن يطلب خصمه .

فإن قال الشهود : نعرف وجهه إن رأيناه . ولا نعرف اسمه ولا نسيه ،  
لم يلفحت إلى ذلك . وكان الذى فى يده الشئ خصما .

قال غيره :

قد قيل : إذا ادعى عليه ما هو فى يده ، فلا خصومة عليه . والخصومة على  
المقر له ، إن كان حاضرا . وإن كان غائبا ، أقام الحاكم لثائب وكيلًا يخاضع .  
وقول : إنه خصم على كل حال ، مزيل ما فى يده بالإقرار ، فيحتاج لقد أقر  
له . ولا نعلم لهذا فيه حقا .

مسألة :

وإذا كانت دار فى يد رجل ، وادعى رجل أنها له ، وأنه أجّره إياها ،  
وادعى آخر أنها له ، وأنه أودعه إياها . فشكل واحد منهما مدّع . وهلى كل واحد  
منهما البيّنة . فإن أقام كل واحد منهما البيّنة ، على ما ذكرناه ، فإنه يقضى بها بينهما :  
نصفين .

وإذا كانت فى يد رجل دار ، ادعى رجل ، أنه غصبه إياها ، وأقام على  
ذلك بيّنة ، وادعى آخر ، أنه أقر بها ، وأنها وديعة له ، فأقام بيّنة ، فإنه يقضى  
بها لصاحب النصب . ولا يقضى بها لصاحب الإقرار له بشئ . ولا يجوز الإقرار  
فيما غصب هذا . وصاحب النصب هو المدعى ، وعليه البيّنة .

## باب الحكم في دعوى اليد واختلاف صحتها

وإذا ادعى رجلان عبدا أو مالا : وليس هو في يد أحدهما ، فإن الحاكم لا يحكم لهما ، ولا لواحد منهما به ، ولا بشيء منه ، ويدعوها بالبيعة .

وإن أقام أحدهما البيعة ، حكم له بذلك .

وإن طلب الآخر يمينه ، فعليه له اليمين .

وإن أقاما جميعا البيعة ، حكم به لهما ، وأوجب لهما الشركة فيه ، واستحلفهم لبعضهم بعضا ، يحلف كل واحد منهما ، لا يعلم للآخر ، فيما يدعى من هذه الأرض حقا .

وإن نكل أحدهما عن اليمين ، حكم بها للذى حلف عليها ، ويصرف عنه الآخر .

وإن نسكلا جميعا ، فهما بمنزلة الحالفين .

وإن طلبا - لما أعجزا البيعة - يمين بعضهما بعضا ، استحللنا . وإن حلفا ، صرف كل واحد منهما عن صاحبه .

مسألة :

وإذا تداعيا دارا ، وذكر كل واحد منهما ، أنها في يده . فكل واحد مدّع ، وعليه البيعة .

فإن أقام كل واحد منهما البيعة ، أسها في يده ، جعل في يد كل واحد منهما نصفها . فإن أقام أحدهما ، قضيت له بها .

وإن لم تقم لهما بيعة ، وطلب كل واحد منهما يمين صاحبه ، ما هي في يده ، فعلى كل واحد منهما أن يحلف ما هي في يده .

وإن حلفا ، لم يجعلها القاضى في يد واحد منهما ، وأيهما نكحل عن اليمين ، لم يجعلها في يده ، ونهاه أن يتمرض الآخر فيها .

وإذا وجدما القاضى في يد غيره ، لم ينزعها من يده للذى أنفذ بين هذين .

مسألة :

وإذا كان العبد في يد رجل ، فادعاه آخر ، وأقام البيعة : أنه كان في يده أمس ، فإنه لا يقبل منه البيعة ، على هذا ؛ لأنه قد يكون في يده ما ليس له .

وقال غيره :

وقول : إن صاحب يد أمس ، أولى من صاحب يد اليوم .

وقيل : صاحب اليوم أولى من صاحب أمس . ولو أقام البيعة : أن هذا العبد أخذ هذا من هذا ، أو انتزع العبد منه ، واغتصبه منه ، أو غلبه على العبد ، فأخذه منه ، أو شهدوا أنه أبق من هذا ، فأخذه هذا ، أو شهدوا أنه أرسله في حاجة ، فاعترضه هذا من الطريق ، فذهب به ، فإن هذه شهادة ثابتة ، تقبل منه ، ويقضى له بالعبد . وإن لم تسكن له بيعة ، فعلى الذى في يده العبد اليمين .

## باب فى أحكام الدعاوى

### فى الإجازات

وإذا ادعى رجل على رجل، أنه أجره داره بعشرة دراهم، وأقر صاحب الدار، أنه أجره بيتا منها معلوما بخمسة دراهم، فكل واحد منهما مدع، قبل صاحبه . وعلى كل واحد منهما البيينة فيما يدعى .

وإن أقاما البيينة جميعا، جعلت الدار كلها إجازة بخمسة عشر درهما، أخذ كل واحد منهما على دعواه، أخذ بيينة صاحب الدار على دعواه، فضل الأجرة، وبيينة المستأجر على دعواه، فضل السكن .

### مسألة :

وإذا ادعى أنه استأجرها شهرا بدرهم، وادعى صاحب الدار أنه استأجرها خمسة عشر يوما بدرهمين . فكل واحد منهما مدع . وعلى كل واحد منهما البيينة، فيما يدعى من الفضل .

فإن لم تقم لهما بيينة، حلف كل واحد منهما، على دعوى صاحبه .

فإن حلفا جميعا، انتصت الإجازة . وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه .

فإن ادعى أنه استأجر منه هذه الدابة . بخمسة دراهم إلى بغداد . وقال صاحبها : أجرتها إلى قصر بنى هبيرة، بعشرة دراهم . فكل واحد منهما مدع، وعلى كل واحد منهما البيينة .



وإن أقاما جميعا البيعة ، جعلتها إلى بغداد بعشرة دراهم ، أخذ بيعة كل واحد منهما ، على دعوى صاحبه .

فإن لم تقم لهما بيعة ، حلف كل واحد منهما ، على دعوى صاحبه .  
فإن حلفا جميعا ، انقضت الأجرة .

وإن كان قد سار على الدابة إلى بغداد ، ولم تقم لهما بيعة ، وحلف المستأجر على دعوى صاحبه . فإن على المستأجر خمسة دراهم .

وإن كان قد سار عليها بعض الطريق ، جعلت له بحساب خمسة دراهم إلى بغداد .

مسألة :

إذا ادعى رجل دابة ، في يد غيره ، أنه استأجرها منه فأنكر ، فالمدعى في هذا هو المستأجر . وعليه البيعة .

فإن لم تكن له بيعة ، فعلى المفسر اليمين .

فإن كان صاحب العبد ، ادعى الإجارة ، وجحد المستأجر ، فإن صاحب العبد ها هنا هو المدعى ، وعليه البيعة .

وإن لم تكن له بيعة ، فعلى المستأجر اليمين . فإذا نكل عن اليمين ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

فيمن أجزأ جيرا ، يعمل شيئا ممرقا ، فادعى أنه قد همل ، فأنكر الآخر

فإذا تقاررا بالسكراء ، وكان العمل مثل كتّاب يبلغ ، أو أمر غامر غائب ، فالقول قول الأجير ، أنه قد فعل ، وله السكراء .

وإن كان من الأهمال الحاضرة ، مثل البقاء ونحوه ، وقف عليه ، حتى يعلم أنه قد عمله . ثم له حقه . واليمين في هذا : أن يحلف الأجير : أن له على هذا كذا من هذا الذي يدعيه .

\* \* \*

## باب في الحكم بالبينة على التاريخ

وإذا أقام رجل البينة على العبد : أنه عبده منذ سنة ، وأقام الذي هو في يده البينة ، أنه له منذ سنتين .

قال بعضهم : هو للذي في يده .

وبعضهم يقول : هو للمدعي . ولا أقبل من الذي هو في يده البينة . ثم ارجع إلى القول الأول العبد ، الذي هو في يده ، في قول أصحابنا .

وإذا كان في يد رجل ، وأقام رجل البينة : أنه له منذ سنة ، وأقام الآخر البينة : أنه له منذ سنتين ، فإنه يقضى بها لصاحب السنتين ، في قول بعضهم . وقول : بينهما نصفان .

وإذا كانت الدابة في يد رجل ، فأقام رجل البينة : أنها له منذ عشر سنين . فنظر الحاكم في سننها . فإذا هي بنت سنتين ، فلا تقبل بيينة على ما ادعاه . وإذا كانت الدابة ، في يد رجل ، فادعاه رجل ، وأقام البينة : أنها له منذ سنة . وأقام رجل بينة : أنه اشتراها من رجل آخر ، وهو يومئذ يملكها ، منذ سنتين ، فإنه يقضى بها لصاحب الشراء ؛ لأنه أولى بها .

مسألة :

وإذا كانت في يد رجل ، فأقام آخر عليها البينة : أنها له ، منذ سنة . وأقام الذي هو في يده البينة : أنها له ، ولم يوقت وقتا ، وشهدوا بها ، فإنه يقضى بها للمدعي .

وكذلك لو وقت شهود الذى فى يده ، منذ سنة ، أو أقل ، أو أكثر .  
وكذلك لو قال : هى له من ميراث ، أو شراء ، أو بوجه من وجوه الملك ،  
فإن المدعى أحق بها .

مسألة :

ولو أقام المدعى للبيئة : أنها له ، ولم يوقت وقتا ، وشهد الشهود لادى فى يده :  
أنها له منذ سنة ، فإنى أقضى بها المدعى ؛ لأن شهود المؤخر لم يوقتوا .  
وإذا أقاما جميعا البيئة ، فالذى فى يده أولى بها ، فى قول أصحابنا .

مسألة :

والبيعتان على العطية لزوج ، أو ولد ، إذا لم يعلم الأول منهما ، فعلى بينهما ،  
وعلى الزوج . ولا يقبل قولهما اليوم ، لأنه لا إحراز عليهما . ولو كان على  
أحدهما إحراز لمكان الآخر ، حتى يصبح الإحراز .

مسألة :

وإذا كان فى يده شيء ، فادعاه آخر ، وأقام البيئة : أنه له منذ سنة ، أو سنتين .  
وشك الشهود فى ذلك ، وأقام الذى فى يده بيئة : أنه له منذ سنتين ، فلا يقضى  
بها المدعى . ولكن يقضى به للذى هو فى يده ؛ لأن شهوده قد وقتوا وقتا ،  
وشهدوا أنه كان له ، منذ عام أول . وشكت بيئة المدعى فى الوقت . ولو وقت شهود  
المدعى بيئة بعد سنة . وقالت شهود الذى هو فى يده ، سنة أو سنتين ، قضيت به  
للمدعى .

مسألة :

فإذا كانت أرض بين رجلين ، وأقام أحدهما البيعة : أنها كانت له ، مذهب سنة .  
وأقام لآخر البيعة : أنها له ، مذهب سنتين ، فإنه يقضى بها لصاحب السنتين .  
فإن أقام أحدهما البيعة : أن ثلثها له ، مذهب سنة ، وأقام الآخر البيعة : أن ثلثها  
له مذهب سنتين ، فإنه يقضى بالثلثين ، لصاحب السنتين . وأترك في يد صاحب السنة  
الثلث .

مسألة :

وإذا كانت الأمة في يد رجل ، فادعاه رجلان . فأقام أحدهما البيعة : أنها  
أمته ، مذهب سنة ، وأنه أعققها عن دين مذهب سنة . وأقام الآخر البيعة : أنها أمته ،  
مذهب سنة . وأنه أعققها عن دين مذهب سنة ، فإنه يقضى بها لصاحب الأول ، في قول  
بعضهم .

وقول بعضهم : الأول . وهي حرة . والبيعة ينفقه

قال غيره :

إن كان أراد أن الأول ادعاه ، أنها له ، مذهب سنتين . وأنه أعققها  
مذهب سنتين ، وادعاه الآخر ، أنها له ، مذهب سنة ، وأنه أعققها مذهب سنة ، فيجب  
يثبت عليها ، مذهب سنتين من الأول . وبطل دعوى الآخر ويثبت ؛ لأنه قد صح  
عققها . فلا يرجع رقا ، بعد صحة العتق والوقت .

• • •

## باب فى أحكام ما يصح بالبينات واختلافها فى الأصل والوقت

أبو صفرة : وإذا كانت الدابة فى يد رجل ، فادعاهما رجلان ، فأقام كل واحد منهما البينة : أنها دابته ، وأنه أنتجها عنده ، فإن بعضهم قال : يقضى بها بينهما نصفين .

وإن وقت إحداهما وقتا ، ووقت بيته الآخر وقتا ، فإن أنظر إلى سفوات الدابة . فإن كانت على أحد الوقتين ، قضيت بها لصاحبه . وإن كانت على غير الوقتين ، أو كانت مشكلة ، فأتى أقضى بها بينهما نصفين .

وكذلك الولادة والنتيج . وكل واحد منهما ، مثل الولادة . مسألة :

فإن أقام الذى هو فى يده البينة : أنه أنتج هذا ، وهو له ، أو نتجت هذه الدابة عنده ، أو هى له ، قضيت بها للذى هى فى يده ، على المدعى . وهو قول بعضهم .

مسألة :

وإن وقعت بيته الذى هو يده وقتا ، ووقت بيته المدعى وقتا آخر . وكانت سن الدابة ، على وقت بيته المدعى ، فأتى أقضى بها المدعى . وإن كانت على وقت الذى هو فى يده ، قضيت بها له . وإن كانت مشكلة ، قضيت بها للذى هو فى يده .

مسألة :

وإذا كان ثوب الخبز ، في يد رجل ، فادعى رجل أنه ثوبه نخبه ، وأقام على ذلك بيعة ، وأقام الذى هو في يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه ينظر فى مثل ذلك . فإن كان مما ينسج مرتين ، قضى به للمدعى .

وإن كان مما لا ينسج إلا مرة واحدة ، قضى به للذى هو فى يده .

وإن كان مشكلا ، لا يستبين أمرين ينسج أو مرة ، فإنه يقضى به للمدعى ، حتى يعلم أنه لا ينسج مرتين . وهو قول بعضهم .

مسألة :

وإذا كان نصل سيف فى يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه سيفه ضربه ، وأقام الذى فى يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه ينظر فى ذلك . ويسأل أهل العلم به .

من الضياء :

قلت : فإن كان يضرب مثله مرتين ، فإنه يقضى به للمدعى .

وإن كان لا يضرب إلا مرة واحدة ، فإنه يقضى به للذى هو فى يده .

مسألة :

وإن كان غزل فى يد امرأة ، فأقامت أخرى البيعة : أنه غزلها غزله ، وأقامت التى هو فى يدها البيعة على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها للذى هو فى يدها .

وإذا كان الحلى فى يد امرأة ، فأقامت أخرى البيعة : أنه حليها صاغته ، وأقامت

التي هو في يدها البيضة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به للمدعية ، على الذى هو في يدها ؛ لأن هذا لا يصاغ إلا مرة .

مسألة :

وإذا كانت الدار في يد رجل ، فأقام الرجل البيضة : أنها دار جده ، اختطها ، ثم تعلق الميراث ، حتى انتهت إليه . وأقام الذى هو في يده البيضة ، على مثل ذلك ؛ فإنه يقضى بها المدعى ، على الذى هو في يده ؛ لأن الخلطة قد تكون غير مرة .

مسألة :

وإذا كان الصوف في يد رجل ، فأقام آخر البيضة : أنه صوفه جزءه من غنمه ، وأقام الذى هو في يده البيضة ، على مثل ذلك ، تضى به للذى هو في يده ؛ لأن الجز لا يكون إلا مرة واحدة .

وكذلك المزرع والجز والشعر .

مسألة :

وكذلك الجز ، يكون في يد رجل ، فأقام البيضة : أنه جزءه من جلوده ، وأقام الذى هو في يده البيضة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به للذى هو في يده .

مسألة :

وإذا كانت الفحل والأرض ، في يد رجل ، فأقام الآخر البيضة : أنه فحل وأرضه ، وأنه غرس هذا الفحل فيها ، وأقام الذى هو في يده البيضة على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها المدعى ؛ لأن الفحل تغرس غير مرة .

وكذلك الكرم والشجر .



مسألة :

قيل يقضى به للذى فى يده ، لا يبد واستقواء البيئات . والأول قول بعض .  
والله أعلم .

مسألة :

وإذا كانت الحنطة فى يد رجل ، فأقام الآخر البينة : أنها حنطة زرعها  
فى أرضه ، وأقام الذى هو فى يده البينة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها للمدعى ؛  
لأن الزرع قد يكون غير مرة .  
قال غيره : أحب أن يقضى بها للذى هى فى يده .

مسألة :

وإذا كانت أرض فيها زرع ، فأقام رجل البينة : أن الأرض والزرع له ، وأن  
زرعه فيها ، وأقام الذى هو فى يده البينة ، على مثل ذلك ، قضى بها للمدعى ، من  
قبل أنه أقام البينة على الأرض ، والأرض لا تنتج .

مسألة :

وكذلك قطن أركتان ، فى يد رجل ، أقام آخر البينة ، وادعى أنه زرع ،  
فى أرض له فى يديه ، وخرج منها ذلك ، وأقام الذى فى يده البينة : أنه له ، وأنه  
زرعه ، فى أرض له أخرى ، فى يده ، وأنه خرج منها ذلك ، فإنه يقضى بها للمدعى ؛  
لأنه يزرع غير مرة . والحنطة والشعير والحبوب . وكل ما يزرع ، مما يكال ، أو يوزن .  
فهو على مثل ذلك . ويقضى بها للمدعى ؛ لأنه كل ما يزرع ، أو قد يزرع الرجل

في أرضه ، وهو لا يشبه الصوف والمزعر ؛ لأن هذا مما يخرج منه ، كان  
لصاحب الغنم . .

مسألة :

إذا كانت المصومة على شيء ، في يد أحدهما ، واستوت البيئات فيه ، على  
معنى واحد ، أعجبنى أن يكون للذى في يده لليد واستواء البيئات .

مسألة :

ولو كان لهذا القطن شجر ثابت في أرض ، في يد رجل ، فأقام آخر البيئة :  
أنها أرضه ، وأنه زرع فيها هذا القطن ، وأقام الذى فى يده البيئة أنها أرضه ،  
وأنه زرع فيها هذا القطن ، فإنه يقضى بالأرض والقطن للمدعى ، على هذا الذى  
في يديه ؛ لأنه أقام البيئة على الأرض . وما كان فيها من زرع ، فهو تبع لها .

وكذلك دار في يد رجل ، ادعاه آخر ، وأقام البيئة : أنها داره ، بقاها هذا  
للبناء ، وأقام الذى هو في يده لبيئة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى بالدار والبناء  
للمدعى ، على هذا الذى في يده ؛ لأن الدار والبناء مخالف للولادة والنتج .

قال غيره : للذى هى يده .

مسألة :

ولو أن أمة في يد رجل ، ادعاه آخر ، أنها أمته ، ولدت عنده ، من أمة في يده ،  
وأقام الذى فى يديه البيئة أنها أمته ، ولدت في مملكته ، من أمته هذه ، التى هى  
في يديه ، فإنه يقضى بها للذى هى في يده .

ولو كان المدعى ، أقام البيعة على أمها ، التي هي عند المدعى عليه : أنها أُمته ،  
وأنها ولدت في ملكه ، وأقام الذي هي في يديه البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى  
بها وأمها المدعى ؛ لأنه أقام البيعة على أمها ، ولم يذكر أحدهما في الأم ولادة .  
وكذلك الحيوان .

مسألة :

وكذلك الصوف في يد رجل ، أقام آخر البيعة ، أنه صوفه ، جزه من شاته هذه  
وهي في ملكه . وأقام الذي في يده البيعة : أنه جزه من شاة له أخرى ، فإنه يقضى  
بها للذي في يده .

ولو أقام المدعى البيعة على الشاة ، التي هي عند المدعى عليه ، أنها شاته ، وأنه  
جز هذا الصوف منها بملكه ، وأقام الذي في يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى  
بها للمدعى ؛ لأنه أقام البيعة على الأصل . ولم ينسب أحدهما الأصل إلى  
ولادة عبده .

قال غيره : ذو اليد أولى .

مسألة :

وإذا كان عبداً في يد رجل ، فادعى آخر أنه عبده ، ولد في ملكه من أُمته  
هذه ، ومن عبده هذا ، أقام على ذلك البيعة ، وادعى الذي في يده البيعة : أنه عبده  
وأقام للبيعة أنه عبده ، ولد في ملكه من أُمته هذه ، من عبده هذا . فإنه يقضى به  
للذي هو في يده . ويكون ابن عبده وابن أُمته . ولا يكون عبد الآخر ، ولا ابن  
أُمته . ولا يقضى به له .

وإذا كان العبد في يد رجل ، فأقام الآخر البيعة : أنه عبده ، اشتراه من فلان ، وأنه ولد في ملكه فلان ، الذي باعه إياه ، وأقام القدي هو في يده البيعة : أنه عبده ، اشتراه من رجل آخر ، وأنه ولد في ملكه ، فإنه يقضى به للذي هو في يده .

ولو لم يتم بيعة على ذلك ، وأقام البيعة : أنه عبده ، ولد في ملكه ، قضى له به أيضا .

ولو لم يتم بيعة على ذلك ، وأقام بيعة : أن أباه مات ، وتركه ميراثا له . وأنه لا وارت له غيره ، وأنه ولد في ملك أبيه ، قضى له به أيضا .  
ولو لم يتم بيعة على ذلك ، وأقام البيعة على وصية ، أو هبة مقبوضة ، أو صدقة مقبوضة . وأنه ولد في ملكه الذي وصل إليه من قبل ، فإنه يقضى به له أيضا .

ولو لم يتم بيعة ، على الولادة ، في شيء من ذلك ، قضى به لادمعي . والنتائج والفتوح في ذلك ، منله سواء .  
قال غيره :

إذا استقرت البيعات ، فذو اليد أولى .

مسألة :

وإذا كان عبد في يد رجل ، فأقام آخر البيعة ، أنه عبده ، ولد في ملكه ، ولم يسموا أمه . وأقام آخر البيعة : أنه عبده ، ولد عنده من أمه هذه ، فإنه يقضى به للذي الأمة في يده .

وإن شهدت شهود ، للذى العبد فى يديه : أنه ابن هذه الأمة الأخرى ، وأنها له ، وأنها ولدته فى ملكه ، فإنه يقضى بالعبد للذى هو فى يده . ويقضى بالأم للذى العبد فى يديه ، الذى أقام البيعة عليها .

مسألة :

ولو كان عبد فى يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه عبده ، ولد فى ملكه ، من أمته هذه ، ومن عبده هذا . وأقام الذى فى يده البيعة : أنه عبده ، ولد فى ملكه ، من أمته هذه ، ومن عبده هذا ، فإنه يقضى به بينهما نصفين . ويكون ابن الأمتين جميعا .

وقال بعض : لا يثبت نسبه من الأمتين . فإن على يحيط ، بأنه لا تلده أمتان . وقد يشترك الأبوان .

قال غيره :

يعجبني أن يكون للذى فى يده أمة .

ويعجبني أن يثبت نسبه من الأبوين ملك ، ما لم يصح أن لأحدهما زوجا ولد على فراشه . فإن كان كذلك هو ، فالولد للفراش .

مسألة :

وإذا كان قباء محشوا ، فى يد رجل . فأقام آخر البيعة : أنه قباؤه ، خاطه وحشاه ، وقطعه فى ملكه . وأقام الذى هو يده البيعة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به المدعى ؛ لأن هذا يحشى غير مرة .

وكذلك الجبة المحشوة ، وجبة الخبز والبرد والنز .

وكذلك مايقطع من الثياب والأنماط والوسائد .

وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر والورس والزعفران ، يكون الثوب في يد رجل ، ويقيم آخر البيئة : أنه صبغه بهذا العصفر ، وبهذا الزعفران ، وبهذا الورس في ملكه . ويقيم الذى هو في يده البيئة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى به المدعى ؛ لأن هذا يماذ غير مرة .

وكذلك جميع الآتية من الحديد والصفير والفضة والشبه .

وكذلك النسيج والخشب .

قال غيره : يوجبنى أن يكون للذى في يده ، في هذا كله .

مسألة :

وآتية الخشب والأقداح ، تكون في يد رجل . ويقيم آخر البيئة أنه عمله . ويقيم الذى هو في يده البيئة ، على مثل ذلك . فإن كان يكون غيره مرة ، فهو للمدعى .

وكذلك الخفاف والنعال والتفلائس والتابوت والسرير والقبعة .

## باب في البيئة على النتائج والولادة

وما يقول من غيره

فإذا كانت جارية ، في يد رجل ، فأقام آخر البيئة : أنها نقيجت عنده ، ولم يشهدوا أنها له ، فإنه لا يقضى بها له .

وكذلك لو شهدوا على ثوب ، أنه غزل من قطعه ونسج ، فإنه لا يقضى به له ؛ لأنه قد يفزل من قطعه من لا يملك .

وكذلك لو شهدوا أن هذه الحفطة من زرع ، حصده من أرض فلان ، فإن كان صاحب الأرض أخذ الحفطة ، لم يكن له ؛ لأنه لم ينسبه إلى ملكه .

مسألة :

وإن شهدوا على هذا التمر ، أنه أخذ من نخلة فلان ، قضى به له . ألا ترى أنهم نسبوه إلى نخلة .

ولو شهدوا ، أن هذا التمر ، أخرج من نخلة ، فلان ، فهو يملكه ، قضى به له .

قال غيره :

إذا شهدوا أن هذا التمر ، من نخلة فلان هذا . فيجب أن يكون له ، حتى يصح له ، لعله أنه إذا شهدوا ، أنه حصده منها . وهي في ملكه ، أم خرج منها . وهي في ملكه ، أو هي له .

مسألة :

وكذلك لو شهدوا ، أن هذا العبد ولدته أمة فلان هذه . وهو يملكها ،  
قضى له بالعبد .

وكذلك النتاج ، هو مثل الولادة ، في هذا .

مسألة :

ولو شهدوا أن فلانا غزل هذا الثوب ، من قطن فلان . وهو يملك القطن ،  
ونسج الثوب ، فإنه يقضى على الذى غزل بمثل القطن .

فإن قال صاحب الثوب : أنا أمرته بأخذ الثوب . ولا يشبه هذا الولادة  
والنتاج ؛ لأن هذا حيث غزل القطن ، صار غاصبا ، فهو ضامن .

وكذلك الدقيق تشهد عليه الشهود ، أن فلانا طحن هذا الدقيق ، من  
حنطة فلان . وفلان يملك الحنطة ، فإنه لا يقضى عليه بالدقيق ، ولكن يقضى عليه  
بحنطة مثله ؛ لأنه غاصب ، فهو ضامن من حين طحنها

فإن قال صاحب الحنطة : أنا أمرته بأخذ الدقيق . وهذا مثل القطن .  
ولا يشبه الولادة والنتاج

مسألة :

وإذا كان الدجاج والحمام ، في يد رجل ، أو شيء من الطير ، مما يفرخ ، فأقام  
رجل البيئة : أنه فرخ في ملكه . وهو له ، وأقام الذى في يده البيئة ، على مثل ذلك ،  
فإنه يقضى به للذى هو في يده . وهذا مثل الولادة والنتاج .

وإذا كان في يد رجل ، فأقام الآخر البيئة أنه له ، وأنه فرخه في ملكه .  
وأقام الذى في ملكه البيئة أنه له ، قضى به المدعى ، في قولهم جميعا .



مسألة :

قال أبو زياد : إذا كانت الدجاجة ، في يد رجل ، فأقام الآخر البيضة : أن البيضة ، التي خرجت منها هذه الدجاجة ، كانت له ، قضيت له بالدجاجة ؛ لأنها خرجت من ملك له . قال : هكذا وجدت في الأثر ، عن أصحابنا - رحمهم الله . وقال أصحاب الرأي : يقضى على صاحب الدجاجة ، ببيضة مثلها لصاحبها ، إذا أقر أنه أنفرها . ولا يشبه هذا الولادة والنتاج .

قال أبو ثور : وهذا خطأ .

وكذلك قال أهل العلم ، لا اختلاف بينهم ، في رجل غصب جارية ، فولدت عبده . فإن الجارية وولدها للمغصوبة منه .

وكذلك البيضة ، لما اغتصبها . فخرجت منها دجاجة ، كانت الدجاجة لصاحبها وكل ما تولد من ملك إنسان شيء فهو له .

قال أصحاب الرأي : هذا بمنزلة رجل ، غصب رجلاً قفيزاً ، من حنطة ، فزرعه . فخرج منه عشرة أفقزة ، فهذه الحنطة كلها للغاصب . وعليه قفيز حنطة ، مثل ما غصب . ويؤمر أن يتصدق بالفضل .

وقول : لا يتصدق به .

مسألة :

قال أبو ثور : لو أن رجلاً اغتصب دجاجة ، فباضت عنده بيضتين فحضنت إحدى البيضتين ، من غير أن يحضنها الغاصب ، وأخذ الغاصب البيضة الأخرى ، فجعلها تحت أخرى ، فأفرختا جميعاً ، فإن الدجاجة والفرخين لصاحب الدجاجة الأولى .

قال أبو المنذر : هذا يشبه مذهب الشافعي .

قال أصحاب الرأي : الفرخ الذي تحتمل لصاحبها ، وفرخ الآخر للغاصب .

وعليه مثل البيضة .

مسألة :

وعن أبي محمد : إذا ماتت الدجاجة: ثم وجد في بطنها بيضة ، ففرخت فرخا ،

فمهر لربها الذي ماتت في ملكه ، جائز أكله .

وإذا ارتفع رجلان ، فادعى أحدهما دارا ، في يد رجل ، ادعى أنه وهبها له ،

وأنه لم يقصدق بها عليه .

مسألة :

من كتاب الضياع - وجدت في حاشيته - أبو زياد : إذا كانت الدجاجة في

يد رجل ، أو الحمام ، أو شيء من الطير ، مما يفرخ . وأقام للرجل البيضة : أنه فرخ

في ملكه ، وهو له . وأقام الذي في يده البيضة ، على مثل ذلك ، فإنه يقضى بها

الذي هو في يده . وهذا مثل الولادة والفتاج .

مسألة :

وإذا كان في يد رجل ، فأقام الآخر البيضة : أنها له ، وأنه فرخه في ملكه .

وأقام الذي في ملكه البيضة : أنها له ، قضى بها المدعى ، في قولهم جميعا . ألا ترى

لو أن رجلا ، غصب رجلا أمة ، فولدت عنده ، أو شاة ، ففتحت عنده ، فالأمة

وولدها ، والشاة وأولادها ، للمغتصب منه .

مسألة :

ولو غصب بيضة ، فحضرها تحت دجاجة فخرجت منها دجاجة ، كانت عليه بيضة مثلها .

وقال قوم : إذا اعتصب الدجاجة ، فحضر عليها بيضة له ، فخرج منها فرخ ، فإنه لصاحب الدجاجة .

مسألة :

وإن شهد شهود ، أن هذه الحنطة من زرع هذا . وإن هذا الزبيب من كرم هذا . وإن هذا التمر من نخل هذا ، فإنه لا يقضى بها للمدعى .

ولو لم تقم بيعة بذلك . وأقر الذى هوفى يده ، بأن هذا التمر ، وهذا الزبيب والزرع ، من زرع كان فى أرض هذا ، أو كرم هذا ، أو من نخل هذا . وادعى الآخر ، فإن يقضى له ، بإقرار هذا ، أنه كان فى أرضه . ولا يشبه هذا البيعة . ألا ترى لو أن رجلا ، أقام البيعة على ثوب ، أنه كان فى يده ، لم يقض له به . ولو أقر أنه كان فى يده هذا ، فإنه يدفع إليه .

\* \* \*

## باب حكم الدعوى فى الميراث والنسب

رجلان يدعى أحدهما مالا فى يد الآخر ، وأنه وارثه ، فإن الحاكم يكلفه البيعة ، أنه فلان ابن فلان ، وأن الميت فلان ابن فلان ، يلقاه إلى أب قد سماه ، وأنه لا يعلم له وارثا غيره . ولا يكلفه أن يقول : ليس له وارث غيره ؛ لأن ذلك غيب . وإن ذلك المال لذلك الميت . ثم يقضى له بالميراث .

وإن جاء أحد بعد ذلك ، فأقام البيعة : أنه أبو ذلك الميت ، أو ابنه ، أو على نسب ، هو أقرب إليه ، من نسب الأول ، الذى حكم له بالميراث ، فإنه يأخذ منه الميراث ، ويرده إلى الذى أقرب .

مسألة :

وإن جاء رجل ، فأقام للبيعة : أن الميت فلان ابن فلان ، من حى وقبيلة ، وأنه فلان ابن فلان ابن هـ ، وعزله عن الأب والنسب ، الذى صح مع الإمام ، أنه منه ، وحكم به ، فإن الإمام لا يقبل ذلك منه . ولا يحول نسبه ، بعد أن ثبت معه .

مسألة :

أبو صفرة : فى دار ، فى يد رجل ، أقام رجل عدلين ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأنه أخوه لأبيه وأمه ، الذى فى يده الدار منكر لذلك ، فإنه يقضى بالدار بينهما نصفين .

وكذلك إن كان المتنازعان رجلا وابن أخيه . كل واحد منهما ، يدعى أن أباه خلفه عليه ، فهو بينهما نصقان .

مسألة :

ولو كان عبد في يد رجل ، فأحضر عليه آخر بيعة : أن أباه فلانا مات ، وتركه ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام آخر البيعة : أن أباه فلانا مات ، وتركه ميراثا له ، مذكورة ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام آخر البيعة : أن أباه فلانا مات مذكورة ، لا يعلمان له وارثا غيره ، فإنه يقضى به لصاحب السنتين ، في قول بعضهم .

وفي قول بعضهم : أنه بينهم أثلاث . والوقت الأول والآخر ، وغير الوقت ، في ذلك سواء .

قال غيره :

قد قيل : إن صاحب الوقت الآخر ، في هذا ، أولى به ؛ لأنه يعمل أن يتحول الشيء بعد الأجل الأول ، إلى هذا الذي مات آخر .

مسألة :

وإذا كانت أرض ، في يد رجل ، فادعاهما آخر ، وأقام البيعة : أن أباه فلانا مات ، وهي في يده ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام آخر البيعة : أن أباه فلانا مات ، وتركها ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره ، فإنه يقضى بها بينهما نصفين . وشهادة شهود هذا ، أنه مات ، وهي في يده ، مثل قول الآخر : أن

أباه مات وتركها ميراثا له . وقد قيل : إن شهادة الملك أولى من شهادة اليد ، في هذا ، إذا لم يكن تاريخ .

مسألة :

ومن ادعى عبدا ، في يد آخر ، أن أباه مات ، وتركه ميراثا ، وأقام على ذلك البينة ، وأنهم لا يعلمون له وارثا غيره . وادعى آخر أنه له ، وأقام على ذلك البينة ، فإنه يقضى به بينهما نصفين .

مسألة :

أمة في يد رجل ، ادعاهما آخر ، أنها له وأقام على ذلك البينة : أن أباه مات ، وتركها ميراثا ، لا يعلمون له وارثا غيره . وأقام الآخر البينة : أنه اشتراها من أبي هذا ، ونقده الثمن ، فإنه يقضى بها للمشتري . وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث .

وكذلك إن شهدوا على صدقة ، مقبوضة من الميت ، في صحته ، أو هبة ، أو نخل ، أو عطية ، أو عقر .

مسألة :

وإذا كانت النخل والدار والبستان والقرية ، في يد رجل ، فادعاهما آخر ، أنها له فشهد له شاهدان ، أنها لأبيه ، ولم يشهدوا أنه مات ، وتركها ميراثا ، فإنه لا يقضى بها له . ولا تنفذ هذه الشهادة .

وكذلك لو شهدوا أنها كانت لأبيه . وهذا قول بعضهم .

وقول : إذا قامت البيعة ، أنها لأبيه ، لم يحتج إلى أن يقولوا : مات وتركها  
ولسكن أسأله البيعة عن عدد الورثة . ثم أنفذ القضاء .

قال غيره :

وإذا صح أنه لأبيه ، أو أنه كان لأبيه ، فإنه ينبت لورثة أبيه .

مسألة :

ولو شهدوا أن جد هذا مات ، وتركها ميراثا له ، لم يزدوا على هذه المقالة ،  
لم تنفذ هذه الشهادة ، حتى يشهدوا أنه مات ، وتركها ميراثا له ، لا يعلمون له  
وارثا غير أبيه ، وأن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، لا يعلمون وارثا غيره . هذا  
قول بعضهم .

وقول : إذا شهدوا أنها كانت له ، لم أكلفهم أن يشهدوا ، أنه مات ، وتركها  
ميراثا . ولسكني أكلفهم البيعة ، على عدد الورثة . ثم أنفذ القضاء .

قال غيره :

إذا صح أنه مات . وتركها ميراثا ، أو تركها . فبعض لا يثبت هذا ، حتى  
يصح أنها كانت له . وما يكون في الأسباب التي يستحقها بذلك ملكا ، لأنه قد  
خلف الدنيا وما فيها . فهذا مما ترك .

وأما قوله : إذا صح ملكا له . ولم تقل البيعة له : لا أعلم له وارثا غيره فقليل :  
يدعى على ذلك بالبيعة .

فإن أتى بالبيعة ، أنهم لا يعرفون له وارثا غيره ، حكم له بذلك ، على صحة  
المال .

وإن لم يأت ببينة ، فأحسب أن بعضاً يقول : إن المال لمن صح أنه وارث له ،  
فقد صح الميراث له . ويقضى له : بما يصح له ، من مال .

مسألة :

وإذا كانت الدار في يد رجل ، وأقام آخر شاهدين ، أن أباه مات ، وتركها  
ميراثاً ، لا يعلمون له وارثاً غيره . وأقام هذا شاهدين ، أن أباه تزوج عليها أمة ،  
وأن أمه فلانة ماتت ، وتركتهما ميراثاً ، لا يعلمون لها وارثاً غيره ، قضى بها لابن  
المرأة ؛ لأن الرجل ، قد خرج منها ، حين تزوج عليها ، كأنه باعها

مسألة :

وإن أقام عليها رجل البينة ، أن أباه مات ، وتركها ميراثاً له . ولم يشهدوا  
على ورثته ، ولم يعرفوه . فإن القاضي يكلفه البينة ، أن أباه فلان بعينه ، وأنهم  
لا يعلمون له وارثاً غيره .

فإن أقام البينة على ذلك ، دفع الدار إليه . وإن لم يعم البينة على ذلك ، لم يدفع  
إليه شيء ، حتى يحيط القاضي وينظر ، ثم يدفع بعد ذلك إليه . ويأخذ ماله كفيلاً ،  
بما دفع إليه ، من شيء .

قال غيره :

لا يبين لي ما أراد بهذا .

مسألة :

فإن أقام رجل البينة ، أنها دار أبيه . ولم يقولوا : مات ، وتركها ميراثاً ، فإنه  
لا يقضى له بشهادتهم بشيء .



وكذلك لو قال : هذه الدار لأبيه .

قال غيره :

هكذا ، حتى يصبح موت أبيه .

مسألة :

ولو شهدوا أن هذه الدار ، كانت لجده ، وتركها ميراثا ، فإنه لا يقضى لهم ، حتى يشهدوا أنه وارث جده ، لا يعلمون له وارثا غيره ، في قول .  
وقول : يقضى بها للجده ، أو يجعلها على يد عدل ، حتى يصحوا عدد ورثة الجده .  
ثم يقضى له بمحصيته من ذلك .

مسألة :

ولو شهدوا أن جده مات ، وتركها ميراثا لأبي هذا ، لا يعلمون له وارثا غيره ،  
وأن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، لا يعلمون له وارثا غيره ، قضيت له بها .  
قال غيره :

ويجبني إذا صح أنها لجده ، وأن هذا ورث أباه . وأن أباه مات ، وورث  
جده ، أن يقضى له ، إذا صح أنها لجده . ولم يصبح غيره ، أنها توقف ، ويقضى  
بها للجده على ما صح . فإذا صح ميراث الجده ، استقرت به الحال ، جعل لورثة الجده ،  
ولو بعد أمره .

وإن تركت في يد الذي هي في يده . فقد قيل : إنه أولى بها . وليس صحة  
ذلك ، كصحة ذلك لا إلى .

وقيل : ما صح لجده هذا أيضا ، في الحكم ، على ورثة جده .

وإن لم يصبح لجدّه وارث غيره ، كان هو وارثا لجدّه ، حتى يصبح غير ذلك .  
وقال بعضهم : لا آخذ من الورثة كفيلا بشيء ، مما يدفع إليه ، من ميراثه .  
وقال : أرأيت ، إن لم آخذ كفيلا ، أكفّت أمّنته حقّه لشيء أخافه ، ولم يستتب  
لى بعد ، ولم يجب عليه بعده .

مسألة :

وإذا كانت الدار ، فى يد رجل ، فادعاهما آخر ، وأقام البيّنة : أن أباه مات ،  
وتركها ميراثا له ، مذ سنتين ، لا يعلمون له وارثا غيره . وأقام الذى فى يده البيّنة :  
أن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، مذ سنة ، فأبى أنضى بها المدعى . ولا أنضى  
بها للذى فى يده .

وقال من قال : يقضى بها لأقرب الأجلين .

مسألة :

ولو أن الذى فى يده للدار ، أقر أنها كانت لأبى المدعى ، وأن أباه اشتراها  
منه بألف درهم ، وزدّه الثمن ، فأقام على ذلك البيّنة ، فقبلت ذلك منه ، فهو فى هذه  
المنزلة هو المدعى .

مسألة :

وقال بعضهم : إن أقام رجل البيّنة عليها ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا له ،  
ولإخوته : فلان وفلان . لا يعلمون له وارثا غيرهم ، وإخوته غيب جميعهم ، فأبى  
يقضى لهذا الشاهد بحصته . ولا يدفع إليه من حصتهم شيئا ، إلا بوكالة منهم .  
وترك أنصابهم ، فى يد الذى كانت الدار فى يده .

وقول: الحاكم بالخيار ، في حصة الغائب ، إن شاء سلمها ، إلى وكيل بقيمة ، وإن شاء تركها ، في يد من هي في يده .

وقول: إذا كان الذي في يده الدار ، يحدد حقوقهم ، فإنه تنزع الدار ، من يد الذي هي في يده ، إذا أنكر فادفع لهذا الشاهد حقه ، وأوقف حق الغائب ، على يد عدل .

وقول : ولو لم تقم بيعة ، وأقر الذي في يده الدار : أنها دار أبيهم ، وأنكر بعد ذلك ، دفع إلى الشاهد حقه ، وترك حق الغائب في يد المقر .

وقول : البيعة والإقرار سواء . والله أعلم .

\* \* \*

## باب في اختلاف دعوى الطالب والمطلوب.

### وبيئة

أبو صفرة : دار في يد رجل ، ادعاها آخر ، أن أباه مات مذسفة ، وتركها ميراثا ، وجحد ذلك الذي هي في يده . فسأله القاضى شهودا ، فأتى بشهود ، أنه اشتراها هو من الذى هي في يده ، مذسنتين . ولم يذكروا أباه ، فإن هذا لا يقبل منه البيئة عليه ، في قول بعضهم ؛ لأن هذا تنقض لدعواه ، ودعواه تنقض لهذا . وكذلك لو ادعى هبة ، أو صدقة .

### مسألة :

وإذا كان العبد في يد رجل ، نادى آخر ، أن الذى في يده العبد ، تصدق به عليه ، مذ سنة وقبضه ، وجحد الذى في يده ذلك . فسأل القاضى المدعى البيئة : فجاء ببيئة : أنه اشتراه منه ، مذ سنتين ، فإن هذا لا يقبل منه ؛ لأن دعواه تنقض الآخر .

وكذلك لو ادعى الآخر الشراء ، ثم جاء بالشهود على الصدقة ، فإن ذلك لا يقبل منه .

### مسألة :

وإن ادعى الصدقة ، مذ سنة ، وجحد الآخر الذى في يده . وأقام البيئة : أنه اشتراه ، مذ شهر . وقال : جحدنى الصدقة ، فاشتريته منه ، فإنه يقبل من هذا البيئة ويقضى له بالعبد .

مسألة :

وكذلك لو ادعى الشراء مذسفة . وقال : جحدنى ، فسألته فتصدق به على  
بعد ذلك ، وأقام البيعة على ذلك ، فإنه يقبل منه الشهود ، على ذلك . ويقضى  
له بالعبد .

مسألة :

وكذلك لو ادعى أن أباه مات ، وتركه ميراثا ولا وارث له غيره ، مذسفة  
وقال : جحدنى ذلك . ولم تكن بيعة ، فاشتريقه منه ، مذسفر . وأقام على ذلك  
بيعة ، فإنه يقبل منه ذلك ، ويقضى له بالعبد .

مسألة :

وكذلك لو ادعى أن أباه مات ، وتركه ميراثا ولا وارث له غيره ، مذسفة  
وقال : جحدنى ذلك . ولم تكن بيعة ، فاشتريقه منه ، مذسفر . وأقام على ذلك  
بيعة ، فإنه يقبل منه ذلك ، ويقضى له بالعبد .

مسألة :

ولو ادعى مذسفة ، من أبيه ، على ما ذكرنا . وطلب منه البيعة ، فجاء بالبيعة  
على الشراء ، أنه اشتراه منه ، بعد ما قام ، من عند القاضي . وقال جحدنى للميراث  
فاشتريقه منه . فذلك يقبل منه .

مسألة :

وإذا ادعى رجل أمة ، في يد رجل . وقال : اشتريتها بعبدى هذا ، مذسفة .

وجحد البائع ذلك . فسأله القاضى البيئى ، فأتاه بها ، أنه اشتراها منه ، منذ قام ، من عند القاضى ، بألف درهم . وقال : جحدنى البيع الأول . ولم تكن له بيعة ، فإنه يقبل مئة ذلك ، ويقضى له به .

ولو جاء بشهود ، بعد هؤلاء ، يشهدون به ، أنه اشتراه منه ، منذ سنة ، أو أقل من ذلك ، لم يقبل ؛ لأن دعواه فى الأول تنقض هذا .

مسألة :

وإذا ادعى رجل عبدا ، فى يد رجل ، أنه له ، أو دارا ، أو أرضا ، أو شيئا من الخيوان ، أو عروضا . فقال : هذا لى . فجاء بالبيئى : أنه اشتراه منه ، بثمن مسمى ، ونقدته الثمن ، فإنه يقبل منه ذلك ؛ لأنه يوافق دعواه .

مسألة :

وكذلك لو جاء ببيئى ، أن أباه مات ، وتركها ميراثا له ، لا وارث له غيره ، فإنه يقضى له بذلك ؛ لأن دعواه الأولى ، لا تنقض دعواه هذه .

وكذلك لو كان معه وارث غيره ، فإنه يقضى له بمحصته ، من ذلك .

وكذلك لو ادعى أن ذلك لغيره ، وأنه وكله فى الخصوم فيه ، فإنه يقضى له ، إذا أقام البيئى على ذلك ؛ لأنه أخرجه من نفسه ، بدعواه للآخر .

مسألة :

ولو ادعى أول مرة ، أنه لفلان ، وأنه وكيله فى الخصومة فيه . ثم أقام البيئى

أنه له ، لم يقبل منه ؛ لأن دعواه الأولى ، تنقض هذه الآخرة

وكذلك لو ادعى أنه لرجل، وأنه وكله في الخصومة فيه، فإنه لا يقبل ذلك منه. ولا يصدق عليه.

ولو ادعى لرجل، وادعى أنه وكله بالخصومة فيه. ثم قال بعد ذلك: هاهنا من فلان، وهو يملكه، ووكلى فلان المشتري، بالخصومة فيه. وجاء بالبيضة على ذلك، فإنه يقبل منه ذلك، ويقضى بالعبد الموكل الأخير.

مسألة :

وإذا ادعى رجل على آخر ديناً، ألف درهم، ثم جاء به باسمه. ثم جاء بالبيضة: أن ذلك المال بعينه لغيره، وأنه قد وكله في الخصومة فيه، فإنه يقبل منه ذلك؛ لأن الوكيل يقول: لى على فلان، يعنى الذى وكلى، وهو صادق فى ذلك.

مسألة :

فإن ادعى داراً فى يد رجل، وأنه وهبها له، وأنه لم يتصدق بها عليه. وأقام على ذلك البيضة. ثم أقام شاهدين، على الصدقة. وقال: لم يهبها لى قط. فلا ينفى أن يقضى له بشىء؛ لأنه قد أكذب نفسه وبينته.

وكذلك لو ادعاهما أنها ميراث، لم يشترها قط. ثم جاء بعد ذلك، فادعى أنها شراء، ولم يرشها قط. وجاء بشاهدين، على الشراء منه بنفسه. فلا ينفى للإمام أن يقضى له بشىء؛ لأنه قد أكذب نفسه وبينته.

وإن ادعى أنها هبة، ولم يقل: لم يتصدق بها شىء قط. ثم جاء بعد ذلك بشهود، تشهد على الصدقة. فقال: لما جحدنى الهبة، سألته أن يتصدق بها على،

فإنه ينبغي للإمام، أن يحيز ذلك. ويتضح له بها، من قبل أن هذا ليس بالكذاب لنفسه ، ولا لبيئته .

وكذلك لو قال : ورثها . ثم قال : جعدي الميراث . ثم اشتريتها منه . ثم جاء على الشراء ببيئته، فإنه ينبغي أن يجوز ببيئته ، ويتضح له بها ؛ لأنه لم يكذب ببيئته ، ولا نفسه . وليس هذا بمنزلة الباب الأول . وذلك قد أكذبهم .





### باب فيمن ينازع في شيء فيقرر به لغيره

أحسب عن أبي الحواري : وعن رجل ، خاف أن يحكم عليه ، في مال  
نوزع فيه ، فأشهد به ، لرجل أجنبي من الناس ، أو لولده الصغير ، بحق لأمة  
عليه .

فعلى ما وصفت ، فإن كان أقر بماله ، لرجل غائب ، أقام الحاكم وكيلا  
لرجل الغائب ، وانتزع المال من يد هذا المقر ، وسلم هذا المال إلى هذا الوكيل .  
فإن أصبح البيضة العادلة ، لهذا الطالب ، في هذا المال ، سلم المال إلى هذا  
الطالب . وكان للثائب حقيقته .

فإن لم تصح للطالب بيضة ، وطلب يمين هذا المقر ، كان له عليه اليمين : لقد  
أقر بهذا المال لفلان . ولا يعلم لهذا الطالب فيه حقا ، بوجه من الوجوه . فإن  
حلف فقد برى .

وإن نكل عن اليمين ، حبس حتى يحلف ، أو يفرم بشروى هذا المال  
للطالب .

فإن أشهد بهذا المال ، لولده الصغير ، كانت اليمين عليه كذلك .

فإن صح المال للطالب ، بالبيضة العادلة ، سلم إليه المال .

وإن كان أقر بالمال ، لولد له بالغ ، كانت المطالبة إلى الولد البالغ . وعلى  
الأب اليمين ، كما وصفت لك .

فإن صح المال للطالب ، بالبيضة العادلة سلم إليه المال .

وإن كان أقر بالمال ، لولد له بالغ ، كانت المطالبة إلى الولد البالغ .  
وعلى الأب التمين ، كما وصفت لك .

مسألة :

وإذا ارتفع إلى الحاكم رجلان ، فادعى أحدهما داراً ، أو أرضاً ، في يد آخر ،  
أنها لفلان ، وأنه اشتراها منه ، فإن أقام البيعة الذي في يده الدار : أن فلانا  
ذلك الرجل ، أو غيره ، أسكنه هذه الدار ، ووكله في حفظها ، أو أَرهنها في يده ،  
أو أجَّره إياها ، فلا خصومة بيته وبين المدعى فيها .

وإن لم يتم على ذلك بيعة . وقال : إن هذه الدار ليست لي ، والدار في يده ،  
فهو خصم في جميع ذلك .

فإن أقام المدعى البيعة : أن صاحب هذه الدار ، ووكله في قبضها ، وباعها له ،  
فإن الحاكم يدفعها إليه بالوكالة . ولا يحكم له بالشراء ، حتى يحضر خصمه .

مسألة :

ومن جواب أبي عبد الله : وعن رجل ادعى إليه رجل دعوى ، في مال في  
يده ، فأزكر فطلب يمينه ، فأبى أن يحلف . وأقر بهذا المال ، وبرىء منه ، إلى  
قوم أغياب بمسكة ، صعيثان مع والدم بمسكة . وقال : إنه لا يحلف ، ومع المدعى  
البيعة المادلة بماله ، في هذا المال . هل يسمع منه الحاكم البيعة ، ويوصله إلى ماله .  
وللغائب حجة . فأقول : إن الحاكم يثبت عليه إقراره بهذا المال ، لمن أقر له به .  
ويخرج هذا المال من يديه ، ويجعله في يد ثقة . وتسكون ثمرته محفوظة معروفة ،

في يد الرجل الثقة ، الذي يقيمه الحاكم ، لهؤلاء الغيابة بمكة ، ويأمر من يثق به ، من الخارجين إلى مكة ، أن يحتج على أبي هؤلاء الصبيان ، أن يخرج ينازع ، أو يوكل من ينازع عنهم . فإن قدم هو ، أو وكالة منه ، سمع الحاكم بينة المدعى ، وأوصله إلى ما صح له ، في هذا المال واستثنى لهؤلاء الصبيان حجتهم . إن كانت لهم حجة ، تهدم ما صح لهذا الرجل .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وربما احتال الخصم على الخصم ، إذا نازعه في ماله ، فيشهد بذلك المال ، لصبي بحق . ريثأخذه ولي الصبي .

فإذا طلب الخصم يمينه ، برىء من ذلك المال ؛ فإن الذي عقدنا : أن يحلفه يميناً بالله : ما أزال هذا المال ، إلى هذا الذي هو في يده ، ولا إلى من أزاله إليه . وهو يعلم أن لهذا الخصم فيه حقا ، بوجه من الوجوه . فإذا حلف ، برىء . ولم يصل الطالب إلى المال ، من يد الصبي إلا بشاهدي عدل .

وإن رد اليمين ، إلى المدعى ، والمسال في يد الصبي . وحلفه عليه : أنه له ، فعلى المطلوب إليه ، أن يعطى الطالب الذي حلفه شروى ذلك المال .

وإن أزاله إلى رجل ، أو امرأة ، فطلب الخصم يمين الذي المال في يده ، فلا إيمان بينهما : أن يحلف كل واحد منهما ، أنه له .

فإن حلف الذي المال في يده ، ورجع الطالب ، يطلب يمين الذي أزال المال ، فعليه اليمين : ما أزال هذا المال ، للذي أزاله إليه . وهو يعلم لهذا الخصم فيه حقا .

وإن رد اليمين في المال ، إلى الطالب ، حلف أنه له . ثم عليه شرواه ، إلا أن يخلصه له ، ويسلمه إليه . وليس له عليه غيره .

ومن قياس مثل هذا عندنا : لو مات محمد ، وورثه أخوه عبد الله . وإن عبد الله أقر ، وأشهد مع الحاكم : أن كل مال له ، ورثه من أخيه ، فهو لخالد . فلا حق له فيه . فلما صح ذلك مع الحاكم ، أقام خالد شاهدين مع الحاكم ، على مال أنه كان لمحمد ، إلى أن مات ، وورثه أخوه عبد الله . فجاء عمرو . وقال : هذا المال لي . وفي يدي ، لا هو لمحمد ، ولا هو لعبد الله ، ولا لخالد . فلما دعا الحاكم بالبيعة أعجزها . واحتج أن عبد الله ، يعلم أن هذا المال له ، ونزل إلى يمينه . فرأى أن خالد هو الخصم . ولا يثبت له الساعة ، إقرار عبد الله . ولا يزيل من يده شيئاً بيمينه ، ولا بإنكاره .

وإن حلف عبد الله الحاكم ، والمال ليس هو في يده ، ولا في يد خالد ، فقد تمت هذا الحاكم عبد الله ، وحلفه يميناً ، في غير موضعها

ولكن إذا صح المال ، وحكم له به الحاكم ، على عمرو . فعند ذلك يجبر الحاكم عمرواً ، إلى منازعة عبد الله في الدرك .

وأما في المال ، فلا يزول من يد خالد ، إلا ببيعة عدل ، تخرجه من يده بحقه . وأما اليمين ، فإن الحاكم يسأل عمرواً . فإن قال له : إنه ميراث عبد الله ، من محمد ، هو له . فعلى عبد الله له يمين بالله : أن ميراثه من محمد ، لم يزل إلى خالد . ولم يعلم عمرو فيه حقاً ، ولا لمن أزاله إليه . فإن حلف ، غرم عبد الله لعمرو ، قيمة ميراثه من محمد .

وأما لليراث ، فلا يرجع فيه عمرو بشيء ؛ لأنه قد أزاله عبد الله ، قبل ذلك . وإن قال عمرو : أما ميراث عبد الله من محمد ، فلا أدعى فيه شيئا ، إلا أن الشهود شهدوا على مال هو لي ، قد كان زال إلي ، بحق من عند محمد ، أو من عند غيره . وليس يعلم ذلك إلا عبد الله . وقد دخل مال هذا ، بشهادة الشهود ، في ميراث عبد الله من محمد ، فاستحقه خالد ، بما شهد له به عبد الله . وطلب يمين عبد الله ، على ذلك . فيقول : إن قال عبد الله : إن هذا المال ، الذي استحقه خالد ، من قبلي ، هو مالي ، وميراثي من أخي ، إلى أن أزالته إلى خالد . ولا أعلم لعمرو فيه حقا . فعلى عبد الله يمين في ذلك ، مثل ما كان في المسألة الأولى ، إن هذا المال كان له ، إلى أن أزاله إلى خالد . ولا يعلم لعمرو فيه حقا .

فإن رد اليمين إلى عمرو ، حلف أن هذا المال له ، ما يعلم لعبد الله ، ولا لخالد فيه حقا . ثم يقر له عبد الله ، قيمة هذا المال ، الذي أزاله إلى خالد . وإن قال عبد الله : إنما أزلت إلى خالد ميراثي . وأما هذا المال ، الذي يدعيه عمرو ، فلا أعرفه . ولا أعرف لمن هو . فإن كان ميراثي ، فقد أزالته إلى خالد . وإن لم يكن ميراثي ، فلا أزيله . ولا أقول فيه شيئا . وأقر عبد الله : أن هذا المال الذي يدعيه عمرو ، وهو لعمرو ، من قبل أخيه محمد ، أو غيره . وقال : لا ميراث له فيه ، ولا حق . وقال : إنه لم يبعه لخالد . وأقر عمرو : أنه لا حق له ، في ميراث عبد الله من محمد . وقال : إنما باع ما ورث ، إلا أن هذا مال كان لمحمد ،

وبه يعرف، باعه لى محمد، وأوصى أنه بحق لى عليه . ولا يعلم ذلك إلا عبد الله . فلما مات محمد ، وورثه عبد الله ، أزاله عبد الله ، من ميراثه إلى خالد . فقد قامت البيعة ، على أصل مال محمد . وأخذ خالد ، إذا أزاله إليه عبد الله . فإن أقر بذلك عبد الله ، فتمخلص إلى مالى . وإن أنكر عبد الله ، فيحلف . فهذه حجة عمرو . واحتج عبد الله : إني لا أعرف للذى يدعيه عمرو . وأقر أن ذلك المالى يدعيه عمرو ، هو لعمرو ، وأنه لم يبعه خالد . وإنما باع ميراثه ، الذى لا يدعى فيه عمرو شيئا . فقد نظر فى ذلك ، من قظر من المسلمين . ووقفوا عن يمين عبد الله ، فى هذا الموضع ، إلا أن يقول عمرو : إن عبد الله باع ميراثه هذا ، أو أقر به لخالد ، حتى استوجب به خالد عليه . فإذا ادعى ذلك ، فعلى عبد الله يمين بالله : ما أزال هذا المالى الذى يدعيه عمرو إلى خالد . وهو يعلم أنه لعمرو .

فإذا حلف بهذا فقد برى . وإن رد اليمين إلى عمرو ، وحلف عمرو بالله : أن هذا المالى له ، ما يعلم لعبد الله ، ولا لخالد فيه حقا .

فإذا حلف ، غرم له عبد الله ، قيمة هذا المالى ، الذى أزاله إلى خالد . وحلف عليه عمرو .

وفى جميع هذه الخصومة أن عمرأ يرجع على عبد الله بيمين . ولا ضمان ، إلا من بعد أن يأخذ المالى خالد ، أو يملكه عليه عبد الله . ولا يرجع فى أصل المالى . إلا ببيعة تحقه له .

وإن كان خالد صبيا ، فلا يمين عليه فى شيء ، من هذه الخصومة . وله ما أشهد له به عبد الله .

وإن كان عبد الله صديقا أو ميقنا ، فله جميع ماقامت به البيعة ، وصحح بغيرائه ،  
من مال محمد . ولا يمين عليه . ولا يصل عمرو إلى شيء مما يدعى ، من مال محمد ،  
إلا بشاهدى عدل .

وأما فى الدين ، فإنه لو أن عبد الله أحضر شاهدى عسدر ، يشهدان أن  
سعيدا أشهدهما على نفسه : أن عليه لمحمد ألف درهم ، ، وأشهدهما محمد ، وأقر  
مع الحاكم : أن هذه الألف درهم ، التى له على سعيد ، وشهد بها هذان الشاهدان  
أو أقر بها مع الحاكم ، هى لعبد الله ، ومن مال عبد الله ، دأين بها سعيدا .  
ولا حق لسعيد فيها . وإنما اسمها فيها عارية . فطلب عبد الله الإنصاف . وأنكر  
سعيد أنه لا حق عليه لعبد الله ، ولا الحمد . وطلب يمين عبد الله : أن هذه  
الألف درهم عليه ، أو كان سعيد قد مات ، وخلف ديننا ويقامى . وطلب  
وصييه يمين محمد ، فاحتج محمد . أن هذا الألف لعبد الله ، من ثمن بضاعة بشأله ،  
على سعيد . ولا أحلف أتيا إلى . والله يعلم أنها لعبد الله . واحتج عبد الله : أن  
بضاعتى هذه ، كانت مع محمد ، ليعامل لى بها . وقد أقر لى بها ، من ثمن بضاعتى .  
وقد تمسكت بذلك . ولا أحلف على ما لا أعلم ، غدير أنى أنا الخصم فى ذلك .  
ولا يقبل على اليوم قول محمد . فقد نظرنا فى ذلك . فرأينا أن هذا الألف ، على  
سعيد ، لعبد الله . ولا يبطل عنه ، بإقرار محمد فيه ، من بعد . لا بإنكاره . ولا إن  
حلف أو لم يحلف . وقد خرج محمد من ذلك . والخصم فيه : عبد الله .

فإن طلب سعيد ، أو من يقوم مقامه ، يمين محمد ؛ ليرجع عليه ضمان ماأدركه  
به عبد الله ، من قبل إقراره ، بهذه الألف ، فإن الحاكم يسأل محمدا .

فإن قال : ليس لي على سعيد هذه الألف . وإنما ألجأها إلى بلا حق لي عليه ،  
فإن الحاكم يفرم بمحدا هذه الألف لسعيد ، من ماله .

وأما ألف عبد الله ، التي أقر بها ، فلا سبيل له إليها .

وإن نزل محمد إلى اليمين . وقال : بل الألف على سعيد ، على ما شهد به عليه  
الشاهدان ، فإن على محمد يميناً بالله : ما يعلم أن شاهديه اللذين شهدا له بالألف  
على سعيد ، شهدا له بباطل ، ولا أقر بهذه الألف لعبد الله . وهو يعلم أنها ليست  
لعبد الله على سعيد . ولا يعلم أن عليه لسعيد حقاً ، من قبل هذه الألف ، التي أقر  
بها لعبد الله .

فإذا حلف بهذه ، فقد برىء . وإن رد محمد اليمين إلى سعيد ، حلف سعيد  
بالله : أن هذه الألف درهم ، التي شهد بها هذان الشاهدان : أنها عليه ، ما هي  
عليه . ولا لعبد الله ، لم يفرم محمد هذه الألف لسعيد ؛ لأنها صحت لحمد . ثم أقر  
بها لعبد الله . ثم عاد رد اليمين إلى سعيد ، فلزم محدا هنالك الضمان .  
فإن كان سعيد قد مات ، وطلب ورثته يمين محمد ، فاليمين على محمد ، بما وصفنا .  
ولا يمين عليهم .

وإذا طلب سعيد ، أو من يقوم مقامه ، أو محمد يمين عبد الله . فعلى عبد الله  
يمين بالله : أنه لا يعلم أن هذين الشاهدين اللذين شهدا لحمد ، بهذا الألف درهم ،  
على سعيد ، التي أقر بها له : أنها شهدا بباطل . ولا نعلم أن محدا ألجأ إليه هذه  
الألف ، التي صحت على سعيد ، باطلاً بلا حق . وإنما رجع سعيد باليمين على محمد ،  
من بعد أن يحكم عليه ، بهذه الألف لعبد الله . وأما من قبل ذلك فلا .



قال غيره :

عندى أنه من لدن قوله . ومن قياس مثل هذا عندنا ، زيادة في الجامع ، ليسه  
من الجامع الأصلى .

مسألة :

ومن جواب أبى الحسن رحمه الله عن رجل ، رفع على رجل ، إلى الحاكم ،  
على شيء ادعاه عليه ، مثل عبيد ، أو دابة ، أو مال أصل . فقال للمدعى عليه  
ذلك الشيء : ليس هو لى . وإنما هو لصبى يقيم . وأنا محتسب له .

وقال المدعى : إن صح أنه لصبى يقيم . فما يجب عليه فى الحكم ، فالحقسب  
لليقيم ، عليه الصحة بالبينة ، لهذا اليقيم المعروف المحتسب له ؛ لأنه إذا ادعى حقا  
لليقيم ، وإنما هو ليقيم معروف ، إذ ليس يمكن فى العقول ، أن يكون مدع ايتيم ،  
لا يعرف ؛ لأنه ليس له أن يخلف ، ولا يخالف . وإنما هو يحضر بينة . وإنما تشهد  
البينة : أن فلان ابن فلان اليقيم ، على فلان هذا ، كذا وكذا ، معروف ذلك ،  
ببينة عدل .

مسألة :

وإذا ارتفع إلى الإمام رجلان ، فادعى أحدهما دارا ، أو أرضا ، فى يدى آخر ،  
فأقر المدعى عليه : أن هذه الدار ، أو هذه الأرض التى فى يدى هذه ، دار جد هذا  
أو أرض جد هذا ، أو قامت عليه بينة بإقراره ذلك . فينبغى للإمام أن يجيز ذلك ،  
ويجعلها لجد المدعى .

فإن لم يكن له وارث ، غير هذا المدعى ، أعطاه إياها ؛ لأن إقراره هذا ، ليس بمنزلة الشهادة ؛ لأن الذى فى يده ، إذا أقر أنها لجد هذا ، فقد أخرجها من نفسه ، إلا أن تجب يدته فيستحقها به .

مسألة :

وإذا ارتفع إلى الإمام رجلان ، فادعى أحدهما داراً ، أو أرضاً ، فى يدي آخر ادعاهما أنه اشتراها من فلان . والذى فى يده الدار ، يزعم أنها عارية فى يديه . وليست له بيعة . وأقام المدعى بيعة بالشراء ، فإنه ينبغي للإمام ، أن يقضى بالدار المشتري ، الذى أقام البيعة بالشراء .

فإن أقام الذى فى يده الدار أو الأرض للبيعة ، أنها عارية فى يديه ، أو هى فى يديه ، وكالة بالقيام عليها ، من رجل غائب غير البائع ، فلا خصومة بيته وبين المدعى .

فإن أقام المشتري البيعة ، على أن لذلك الغائب سلطة ، فى قبضها ، من هذا الساكن ، فإنه ينبغي للإمام ، أن يقضى بها له ، ويدفعها إليه .

مسألة :

ومن جواب أبى الحسن : وعن رجل ادعى إلى امرأة حقاً ، فى مال ، يجمعها هى وأولاداً معها يقيم . فقالت : إن هذا المال هو لأولادى ، خلفه عليهم والدم . وليس لى فى ذلك شئ .

فإن كان لهذه المرأة ، فى هذا المال الذى يدعى فيه هذا حصه ، فأزالت حصتها منه إلى أولادها ، أو إلى أولاد غيرها ، أو إلى أحد من الناس . ولم يكن مع المدعى

عليها بيعة فعليها له يمين بالله : ما أزال هذا المال . وحصتها من هذا المال إلى فلان ابن فلان . وهي تعلم أن له فيه حقا ، بوجه من الوجوه ، أو ترد اليمين على المدعى ، فيحلف على ما يدعى ، ويقطع الحكم على ذلك .

وإن كانت هذه المرأة ، ليس لها من ذلك المال . يرث معلوم ، ولا حصة مبرونة . وإنما المال لليتامى . وإنما قالت : لا تقول فيه شيئا . فليس ذلك مما يزيل عنها دعوى من ادعى عليها ، من هذا المال الذى حصتها فيه ، إلا باليمين ، إن لم تكن معه البيعة عليها ، فيما يملكها على حصتها ، فى ذلك المال ، إن كان ذلك المال مشاعا .

مسألة :

ومن جراب أبى محمد إلى موسى بن موسى : وعن رجل ، نازع رجلا فى مال فلما أراد أن يحلفه قال : المال لفلان . قال الطالب : أنا لا أرضى بفلان أحاف أنت لى ، فإنا لا نرى عليه يميننا ، فيما لا يملك والمنازعة بين الطالب وبين الذى أقر له بالمال والأيمان بينهما ، على ما يرى قضاة العدل .

ومن غيره :

وقال من قال : يحلف المقر ، إن أراد يمينه المدعى ، وكان المال فى يده . وبإقراره استحق المقر له ذلك المال ، فيحلف على هذا يميننا بالله : ما نعلم لهذا حقا فى هذا المال الذى أقردت به لفلان ، حين إقرارك له به ، وساعة أقررت به .

## باب في الأمانة

في الأمين - إذا اغتصبت منه الأمانة . ففي مطالبتها فيها اختلاف .

وعلى قول : إذا صح أن هذه الأمانة ، كانت في يد فلان ابن فلان ، وهي لفلان ، حكم الحاكم بردها ، إلى من كانت في يده .

وإن شهد الشاهدان بالأمانة : أنها كانت في يد فلان ، وهي لفلان ، فإن الحاكم يحكم برد الأمانة إلى من كانت في يده ، إذا شهدا : أنها لفلان ، استودعه إياها .

مسألة :

ومن دعت إليه الأمانة علانية . ثم استردت سريرة . ثم طلبها صاحبها ، بعد أيام . فليس على الأمين بيعة ، ولا يمين . إنما لهم قوله وأمانته ، لا يكلف غير ذلك . فمن طالب إليه غير ذلك ، فقد ظلمه .

واختلفوا فيه . فقول هذا .

وقول : إن كانت سرا ، وردّها سرا ، أو علانية ، فلا ضمان على الأمين .

وإن كانت علانية ، كان ردّها علانية ، مع أنه اختلف فيه . فقول : إنه إذا ادعى الأمين ، أنه قد ردّها فالقول قوله مع يمينه ، إلا أن يصح أنه ألتفها ، بوجه من الوجوه . وإنها في يده .

وقول : عليه البيعة يدفعها . وإلا فإليه ضمانها ، إذا صح أنها صارت إليه ، بإقرار منه ، أو ببيعة .

وقول : إذا دفعت إليه ، بغير بيعة ، فليس عليه بيعة في ردها .  
وإن دفعت إليه بيعة ، فعليه ردها ببيعة . وإلا فهو الضامن لها .  
وقول : هو مصدق في ردها ، دفعت إليه بيعة ، أو غير بيعة .



## باب في حكم الحاكم لنفسه

ولأقاربه وغيرهم

وإذا كان للاحكام على رجل دين وكان مقرأ له به ، جاز للاحكام حبسه .  
وإن كان مفسكرا الدين ، لم يجوز للاحكام حبسه ولو علم الحاكم صحة ذلك ، ويرفع  
إلى بعض الحكام ، أو يحكم حكما وينتصف منه .

مسألة :

الحاكم يجوز حكمه ، لمن تجوز شهادته له . ولا يجوز حكمه ، لمن لا تجوز  
شهادته له . وتجوز لكل إلا لولده .

مسألة :

قال أصحاب أبي حنيفة : ولا يقضى القاضي لنفسه ، ولا لأحد من أولاده ،  
ولا لزوجته ، ولا لأحد ، ممن لا تجوز شهادته له .

مسألة :

وللاحكام أن يحكم بين والده وجده ، وولده وولد أخيه ، وأخته وامراته ،  
وغیرهم بالعدل .

مسألة :

فإن صح لأحد الخصمين حق على الآخر ، فوجهه للاحكام ، فالإقرار جائز  
للاحكام . وله أن يقبل منه . ما أقر له به . وليس للاحكام أن يحكم لنفسه ،  
ويرفع مطالبته إلى حاكم غيره . يطلب حقه بما يوجب الحكم .

## باب فى الحكم على المريض

وإذا توجه على المريض محاكمة ، ولم يقدر أن يصل إلى الحاكم . وطلب  
خصمه حضوره ، فإنه يوكل وكيلًا ، يقوم مقامه فى المحاكمة .  
وإن أبى أن يوكل ، جبره الحاكم على ذلك ، ولم يعذره .  
فإن وجبت عليه يمين ، أمر الحاكم من يحلفه .

\*\*\*

## باب في الحكم على الأصم والأعجم

وإذا سأل الحاكم ، المدعى عليه ، عن الذى يدعى عليه ، فلا يجيبه بشيء ،  
أو يقول : أنا أصم ، فإن الحاكم يسأله . ويقول له : إن شئت ، فقل بالحق الذى  
يدعيه خصمك . وإلا حكمت عليك .

وإن سكت ، بعد ما يرد عليه الحاكم القول ، ثلاث مرات بالكلام ،  
حكم عليه .

وكذلك عن الطحاوى - فيمن نكل عن اليمين . وقال بعض الناس : مرة  
واحدة ، فى الفسكول عن الإقرار .

مسألة :

واختلاف فى المدعى عليه ، يسكت ، ولا يقر ، ولا ينكر .  
كان مالك يقول : يجبر ، حتى يقر ، أو ينكر . ولا يترك وما أراد .  
وفى قول الشافعى : إذا نكل ذلك ، رد اليمين على المدعى فخاف واستحق  
ما ادعى .

وقول ثالث : وهو أن يقول : احلف ثلاث مرات . فإن لم يحلف ، قضى  
عليه . وهذا قول يعقوب .

مسألة :

وإذا تخاصم إلى حاكم من المعجم ، من لا يفقه كلامه ، فاحتاج إلى من يعبر  
له عنه ، ممن يشق به .



فإن كان اثنان ، فهو خير . وإن لم يكن إلا واحد ، فقال محمد بن محبوب :  
يجزى الواحد الثقة ، فيما يخبر عنه ، أو يدعيه ، أو يطلبه .  
وأما ما يتر به على نفسه ، فلا يثبت عليه الحاكم ، إلا باثنين عدلين .  
مسألة :

وإن شهد معه شهود عجم ، لا يفقه كلامهم ، كلف المشهود له عدلين ،  
عن كل واحد ، يشهدان على شهادتهم . ويكفي اثنان عن اثنين . وأكثر .  
وكذلك يفعل في المشهود عليه ، إذا صح عليه حكم به ، إن صح عليه  
بعدلين . فإن كانت له حجة . وإلا حكم عليه .  
وكذلك يفعل في جميع العجم الإنث والذكور . ويجوز في ذلك من  
الشهادات ، ما يجوز من شهادة المسلمين ، الرجل والمرأة عن أنفسهما ، أو عن  
شهادة غيرهما الأحياء ، عن الأحياء .

مسألة :

وإذا تكلم المدعى عليه بالفارسية ، أو قال : إني أعجمي . فقال الرافع : إنه  
يحسن العربية .  
قال : إن خفي أمره على الحاكم ، كان على المدعى البينة ، بما يدعيه ، بأنه  
يحسن العربية .

فإن كان الحاكم يعرف أنه يحسنها ، حكم بينهما ، ولم يعد له ذلك .  
وإن خفي عليه ، فسأل ، فشهد عليه ، من قول غير الثقة ، أنه يحسن العربية ،  
لم يقبل قوله ذلك والله أعلم .

### باب في الحكم للصبي واليتيم وعليهما

وإن جاء صبي ، لم يبلغ طالبا ، أو مظلوما إليه ، فحكم له الحاكم ، فأنز .  
وإن حكم عليه ، لم يميز عليه . وله أن يطلب ، إذا بلغ .  
وإن استخلف خصمه ، فليس للحاكم أن يستخلفه له .  
فإن جهل الحاكم ، فاستخلفه ، ورفعه إلى الحاكم الآخر ، إذا بلغ .  
وليس للصبيان ، ولا عليهم أيمان لبعضهم بعضا ، ولا بينهم وبين غيرهم .  
ولا يستخلف للصبي ولي إلا أبوه ، ولا اليتيم إلا وصي من أبيه ، أو وكيل ثابت  
الوكالة .

ولا يثبت بيع الصبيان ، ولا شراؤهم ، ولا هبتهم ، ولا إقرارهم .

ولا يثبت فسكاح الصبيان ، بعضهم ببعض .

مسألة :

وإذا صح للصبي حق على رجل ، بشهادة عدلين ، عند حاكم حكم له .  
فإذا بلغ ، حلف ما يعلم أن شهوده ، شهدوا له بباطل . هذا إذا لم يعرف الصبي حقه .  
قال الفضل : إن موسى بن علي - رحمه الله - حلفه .

مسألة :

في سبي به أئر ، ادعى أن رجلا ضربه . هل للحاكم أن يأمر بإحضار خصمه ؟  
قال : لا يُمْنى الصبي في ذلك ، ويتولى الحاكم ذلك ، على وجه ما يلزمه من

وإذا لم يعرف الحاكم خصمه، بصفة، ولا معاينة. فإن صرف ذلك إلى الصبي، من غير قصد إلى استعماله، إلا على وجه التخيير له. فأرجو أن لا بأس. قال: وإن خيره، في العقود إلى حضور خصمه، ولم تقبيل مضرّة في قعوده وسعته.

وإن لم يكن في الصبي أثر، وسع الحاكم، أن يقول له، على وجه التخيير، إن أراد أن يحضر بيئته، فيما يتبين له من أمره، ويقيم له الحاكم وكيلا، يطلب له بيئته أو يأمره بذلك، إن لم يكن له من بلى ذلك. قال: وحد الصبي، الذي أسمع دعواه، وأخذ خصمه له بالتهمة، لا يكون اعتباره إلا بالنظر في وقته.

#### مسألة:

فيمن ادعى على هالك حقا، وطلب يمين الورثة، فاحتج من يقوم بأولاد الهالك، أنهم لم يبلغوا. وقال الطالب: إنهم قد بلغوا، فالبينة على الطالب: أنهم قد بلغوا.

وإذا حضر البينة، على بلوغهم، كان عليه أن يدعوهم إلى الحاكم. فإن لم يحضر البينة على بلوغهم، لم يكن للحاكم، أن يدعوهم، أو يحتج من يقوم بأمورهم بذلك.

## باب الحكم بين الوالدين والولد

قال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إذا ادعى الولد إلى الوالدين حقا ، فأعجز البيعة ، فإن الحاكم يقول لهما : إن شئتما أن تحلفا برأيكما ، على هذا الحق . وإن شئتما حلفناه ، وأوصلناه إلى حقه فإن حلفا له ، برأى من دعواه . وإن رد اليمين إليه ، حلفه الحاكم على حقه ، وأوصله إليه من مالهما ، إلا أن يبرىء الوالد نفسه ، من مال ولده .

فإذا أبرأ نفسه منه برىء . وإن كرها أن يحلفا ، أو يحلفاه ، جبرهما الحاكم على اليمين . فإن لم يفعله ، حبسهما الحاكم على عصيانهما إياه . فإذا أبرأ الوالد نفسه ، بعد حكم الحاكم به عليه ، فإنه يبرىء . وسواء ذلك صداق ، كان عليه لولده ، أو غير ذلك من الحقوق .

مسألة :

ويوجد عنه أن رجلا ، كان يطلب إلى والده حقا ، وأحضر عليه البيعة ، وعدلت . وصح الحق عليه ، وطلب الولد الحكم على الوالد . وقال الوالد : أنا قد أبرأت نفسي ، من هذا الحق . وطلب الولد ، أن يوصله إلى حقه ، فقال أبو عبد الله : قد أبرأ نفسه ، من هذا الحق . وقال الولد : أى حكم هذا ؟ قال أبو عبد الله : حكم الذى قال : أنت ومالك لأبيك . والله أعلم .

## باب فى الحكم فى أهل الذمة والمشركين والمسلمين

وإذا أصاب أهل الذمة حدود ، أقامها عليهم بظاهر الأدلة . قال أصحابنا :  
يحكم عليهم الإمام فيها ، بما عنده ، من حكم الله ، مما هم يحرمونه ، فى دينهم .  
وإن كانت بينهم وبين المسلمين مفازة ، فى الأموال ، كانت الخصومة بينهم  
وبينهم . والحكم فى ذلك كالخصومة ، والحكم بين الملتعين .

وقال محمد بن محبوب قولاً ، يدل على غير ما قلناه ، فى ذمى اشترى مالا ، من  
مسلم ، جاز أن يؤخذ منه ، بشفعة الإسلام ، وإن لم يكن حاز المال .

وكذلك لو وجب على ميت حق لمسلم ، وحق الذمى ، إنما يدفع إلى الذمى ،  
إن فضل بمد استيفاء حق المسلم . وقد غلط بعض مخالفينا . فقال : للإمام أن يحكم  
بين أهل الذمة ، إذا اختلفوا إليه . وله أن يعرض عنهم ؛ لأن الله تعالى يقول :  
« فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » . قالوا : فهذا تحخير . وهذه عند  
العلماء منسوخة بقوله : « وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ » .

مسألة :

قال أبو محمد : وإذا ترفع أهل الذمة إلينا ، فى بيعاتهم ، فسنخف ما كان فى  
ديننا منفسخاً ؛ لأنهم قد دخلوا معنا فى الفهى . « وَلَا يُجْرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ  
وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ » .

والمبيح لهم ، ما حرم الله علينا ، مما هو في شريعتهم ، أو ما يدعون جوازه في دينهم ، محتاج إلى دليل .

وإذا تحاكم قوى نصارى ، إلى حاكم ، من حكام المسلمين . فقال أحدهما : لى بيثة نصارى فأنا أتقدم إلى صاحب النصارى .

قال الآخر : لا أرضى إلا بالمسلمين ، فإنه يحكمهم المسلم بينهما ، وتقبل شهادة النصارى على النصارى . ولا يرفعهما إلى حاكم النصارى ، إلا أن يرضيا جميعا بحكم النصارى .

قال أبو عبد الله : ولو رضيا جميعا بحكام النصارى ، لم يردم المسلمون إلى حكام النصارى . ولكن يحكم بينهم بالحق .

مسألة :

فى مسلم ومشرى ، ادعىا حقا ، ولم يكن لواحد منهما بيثة .  
قال : يحلف هذا ، ويحلف هذا . ويقسم الحق بينهما نصفين .

مسألة :

وأظن عن قومنا واختلفوا فى الدمى ، إذا جاء دون خصمه ، ليدعوا له خصمه ، فينظر بينهم .

فقول : لا ينظر بينهم ، حتى يأتى الخصمان جميعا . وبه قال مالك . ولعل من حجة قول الله : « فإن جاءوك » ولم يقل : جاءك أحدم .

قال غيره :

يحكم على الغائب ، إذا جاء أحدهما .

\* \* \*

## باب فى الحكم على المالك وورثته

وان ادعى دارا ، فى يد رجلين وارثين ، نادى أنه اشتراها من الميت ، الذى قد باعها منه . وأحد الوارثين غائب ، فإنه ينبغي للحاكم أن يقضى على الشاهد ، بجميع ما قامت به البينة . ولا يلتفت إلى غيبة الغائب ، من قبل أن الشاهد خصمه ؛ لأن الدعوى ، إذا كانت على الميت بدين ، فأى الورثة حضر ، فهو خصم فى ذلك . ومنه : وإن أقام البينة على الميت بدين ، فأى الورثة حضر ، فهو خصم فى ذلك . وسواء كانوا قسموا الأرض ، أو لم يقسموها ، ينبى أن يمضى القضاء ، فى ذلك كله ، على الصغير منهم والكبير . ويؤيد ذلك قول موسى بن على - رحمه الله - .  
وأما قول محمد بن محبوب . فقال : لا يحكم على واحد منهم إلا حتى يحضر . قال أبو المؤثر : لا يقضى على غائب من الورثة . فى حصته حتى يحضر ، أو يحضر له وكيل ، ويمضى للقضية ، على من حضر فى حصته خاصة .  
قال أبو الحوارى : بهذا نأخذ .

مسألة :

وإذا صح على رجل دين لرجل . وله أيتام ، فإن الحاكم يقيم للأيتام من يحضر سماع البينة ، على والدم . ويحلف المدعى . ولم يروا ذلك للغائب .

قال غيره :

نعم ؛ لأن الحاكم يستثنى للغائب حجته . وإن أقام له وكىلا لحسن .

مسألة :

حكم سليمان بن الحكم ، والى صحار : فيمن كان له دين على رجل ، فانا جميعا ، فأقام أولاده على الآخر ، وله أولاد بيضة . وقد أتى على ذلك سفون ، فحكم لهم بدين أبيهم ، على والد هؤلاء ، في مال أبيهم .

مسألة :

وإذا ادعى رجلان ، على رجل ميت ، أنه باعهما مالا ، ادعى عينا عليه جميعا ، فعليهما أن يقيما البيضة .

فإذا أحضر البيضة ، وشهد لكل بالشراء . فالمال لصاحب التاريخ الأول . ويرجع الثاني في مال الميت ، بالثمن الذي سلمه إليه .

وإن لم يؤرخا ، فالمال بينهما نصفان . ويرجع كل واحد منهما ، بنصف القيمة ، في مال البائع .

فإن ادعى أحدهما الأصل ، وادعى الآخر ، وقامت لها البيضة بذلك . فالمال للذي يدعيه أصلا . وللذي يدعيه شراء الثمن ، في مال الميت .

مسألة :

فيمن باع دابة من رجل . ثم توفي ، فأقام المشتري البيضة ، على عيب ، أنه كان بها ، من قبل أن يشتريها : فلم يروا له حجة ، ولا مدخلا ، بعد وفاة البائع . والله أعلم .



مسألة :

فيمن اشترى من رجل بيعا ، فمات البائع ، فادعى رجل ذلك البيع ، وأقام عليه البيعة . وأقام المشتري البيعة : بأن الهالك باعه منه . فإن كان هذا الطالب ، قد كان يذكر هذا ، ويسأل عنه . ويقول : إنه سرق . فبالحرى أن يدركه ، إذا قامت له بيعة ، مع يمينه .

وإن أعجز ذلك ، فقد مات البائع ، وذهبت حجته .  
قال : وعندنا في هذا : أن كل من باع شيئا ، فأدركه فيه المشتري . فالبيع لمن صبح له . ويرجع المشتري على البائع ، بما أخذ منه .  
فإن كان البائع ميتا ، رجع في ماله ، إلا أن يكون المشتري ، أسلم بلا حكم ، فلا يرجع بشيء .

مسألة :

جواب عبد الملك بن حميد - فيمن هلك ، وترك في يده آنية ، عرفها الناس ، وأقاموا عليها البيعة : أنها لهم . فما نرى ذلك ينفعهم ؛ إذ قد مات الرجل ، وماتت حجته ، إلا أن تقوم البيعة : أنها معه وديعة ، أو عارية ، أو سرقة ، أو ما أشبه ذلك .

قال غيره :

نعم . لأنه يمكن أن يكون وهبت له ، أو اشتراها ، بغير بيعة ، أو استحقتها ، بوجه من الوجوه ، من غير أن يعلم الشهود الذى لهذا .  
وقول آخر : إنها لمن صحت له ، حتى يصح زوالها ، بوجه من الوجوه .

مسألة :

ومن ترك في يد وارثه عبيدا ، أو مالا ، فاستخدم العبيد ، أو أتلفهم ، أو ماتوا ، أو أتلف المال ، أو باعه . ثم صح على الميت دين ، كان على الوارث ، تسليم الدين إلى مقدار ما ورثه . وسواء أتلف المال بفعله ، أو فعل غيره . فإن قبض المال أو العبيد . وأظهر عند الحاكم ، أنه في يده ، لصاحب دين ، أو وصية . ثم تلف ، لم يكن عليه شيء .

وعن موسى بن أبي جابر - إلى سعيد بن الأشتر - فيمن اشترى أرضا من آخر عمرانا ، أو غيرهم . ثم مات المشتري والبائع ، وتنازع أولادهما فيه . فإن كان شهودهما سموا . وإلا فما عمر المشتري على البائع ، فهو له . وما لم يعمره عليه ، من العرض ، فليس له بيع . وعلى ورثة المشتري البيعة : أن العرض من بيع أبيهم . وإلا فعلى ورثة البائع يمين : ما علمنا أن العرض من بيع أبيكم .

## باب في الحكم على الغائب

أبو الحسن - فِيمَنْ ادعى على رجل مالا ، في يده أصلا ، أو عروضا . فأقر به لغائب ، فلا خصومة بينهما ، إلا ببينة في إقراره

فإن أحضر المدعى بينة : أنه له . والغائب حيث لا تناله الحجة . ولا يعلم غيبته ، حكم به للمدعى . واستثنى للغائب حجته . ولا يقيم له وكيل ، يسمع البينة ، ويحتج عليه .

وكذلك أو صح عليه حق بالبينة . وله مال ، أنفذ عليه . ولا يقيم له وكيل ، يحتج عليه ، ويسمع عليه البينة .

مسألة :

الدليل على جواز الحكم على الغائب : إجماع الجميع : أن النبي ﷺ ، حكم ببينة الخطأ ، على العاقلة والعاقلة - في حال الحكم - غائبة . وحكم على أبي سفيان .

مسألة :

ومن طالب في مال ، وصح له . والمطلوب غائب ، فإن الحاكم يسلمه إلى من صح له . ويستثنى للغائب حجته .

وإن كان حاضرا في المصر ، رفع إلى مجلس الحكم ، واحتج عليه .

مسألة :

عن عزان بن الصقر - فِيمَنْ قطع البحر ، وعليه حقوق الناس ، فإذا أقاموا

بحقوقهم ، حكم عليه لهم . واستثنى للغائب حجته . واستحلهم ، وأوصلهم إلى حقوقهم .

وقال بعض الفقهاء : لا يحكم على الغائب ، حتى يحضر له وكيل ، إذا كان غائبا من المعسر . قول شريح .

قال الشافعي : يجوز القضاء على الغائب ، بالبينة ، أو يمين المدعى . وبه قال مالك .

قال أبو حنيفة : لا يجوز الحكم عليه ، لكن يسمع الحاكم البيعة ، ويكتب إلى حاكم ذلك البلد ، بما ثبت عنده ، مع إجازته الحكم عليه ، بفقة امرأته وأطفاله . ولا يدع لغيرته .

فإن لم يكن له مال ، أمرها الحاكم بالدين . وأجاز بعضهم القضاء عليه ، بصحة للوكالة .

#### مسألة :

محمد بن محبوب : إنه ليس سواء ، من ادعى حقا ، على رجل غائب ، من عمان ، كمن ادعى حقا على ميت ، ووارثه غائب من عمان .

فإذا أحضر المدعى شاهدي عدل : أنه له حق ، على فلان للميت . ولا يعلمون له وارثا بهمان . وله ورثة ، في غير عمان . فإن الحاكم يحكم له . ويوصله إلى حقه ، من مال الميت ، إذا حلف على حقه .

فإن أقام البيعة : أن له حقا ، على رجل غائب ، في بلاد كذا ، فلا يحكم له ، حتى يحتاج على الذي عليه الحق ، إذا كان حيث تناله الحجة .

وكذلك إن أقام بينة : أن له حقا ، على رجل ، خارج من عمان . ولا يعلمان  
في أى بلاد هو . فإن الحاكم يقيم له وكيلًا ، يقوم بحجته ، ويسمع عليه البينة .  
ثم يحكم عليه بالحق ، ويوصل الطالب ، إلى ما يصح له ، من الحق ، في ماله .  
مسألة :

فأما من كان خلف البحر ، ولم يقول . فإن عرف موضعه ، احتج عليه  
بشاهدى عدل .

قال أبو الحواري : إذا كان بموضع تفاله الحجة . ولم يعرف أين موضعه ،  
ولا صح أنه خرج من عمان ، فيباع من ماله بالفداء ، إذا صح الحق عليه . وطب  
ذلك أهل الحقوق . وحلفوا على حقوقهم . ويستثنى لفائب حجة .  
مسألة :

الحاكم مخير في مال الغائب - إن شاء - دخل في الحكم عليه . وإن شاء  
لم يدخل .

وقول : إنه ليس بمخير في الحكم ، على الغائب . وإنما مخير في أمر القيام  
له ، بصلاح ماله ، ما لم يكن عليه لأحد حق ، أو مشاركة في مال ، يجب القيام  
عليه ، في ذلك لشريكه الحاضر .  
مسألة :

أبو محمد : من خرج من مصره ، وعليه ديون للناس ، فتولى بها . ثم صح  
بعد خروجه ، له مال . وهو في موضع ، لا تبلغه الحجة . فإنه يرفع عليه إلى الحاكم ،  
حتى يتسليم له وكيلًا ، يقضى الناس حقوقهم . ويستثنى له حقيقته . إذا جفرت .  
وما بقى كان في يده .

مسألة :

ومن كان بيده أرض لرجل . ويدعى أنه اشتراها ، من يد صاحبها ، أو من عند غيره . وأهل البلد يعرفون ، أن صاحب الأرض غائب ، لا يعلم أنه باع . ولا وكيل له . فإذا لم يكن في البلد . وحيث تذهاله الحجة ، لم تقبل الدعوى . ولا يشتري منه شيء ، يعلم أنه من تلك الأرض . ودعواه غير مقبولة . والدعوى لا تجوز ، في أصل الأموال ، إلا بصحة البيع ، من مالك ، أو وكيل له .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : قال أصحابنا : يجوز للخاص استماع البيعة ، على الغائب من مصره ، ومن امتنع عن حكمه .

وحجتهم : قوله ﷺ : على المدعى البيعة . فدل أنه إذا حضرها ، حكم له بها .

وأما قوله لملى : إذا حضر إليك الخصمان ، فلا نقض لأحدهما ، حتى تسمع حجة خصمه ، فإنه يجوز أن يكون : إذا أمكن الاستماع والنظر ، يوجب أن يحكم على الغائب والحاضر ، بما صح من حقوق الادميين ، بحكم رسول الله ﷺ لهذا ، على أبي سفيان ، وهو غائب .

وأما الحدود ، فلا يحكم بها على الغائب ، باتفاق الأمة .

مسألة :

أبو جابر : اجتمع رأيهم في التاجر الإيراني : أنه يدعى بشاهدين : أن حقه

عليه : وغاب منذ سنين . فإذا صح ذلك ، كتب إلى والى المصر : أن يسأل عنه ،  
ويجتهد . فإن قدر عليه . وإلا باع من ماله بقدر دينه . وللاغائب حجة ، إذا قدم .

مسألة :

الضياء : وإذا باع حاكم من مال غائب ، في البحر ، بفريضة ولده ،  
أو زوجته ، أو بدين ، صح عليه بالبيعة . ودفع الثمن إليهم ، وقبض المشتري المال .  
ثم قدم الغائب . واحتج أن صاحب هذا الدين قد استوفاه منه ، أو صاحب الفريضة  
أخذها ، أو بوجه تكبرن له البراءة ، من هذا الحق . وأقام البيعة على ذلك . فإن  
البيع تام ؛ لأن الحاكم إنما باعه يومئذ بحق . ويرجع صاحب المال ، على الذى  
يبيع له بحقه ، أو فريضته ، يتبعه بما قبض ، من ثمن ماله .

\*\*\*

## باب فى الحكم للغائب والاحتساب له

ومن رفع على رجل : أن فى يده مالا لفلان الغائب ، وأقام بيعة عدل وليس الطالب بوكيل . ولا الذى فى يده المال بوكيل للغائب ، فليعزل الحاكم هذا المال من يده ، ويجمعه فى يد ثقة ، إلا أن يقيم الذى فى يده هذا المال بيعة : أنه وكيل للغائب ، فإنه يترك فى يده بحاله .

مسألة :

وإنما يجيز الحاكم الطالب ، إذا كان بسبب رحم من الغائب . فإذا لم يكن منه ، بسبب رحم ، لم يجزه إلى ذلك .

وقول : إن الحاكم بالخيار ، إذا قام للمتقرب من أرحامه ، على مثل هذا . ولم تصح وكالة الذى فى يده المال . ولم يصح أنه مقصود . فإن شاء عزله من يده ، إلى وكيل ثقة . وإن شاء تركه ، حتى يصح باطل الذى فى يده المال .

مسألة :

والغائب ، إذا أحدث رجل فى ماله ، فاحتسب له رجل من قرابته ، أو أجنبي . فإن كانت غيبته ، لا تعرف أين هى ، لم تجز مفازعته . وإن كانت تعرف ، أجازها .

وقول : إن كان من قرابته ، فالحاكم بالخيار ، إن شاء أقام وكيلًا نازع له . وإن شاء ، لم يدخل فيه . ولا يقبل ذلك ، من غير القرابة .

وقول : لا يقبل ذلك ، إلا من وكيل ، كان قريبًا ، أو غير قريب .



مسألة :

ومن تمدى في مال قوم ، أو غُياب ، فاحتسب عليه رجس ، ومنعه منها ،  
فادعى المدعى أنه اشتراها . فإذا احتسب ، ورفع إلى الحاكم ، للتحاكم أن  
يجيز احتسابه . ويلزم الخصم البينة . وإن لم يكن حاكم ، لم يلزمه حكم .

مسألة :

أبو علي : والغائب إذا صح له حق بالبينة ، فطلب وكيله الحق ، فطلب الخصم  
يمين الغائب ، حكم له بالحق . وتقدم على الوكيل ، أن لا يخرج من المصر . ويكتب  
الحاكم إلى من يحلف الغائب له ، من النقا .

فإن نكل عن اليمين ، رد الحاكم الشيء ، وسلمه وكيله ، إلى المحكوم عليه .  
وإن حلف ، أطلق الوكيل .

وإن كان الغائب ، في موضع ، لا تناله الحجة ، سلم الحاكم ماصح له ، إلى  
وكيله . واستثنى الحاكم للغائب ، حجه في اليمين ، متى وجدته .

مسألة :

ومن ادعى وكيله حقا إلى رجل . فأنكره ، فأراد يمينيه . فنزل إلى أن يحلف  
الطالب على دينه ، فلا يؤخذ له بشيء حتى يصل الغائب ، ويحلف على حقه ، إلا  
أن تقوم بيعة كما بينا .

مسألة :

في امرأة بالبحرين ، أو بالبصرة ، طلب وكيلها صداقها ، حتى استحقته بالبينة .  
فإنه يعطى وكيلها .

وإذا أمكن أن تخلف حلقت . ولا يحبس حقها .

قال بعض : ويقال للمطلوب : إن شاء خرج يخلفها ، في موضعها ، إن كانت حيث يقال عدل المسلمين ، ككتب إلى حاكم الببلد .

مسألة :

ومن غاب ، وله دين ومال . ولم يعلم أين توجه . ولم يوكل وكيلا ، فطالب بعض الورثة ، توقيف ماله . فإذا صح أنه خرج ، من حدود عمان ، وقف الحاكم ماله ، وجعله في يد ثقة ، حتى يرجع ، فيسكون له ، أو يصح موته ، فيسكون لورثته .

وإن لم يصح خروجه من عمان ، لم يوقف ماله ، إلا أن يقتادم ذلك . ولم يصح له خروج . فعسى أن يوقف ماله ، على يدى ثقة .

مسألة :

وإذا كان مال ، بين حاضر وغائب فاحتسب للغائب رجل ، وجمعه ، ثم أخذ من يده . فلا ضمان عليه . فإن طلب الحاضر أن يقاسمه . فليس المحتسب ذلك . وليسكن يرفع إلى الحاكم ، حتى يقيم للغائب وكيلا ، يقاسمه .

فإن قال الحاضر للمحتسب : إنك إنما جمعت هذا المال : معينا للفاصل .

فقال : بل جمعته احتسابا منى للغائب .

فالقول قول المحتسب ؛ لأنه لو تركه ، وهو يتقدر على حفظه ، ضمه .

مسألة :

وعن أبي عبد الله : إن المحتسب للغائب ، ليس له أن يخرج الزكاة ، من مال الغائب .

مسألة :

وإذا أراد العدلان ، أن يقيما الوكيل للفائز ، فإنهما يقولان : تسد أمتناك  
وكيلا ، فلان ابن فلان الفائز ، في مقاسمة المال ، الذي بينه وبين شركائه فإذا  
قبل ذلك ، فقد صحت وكالته - إن شاء الله .

\* \* \*

## باب فى الحكم على المتولى والمستتر عن الحاكم

والغائب إذا صح ، أنه تولى عن المسلمين ، وعن الحاكم ، ولو كان بيمان .  
فإنه ثبت عليه البيعة ، وبيع من ماله بالنداء . ويقضى الدين الذى تولى عنه ، بعد  
أن يحلف عليه صاحبه .

مسألة :

أبو عبد الله : الذى يتولى عن المسلمين ، لا يبيع ماله ، إلا بحق من كان رفع  
عليه بحقه ، وتولى عنه .

فمن أثبت عليه حقا ، بعد ذلك ، لم يبيع من ماله إلا بعد الحجة عليه .  
أبو الحوارى : إذا كان بموضع ، تفاله الحجة . وإلا يبيع من ماله ، فى حق ،  
من صح عليه حقا . واستثنى له حجة .

وإن كان ماله ، ليس فيه وفاء للدين : الذى صح عليه . ثم تولى عنه .  
والدين الذى صح عليه ، من بعد . فيقوم المال قيمة . وتفطر الحقوق ، فيأخذ الذى  
تولى عنه ، بقدر حقه . ويوقف للذين ثبتوا ، بقدر الذى لهم ممن ماله ، حتى يحضره  
ويحتج عليه ، إلا أن يصح أنه قد خرج من مصر عمان . ولا يعرف مكانه ، أو  
حيث لا تفاله حجة . فإن أصحاب الحقوق ، يثبتون حقوقهم ، مع الحاكم ،  
وبخلافهم عليها . ثم يقضى كل واحد منهم ، ما صح له ، مما يصح من مال ذلك  
الغائب .

أبو المؤثر : إذا تولى المدعى عليه ، من المسلمين . وكان توليه بحق رجل ، ثم ادعى عليه قوم آخرون حرقاء ، وأصحبوها عليه . ولم يكن في ماله وفاء ، لحقوقهم جميعا . وكان الذى تولى بحقا ، يستغفر ماله ، فهو عذرى أولى بماله ، فيوفيه الحاكم حقه . ودين أولئك على صاحبتهن .

وإن عرف موضعه . وكان حيث تمكن الحجة ، من المسلمين عليه ، فلا يمجّل في بيع ماله ، حتى يمتنع عليه بكتاب ، مع ثقة ، أو رسول ثقة ، يمتنع لهم عليه .

أبو عبد الله : ويقوم الرجل مقام الشاهدين .

مسألة :

ومما يجوز للمحاكم : إنفاذ الحكم سلا حضرة ، من المحكوم عليه ، الذى صح عليه حق لآخر ، مع حاكم . ويأمره بالدفع إليه ويخرج على ذلك ، ويقولى . فإن الحاكم يبيع من ماله ، بقدر ذلك الحق . ويوصل صاحب الحق ، إلى حقه .

وإن حبسه بدين ، صح عليه ، فهرب من الحبس ، باع الحاكم من ماله . وقضى عنه ذلك الحق .

وكذلك إن أجله أجلا ، بحق قد ثبت عليه ، وصح فتولى عن الحاكم ، باع من ماله ، وأعطى الحق الذى ثبت عليه ، كان للحق زوجته ، من صداق ، أو فريضة ، أو غير زوجته .

وكذلك في جميع ما يلزمه من حقوق .

وإن أمره أن يوافق خصمه ، فلم يوافق ، لغير عذر ، يصح له ، سماع الحاكم عليه البيعة . فإن تولى ، أنفذ الحكم عليه .

وإن كره وكيله ، أن يفتزع ، أو يدع وكالته ، سماع الحاكم عليه البيعة ، وأنفذ عليه الحكم ، وأشباه هذا .

محمد بن محبوب : إذا تولى عن المجلس ، أو تماجن في الحبس ، سمع الحاكم عليه البيعة ، وقضى عليه . واستثنى له حجته . وهو قول الشافعي - فيما أظن .

مسألة :

قال بعض قومنا - فيمن يدعوه القاضي ، فلهنم ادعى عليه حقا ، فيستقر . ولا يحضر ، لأنه ينفذ إلى بابہ رسولاً ، ومعه شاهدان ، يفادى بحضورهما : فلان ابن فلان ، إن القاضي فلان ، يأمرك بالحضور ، مع خصمك ، مجلس الحكم . فإن فعلت ، وإلا نصب لك وكيلاً . وقبلت بيعة عليك ، يفعل ذلك ثلاث مرات . ثم يقيم له وكيلاً . وسمع شهود المدعى . وأمضى الحكم عليه . وهو قول يعقوب .

وإن تولى عن المدرة ، أو أخلف موافاة ، بيعة وبين غرمائه ، أو هرب من السجن سمعت عليه البيعة . واستحلف غريمه ، وحكم عليه . واستثنى الحاكم له حجته .

مسألة :

وعن وارث بن كعب - فيمن غشيه دين ثقيل ، فهرب إلى قوم من الفساق .  
فرأى أن يحتج عليه . ولكن ذكرت إعدامه ، وورث مالا ، بمسد خروجه .  
فانظر ما كان من غلة المال ، الذي ورث ، فارفعه إلى الطالبين ، بضمان على  
حقوقهم .

وأما إفانة الأصل ، فإني أحب أن يحتجوا عليه . ولا يكون بيع ماله ، إلا  
بعد الحجة .

مسألة :

أبو قحطان - في الرجل أو المرأة - تطلب إليه حقا ، فيستتر . ولا يقدر عليه ،  
فملى الحاكم الاجتهاد ، في الاحتجاج عليه بالنفقة .  
فإن لم يقدر عليه ، فلا يجوز عليه الحكم ، إلا بعد الحجة .  
وللحاكم أن يحتج بالواحد الثقة ، إذا بعثه إليه ، فاحتج عليه .

مسألة :

أبو علي : ومن فر من حبسكم ، فلم تقدرُوا عليه . فذلك الذي ينادى على ماله ،  
ويجتهد لاستقصاء الثمن ، ثلاث أو أربع جمع . فإن بلغ ثمنا ، يعلم بقدر ما عليه ، من  
الحق . فإن رأيتم أن الثمن لم يبلغ ، في ثلاث جمع ، لم تعجلوا حتى تعودا في جمعة  
أخرى وأكثر ، ثم تبيعوا - إن شاء الله .

مسألة :

أبو عبد الله: في رجل، دفع إلى رجل مالا وديعة. ثم أنكره. وصح إنكاره مع الحاكم. ودعاه الحاكم إلى الحكم، فتولى، وصح توليه. وأقام بينة عدل، مع الحاكم: أنه استودعه مالا، فتولى به. أبيع الحاكم الله، ويدفع إليه حقه؟

قال: لا.

قيل: فإن استودعه ألف درهم، وأشهد عليه وأقر المستودع: أن هذا استودعني ألف درهم. ثم طلبها إليه، فأنكره ذلك، ودعاه إلى الحاكم. فتولى، وصح ذلك. وشهد عليه الشاهدان بالأمانة. أبيع الحاكم ماله، ويدفع إلى الرجل حقه؟ أم لا يدفع إليه؛ لأنه لا يدرى له له عطية من عنده؟

قال: لا.

\*\*\*



## باب فى الحكم فى الممالىك

والدعوى فىهم

وإذا اختصم رجلان، فى عبد، كل واحد منهما، متعلق به . يقول: هو عبده  
وهو فى أيديهما جميعا، والعبد صغير، لا يتكلم . فكل واحد منهما، يسأل البيعة :  
أنه له . وأيهما أقام البيعة : أنه له . نسخة : وأيهما أقام البيعة : أنه عبده ، قضى  
له به .

وإن أحضر كل واحد بيعة ، فهو بينهما نصفان .

وإن لم يحضرا بيعة ، فهينهما الأيمان .

مسألة :

وإن كان العبد يتكلم كبيرا . فقال : أنا عبد أحدهم ؛ فإنه لا يصدق، فى قوله  
وهو عبدهما جميعا .

مسألة :

وفى الضياء :

فالقول قول من أقر له بالعبودية . وعلى الآخر فية البيعة : أنه عبده إلى  
الساعة ، ما باع ، ولا وهب . ولا نعلم أنه خرج من ملكه . وإلا فالأيمان بينهما .  
ألا ترى أنه لو لم يقر لأحدهما، لكان عليهما جميعا البيعة .

فأما العبي ، فلا إقرار له . وهو الذى هو فى يده . وهذا هو الصحيح .

مسألة :

وإذا كان عبد ، في يد رجل ، فادعاه ، وأثر العبد لأذى ليس هو في يده ،  
لم يقبل قوله . ولم يصدق العبد ، على ما قال .

فإذا أقر بالرق ، فليس للعبد ما هذا قول . ألا ترى أن أم الولد ، إذا أقرت :  
أنها أمة لرجل ، لم تصدق .

قال غيره :

العبد إذا كان بالغا ، صدق فيما قال : أنه لغير من هو في يده .

مسألة :

إذا كان عبد في يد رجل ، فأقام آخر البينة : أنه عبده ، ولد في ملكه ،  
ووقعوا وقتا . وكان العبد أصغر من ذلك للوقت ، فإنه لا يقضى بشهادتهم .  
وكذلك الولادة والنكاح .

مسألة :

من غير الباب - أبو معاوية - يمين أقر أن هذا العبد لفلان ، أقام البينة :  
أنه اشتراه منه ، بألف درهم . ولم توقت البينة وقتا . وفلان يقول : إن العبد له ،  
ويجحد البيع . فما أقول : إلا أن العبد لفلان ، بإقرار هذا . والبينة لا ينفع بهم ،  
إلا أن يشهدوا بالشراء ، بعد إقرار المقر .

فإن قال : إن هذا العبد لفلان ، باعه له ، بكذا وكذا . وأقام البينة على ذلك ،  
فهو له ، إذا كان الكلام متصلا .

مسألة :

وإذا كان عبد ، في يد رجل ، فادعى آخر : أنه عبده ، ولد في ملكه ، فإنه يقضى به ، للذى هو في يده ، ولو أقاما البيينة جميعا .

وقول : البيينة بينة المدعى . وإن أعتقه أحدهما ، قضى به للذى أعتقه .

مسألة :

وإذا كان العبد كبيرا ، في يد رجلين ، يدعيانه . ولا بينة لهما . فقال : أنا عبد أحدهما . فني قول أبى حنيفة ويعقوب ومحمد : هو عبد لهما .  
أبو ثور : القول قول العبد .

مسألة :

وإذا تداعى العبد رجلان ، فهو للذى أقر له العبد ، ولو أقر لغائب ، إلا أن يصح أنه للذى هو في يده . فإن صح ذلك ، لم يلتفت إلى إقرار العبد .  
فإن كان العبد صغيرا . وقال : إنه حر ، فهو حر ، حتى تقوم بيينة : أنه عبد له .  
وكذلك إن كان أحد يدفع عن الصبي . فقال : هذا حر .

مسألة :

وإذا كان صبي ، في يد رجلين ، كل واحد منهما يقول : إنه غلامى . وهو يقر لأحدهما ، فالصبي موقوف إلى بلوغه . فن أقر له ، كان له . وعلى الآخر البيينة .

مسألة :

عبد في يد رجل ، ادعى أنه عبد لفلان ، وفلان غائب . هل يمنع الذى هو

في يده ؟ فلا يمنع منه ، إلا أن يأتي وكيل الغائب بقبضه . فسله ذلك ، إذا أقر له بدفعه ؛ لأن إقراره بنفسه جائز ، إلا أن تقوم بيعة لاذى هو في يده .  
وإن قال : فلان المتروك له ، ليس هو عبسدى ، فإنه في يد من هو في يده .  
ولا ينزع منه .

ومن باب الدعوى في البيوع - فيمن اشترى عبدا من رجل . ثم ادعى أنه باعه حرا ، أو مفتصبا ، أو عبدا لفلان . فقال فلان : إن العبد له ، فأنكر ، والبائع منكر . وقد قبض المشتري العبد ، أو لم يقبضه . وإذا تقاررا على البيع الصحيح : وإن لم يقبضه ، فالثمن على المشتري . ولا يقبل قوله على البائع ، إلا بالبيعة .

فإن أقر المشتري : أنه حر ، عتق العبد .

وكذلك إن أقر : أنه لرجل من الناس ، فإن البائع يؤمر بمسليمه ، إلى المشتري . ويؤمر المشتري بمسليمه ، إلى من أقر له ، إذا صدقه المقر له به .  
ولا يرجع على البائع بشيء ، إلا أن يصح بيعة ، على ما يدعى .

وإن ظهر فيه عيب ، كان مع البائع . وقد قال المشتري : إنه حر ، فإن العبد يعتق ، ويرجع المشتري على البائع ، بأرض العيب .

وكذلك إذا أقر لأحد ، وسله إليه ، رجع بأرض العيب . وإن كان المقر له لم يصدقه ، والعبد في يد المشتري ، رده بالعيب .

## باب الدعوى والحكم على العبيد

وإن ادعى رجل على عبد : أنه عبده . وقال للعبد : هو أعتقني ، فإن البيعة على للعبد ؛ لأنه أقر أنه كان عبدا له .

وقول : لا يبين لي أنه مقر بالعبودية ، حتى يقول : نعم قد كفت عبدا له ، فأعتقني . أو يقول : هو أعتقني من ملكه .

مسألة :

رجلان ادعى كل واحد منهما ، رق الآخر ، وأحضر البيعة . فإذا أمضى الحكم على أحدهما ، لم تقبل بيعة الثاني .

وإن لم يتم أحدهما ببيعة على الآخر ، فرق الحاكم بينهما ، ومنعهما عن التعرض ، لبعضهما بعضا .

مسألة :

ومن ادعى أنه عبد لفلان ، وطلب إليه النفقة والكسوة ، فأنكر ، فإنه يجبر على النفقة والكسوة ، أو يعق ، كما يجبر الرجل ، إذا لم يقر بالتزويج ، بأن يطلق ، أو يقر . فإن شاء أنفق على العبد . وإن شاء أعتقه . وهذا إذا كان هو المقر بالعبودية ، ليس بمعروف النسب .

وإن كان معروف النسب بالحرية ، لم يجز إقراره بهذا بالعبودية . ولا يجبر المقر له ، على عتق ، ولا كسوة ، ولا نفقة .

وإذا كان عبد بين اثنين ، فشق عليه خدتهما جميعا ، فرفعهما إلى الحاكم ، فطلب أن يستخلصه أحدهما ، أو يبيعهما . فإن الحاكم يحكم عليهما بذلك .

مسألة :

في أمة ، أقامت البيعة : أنها حرة . هل يرجع عليها بالنفقة ؟  
فإن قامت بيعة : أنها كانت عالة ، أنها حرة ، يوم اشتراها ، فلم تقل شيئا .  
ولم تذكر البيع ، فله أن يرجع عليها ، بما أنفق عليها .  
فإن لم تقم بذلك بيعة ، ولم تقر هي بذلك ، فليس له أن يرجع عليها بشيء .

\*\*\*

## باب في الحكم على المماليك ولهم

والعبد إذا كان مأذونا له في التجارة ، فحائز مئازعته ، مع الحاكم في المال الذي يدعيه ، ويدعى عليه من البيوع والتجارة . ويحكم له وعليه . ويستحلف ، ويستحلف له .

مسألة :

وإذا رفع على العبد بدين ، فلا بأس أن يأمره الوالي بدفعه .  
قال المصنف : ولعل هذا ، إذا كان مأذونا له في التجارة .

مسألة :

ومن ادعى على عبد شيئا ، فأنكره فطالب يمين سيده . فذلك له على السيد ، يحلف أنه ما يعلم ، أن على عبده له شيئا ، من قبل ما يدعيه . ولا في يده له مال .

مسألة :

وإذا أذن له في التجارة ، ولم يحجر عليه المداينة ، أخذ بإعطاء الحق . فإن أعطى ، وإلا أخذ مولاه . فإما أن يعطى وإلا بيع العبد في الدين ، إذا صححت الحقوق عليه بالبيعات ؛ لأنها على المولى ، في رقبة العبد . وليس للمملوك يمين ، إلا بإذن مولاه .

مسألة :

ولا تثبت الأحكام على العبد ، ولا على سيده ، إلا بينة .

وأما في سائر الأحداث والجفائيات، فإن للسيد الخيار. إن شاء، أذن لعبده، أن يخافه، ويحلف. وإن شاء، حلف بالعلم: ما يعلم أن عبده جنى هذه الجفائية، التي تعلق في الحكم، لو صحت في رقبته. وثبتت على سيده.

مسألة :

والأمة إذا ادعت على زوجها الطلاق، أو الحرية. وأنكر ذلك، فإنه يخير سيدها. إما أن يأذن لها، في المحاكمة منها لزوجها. وإن شاء، أن يلى هو ذلك

قلت : أرأيت إن اختار هو، أن يلى ذلك، من يعين زوجها، واستماع بينهما، إن كان معها بينة، على ما تدعيه. وأبى الزوج أن يحاكمه هو، وطلب محاكمتها هي. هل يكون له ذلك، على السيد؟

قال : هكذا عفى.

قلت : أرأيت إن رد إليها، ورضى أن يحلف السيد عنها. كيف تجرى اليمين؟

قال : يحلف لقد قالت، أو ادعت كذا، على زوجها فلان وما أعلم أنها كاذبة، في ذلك، من دعواها التي ادعتها عليه. ويسمى بالدعوى، التي تدعيها نفسها.

وإذا حلف السيد، بعد رضا الخصم، فرق الحاكم بينهما، بقطع حجتهما، بالحكم الذي جرى بينهما.



قلت : فإن لم يرض الزوج أن يحلف السيد عنها ، وطلب يمينها هي . هل  
يجبر السيد أن يتركها ، لتحلف على ما يطلب الزوج ، من يمينها ، في ذلك ، إذا  
رد إليها اليمين ؟

قال : هكذا عفى ، أنه يجبر على ذلك .

قلت : فإن امتنع عن تركها ، للحلف لزوجها . هل يلزمه الحبس بذلك ،  
إما أن يدعها ، وإما الحبس ؟

قال : يلزم السيد ، إما أن يحلف : لقد قالت كذا . وما أعلم أنها كاذبة .  
وإما أن يدعها . وإن امتنع ، حبس حتى يفعل أحد ذلك .

قلت له : وكذلك إن امتنع عن تركها للمحاكمة ، في غير اليمين ، وأن يلي  
هو ذلك عنها ، لزمه الحبس ، إما أن يلي ذلك ، وإما أن يدعها ؟  
قال : يلزمه ذلك .

قلت له : كذلك العبيد ، في جميع ما يدعى عليهم ، هم مثل الأمة ، في هذا .  
ولو كانت الدعوى عليهم ، في الأنفس أو المال ؟  
قال : هكذا عفى .

## باب فى الحكم على الأعمى وله

فى الأعمى ، كيف يرفع عليه خصمه ، إذا وجب عليه حق ؟  
قال : إذا لزمه حق . فامتنع عن أدائه ، وتبين أسباب الامتناع ، بحضرة  
المشهود عليه ، غير الخصم ، استحضره الحاكم ، وأمره أن يقيم وكيلًا ، يسمع  
له حجته . وعليه فى الخصومة ، التى يطلب منه . أو يطلبها .  
فإن امتنع مما يلزمه ، كان عليه الحبس ، حتى يفعل ما يلزمه ، من الحق .  
وإذا تسبب عليه ، ما يستحق به الإحضار ؛ كان له الخيار ، إن شاء أن يقيم  
وكيلًا ، وإن شاء يحضر .

وقلت : وذلك على الحاكم ، أم له ولا عليه ؟  
قال : يعجبني - إذا كان حاكمًا - يجب عليه الحكم ، يجب له ذلك ، وعليه .  
وإذا كان فى حد التعخير ، كان له الخيار .  
مسألة :

ومن ادعى حقا على أعمى ، فأنكره ، فليس على الأعمى يمين ؛ لأنه يحلف لمن  
لا يبصر . وإنما يحكم له على الأعمى ، إذا شهد له شاهدا عدل .  
مسألة :

ابن محبوب : إذا أراد الأعمى ، أن يحلف خصمه ، لم يحلف له ، حتى يقيم  
الأعمى وكيلًا ، يحلف له .  
وكذلك قال نيهان .

مسألة :

زيادة من غيره - وإذا ادعى الأعمى حقاً على رجل ، فأنكره . ولم تكن له  
بيّنة ، وطلب يمينه ، فرد اليمين على الأعمى ، فلا يمين عليه .  
وإن كانت عند الأعمى بيّنة ، حكم له بحقه . وإلا بطل حقه .  
وقول : يجبر خصمه ، بين أن يحلف أو يقر .  
أبو سعيد : إذا أعجز الأعمى البيّنة ، أوقفت دعواه ، إلى إحضار البيّنة .  
وإن لم يحضر ، وطلب يمين خصمه ، إما أن يحلف ، وإما أن يقر بما يدعيه .  
وإلا حبسه الحاكم . ولا بد من ذلك .

\*\*\*

## باب دعوى الحكم بتوقيف الحاكم

### وقضائه في المال

وإذا تفازع رجلان، في أرض، ليست في يد أحدهما، ادعاهما أحدهما، أنها له. وادعى الآخر، حاكما من المسلمين، قد هلك، وأوقفها. فإن الحاكم يسأل المدعى الوقف، البيعة للوقف. فإن أعجزهما، ولم يطلب فيها، سرى أن الحاكم وقفها، صرف الآخر. ولم تكن بينهما خصومة. ولا يحكم للمدعى الأرض لنفسه شيء. ولا تسمع له بيعة، من أن يحضر له خصم.

فإن أحضر المدعى الوقف البيعة: أن فلانا الحاكم، وقفها، وشهدت البيعة: أنه وقفها، في يد فلان، أحدهما، أو غيرهما، لم ترد البيعة، على هذه الشهادة، صرفها الحاكم عنهما جميعا. ولم يدخل فيها، ولا سمع لأحدهما البيعة فيها؛ ولا يكلفهما يميناً.

وإن عرض الأرض سواهما، صرفه، إذا طلب ذلك إليه.

مسألة:

وإن كان المدعى للوقف، إنما يدعى رفقها. ولا يدعى فيها شيئاً، لم ينظر في قوله. ولا يسمع له بيعة. ولم تكن بيعة وبين الآخر خصومة، وصرف عنه.

مسألة:

وإن شهدت البيعة: أنهما كانا يتفازعان فيها، فرقها الحاكم، في يد أحدهما، فهو سواء.

مسألة :

وإن رجوا جميعا ، من بعد ما وصفت ، من شهادة البيعة ، يطلبان إلى الحاكم :  
أن يحكم بينهما بالبيعت ، لم يقبل ذلك منهما . ولم يدخل فيها .  
وإن شهد البيعة : أن فلانا الحاكم ، أشهدا أن فلانا وفلانا ، حضرا ،  
فتنازعا في هذه الأرض ، فرأيت أن وقفها ، في أمر ، شجر بينهما أولا . وصح  
عندي ، فيما بينهما ، فإن الحاكم يدعها وقفا ، لأنه لا يدري ، على ما كان وقفها ،  
ويصنع كما صنع الأول ؛ لأنه لا يدري ، في يد من وقفت .  
فإن طلبا بعد ذلك ، إلى الحاكم ، أن يسمع منهما البيعة عليهما ، ويحكم بينهما ،  
دخل الحاكم بينهما بالحكم . وسألها عليهما البيعت .

مسألة :

ولو أن أمة ، في يد رجل ، ادعاهما آخر . وأقام البيعة : أن قاضي كذا قضى  
بها ، على هذا الرجل ، بشهادة شهود ، شهدوا بها له . وأقام الذي في يده البيعة :  
أنها أمته ، ولدت في ملكه ، فإنه يقضى بها ، للذي قضى بها له القاضي . وأنفذ  
الفضاء .

وقال بعض : يقضى بها لصاحب الولادة .

مسألة :

ولو كان عبد ، في يد رجل ، فأقام آخر البيعة : أنه قضى له القاضي به . وأقام  
الذي في يده البيعة : أنه عبده ، ولد في ملكه . وأقام آخر البيعة : أن قاضي كذا ،

قضى له به . فإن لم يفسر الشهود ، ولم يزيدوا على هذا ، فإنه ينفذ بقضاء القاضى ، على صاحب الولادة ؛ لأننى لا أدرى لعله اشتراه منه ، أو وهب له ، أو تصدق به عليه ، أ رأيت لو قال : اشتريته بمائة درهم ، ونقدته الثمن ، لم أنفذ على صاحب الولادة . وقال بعضهم : إذا أبهم الشهود ، ولم يفسروا . وكان القاضى الثانى ، لا يدرى لعل القاضى الأول ، قضى له به ، على يافته .

وإن نسروا ، أنه قضى له ، بشهادة شهود ، شهدوا : أنه له ، فإنه يبطل هذا القضاء ، ويقضى به لصاحب الولادة .

• • •

## باب الدعاوى وأحكامها

الادعاء : أن تدعى حقا لك ، أو لغيرك . يقال : ادعى حقا أو باطلا .

قال امرؤ القيس :

لا وأبيك ابنةً العامري لا يدعى النوم أنى أنر

الدعاوى على ثلاثة أضرب :

أحدها : لا يجوز أن يستمع أصلا . وذلك أن يدعى رجل على آخر : أنه

وعده بهبة ، أو صدقة ، أو يدعى عليه خرا ، أو خفازير . وما لا يحل .

والثاني : دعوى مضموعة ، كل واحد منهما إجمال واحتمال . فيطلب المدعى

بيان ذلك . مثل أن يدعى ألف درهم ، أو مائة قفيز حقة ، أو عشرة أثواب .

فلا بد من نعت ذلك ، ووصفه .

والضرب الثالث : أن تخلو الدعاوى من الإجمال والاحتمال . فهذه دعوى

مسموعة ، مسئول عنها المدعى عليه .

مسألة :

ومن ادعى على رجل ، كفالة عند الحاكم ، فإنه لا يكون له هذه الدعوى

خصوصية .

فإن قال : لى عليه كذا وكذا درهما ، من أجل كفالة ، كفلى بها لى على فلان ،

فإنها تكون خصوصية .

الفرق بينهما : أن الأول ادعى فعلا ، ولم يدع حقا . فالحاكم لا يثبت الخصومة إلا بدعوى الحق ، لا بدعوى الأعراض ، التي تجرى بين الناس ، بلا تضمين مال . ولا يلزم الخصماء الأيمان لمضمهم بعضا ، على الأفعال .

مسألة :

وإذا ادعى أحد الخصمين : أن هذا المال له ، وادعى الآخر : أنه اشتراه والده ، أو أخوه . وهو وارثه . فإن ادعى ، أن أباه ، أو أخاه هلك . وصح ذلك ، فسكاتها مدعيان .

وإن لم يصح ، أن والده هلك ، أو أخاه ، فلا خصومة له في ذلك .

مسألة :

ومن ادعى حقا على الأعمى ، فأنكر . فليس على الأعمى يمين .

مسألة :

إذا ادعى رجلان في مال ، لا في أيديهما ، ولا في يد أحدهما ، فالحاكم لا يجمل بينهما خصومة . والخصومة : أن يكون أحدهما مدعيا ، والآخر مدعى عليه . والخصومة توجب منعاً عن يد ، لعين قائمة .

مسألة :

ومن استمار شيئا ، أو استأجره ، أو القطعه ، أو كان معه مضاربة ، أو ودية أو رهنا ، فسرق منه ، فهو خصم فيه .



مسألة :

محمد بن أبي بكر - فيمن ادعى تهمة - ثم رجع، ادعى قطعاً .  
قال : إذا كان يدعى على خصم حاضر . ثم رجع فاتهمه . وثبت على معنى  
التهمة . وترك الدعوى ، أوصل إلى ما يجب له ، في التهمة .  
وكذلك إن اتهم . ثم ادعى ، أوصل إلى ما يجب له ، في الدعوى . ولا يجب  
على الحاكم ، أن يقول له : قد تركت دعواك الأولى . وإن فعل ذلك احتياطاً  
في التذكيرة ، وقطع الحجة ، كان ذلك إليه .

مسألة :

وإذا اختلف دعوى الخصم . مرة قال : لتعلمه خلفها والده . ومرة يدعى ، أن  
أباه أخبره : أنه اشتراها ، فلا يقع - بقوله هذا - حكم ، حتى يقرر دعواه ، على أمر  
معروف . ثم يقطع الحكم على دعوى بينته .



## باب في المدعى والمدعى عليه والفرق بينهما

اختلف في أصل معرفة المدعى ، من المدعى عليه .

قال قوم : المدعى : من إذا ترك الخصومة ترك والمدعى عليه : من إذا تركها لم يترك .

وقيل : المدعى : طالب والمدعى عليه مطلوب .

ومنهم من قال : المدعى عليه : من ادعى الأصل . والمدعى : من ادعى أمرا حادثا . وهذا ليس بامام ؛ لأن من ادعى ولدا ، في يد الغير ، فليس يدعى أمر حادثا . ومع ذلك يسمى مدعيا .

وقيل : المدعى من حسن يطالب بالبينة ولا يحسن يطالب المدعى عايه بالبينة على الإنكار .

وقيل : المدعى : هو القذى يدعى ، ما هو خلاف الظاهر معه .

فإن قيل : فإن كان الظاهر ، مع المدعى عايه ، فلم يحلف البين .

قيل له : إن ظاهره محتمل . وليس بمقطوع بصحة إنكاره .

وإن لفا ذلك الاحتمال بيمينه . ولم يتنع من المدعى إلا ببينة .

مسألة :

وقيل : الأصل : معرفة المدعى من المدعى عليه ، ما ينظر إلى المنكر منهما .

وهو المدعى عليه . والآخر هو المدعى .

قال أصحاب أبي حنيفة : قولنا : مدع ، لا يقع على من يقع عليه قولنا : مدعى عليه .

والدليل على ما ذكرناه : قوله — عليه السلام — : البينة على من ادعى ، واليمين على المدعى عليه .

ولو كان كل واحد منهما ، يوصف بكل واحدة ، من الصفتين ، لما وقع بذلك التمييز ، ولأن قولنا : مدع في اللغة ، عبارة عما ذكره رأيس معه ظاهر ، يشهد له . ومتى كان معه ، ما شهده له ، يوصف بأنه مدع .

وكذلك قيل لمسيمة : إنه مدع — لم يكن له شاهد ، يشهد له ، لم يوصف بما كان يدعيه ، من قوله . ولم نقل لنبينا عليه السلام : إنه مدع — ما كان معه شاهد ، يشهد له ، بما يقوله .

وكذلك لا يقال له : صاحب الحق .

فإذا ثبت أن كل واحد من اليمينين ، لا يقع على ما يقع عليه الآخر .

فإن أصحابنا من قال : إن المدعى من إذا ترك الخصومة ، لم يجبر عليها . والمدعى عليه : هو من إذا ترك الخصومة ، أجبر عليها .

مسألة :

وإذا تنازع الخصمان : أن أحدهما ، جده هذه الثمرة ، وجز هذا الزرع ، أو سكن هذا المنزل . وادعى الفاعل : أنه فعل ذلك بحق ، وأنه له .

وقال الآخر : إنه فعل ذلك ، متغلبا على حد النصب . فهذا قد أقر لخصمه باليد ،

في ذلك المال، إلا أن يصح أنه مغتصب، لما أقر به خصمه، في المبتازعين، في فسل  
هجرة، وقصتها .

فإذا أقر القاعش للفسلة: أن الفسلة المدعى، كان فسلها، فهو المدعى في الفسلة .  
ويؤخذ بضمان ذلك . وأقول: إنه مدع الأرض أيضا؛ لأن الفسل، مع الدعوى  
يد في الأرض .

ومن ادعى متاعا، على رجل، فأقر أنه في يده . وهو بمحق له ، على صاحب  
المتاع ، فالتاع لصاحبه . وعلى المقر البيينة فيما يدعى .

مسألة :

فإن ادعى أنه له، وأقر خصمه: بأنه كان في يده هذا، وأنه كان له . وذهب إلى  
أن ذا اليد، أولى به . وعلى الآخر البيينة .

مسألة :

فإذا ادعت المرأة، أنها أرضعت ولد الرجل سنة .  
وقال الرجل: لم ترضع إلا شهرا، فالبيينة عابها؛ لأن المرضعة، قد ترضع .  
ثم تذهب، فترضع مرضعا آخر، فلا أراها إلا مدعية .

\* \* \*

### باب فى المتداعين

ولو أن رجلا ، فى يده دار ، ادعى أنه باعها ، من رجل ، وأجرها . وجحد الرجل ، فإن رب الدار ، فى هذا ، هو المدعى . وعليه البينة . والآخر هو المدعى عليه . والقول قوله ، مع يمينه .

وإذا كانت الدار ، فى يد رجلين ، كل واحد منهما ، يدعيها أنها له . فكل واحد منهما مدع . وعليه البينة . وعلى كل واحد منهما اليمين لصاحبه . فأيهما نكل عن اليمين ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

وإذا كانت فى يد رجلين ، ادعى رجل : أنه اشتراها بألف درهم .

وقال الذى فى يده : بمتها منك بألفين .

فإن قامت لها بينة ، أجزت بينة المدعى للفضل .

فإن حلفا جميعا ، تراددا البيع . فأيهما نكل ، لزمه دعوى صاحبه قبله .

والقياس : إذا حلفا أن يكون بيعا بألف . ولكن تركناه للأثر الذى جاء : كل واحد منهما مدع .

وإذا كان البيع ، فى موضع ، قد قبضه المشتري ، فاستهلكه . فالقول قول

المشتري مع يمينه . وعلى البائع البينة ، على المفصل .

وقيل : يعحالفان ، ويتراددان النعمة .

مسألة :

فإن حللنا جميعا ، تراددا البيع . فأيهما نكل ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

وإذا كان عند رجل قباء ، نادى رجل : أنه اشتراه ، بدابته هذه ، فادعى البائع : أنه باعه مائة ، بأمته هذه . فكل واحد منهما يدعى بالبيعة .  
فإن قامت لهما بيعة ، أجزت بيعة البائع .

وإن لم تقم لهما بيعة ، تحالفا جميعا ، وتفاقضا . وأيهما نكل عن اليمين ، لزمه دعوى صاحبه .

مسألة :

وإذا ادعى رجل : أنه اشترى من رجل ، أمة وعبيدا ، بألف درهم ، وأنقذه الثمن . وهو في يد البائع . وقال البائع : إنما بعثتك هذا العبد ، بألف وحده . فكل واحد منهما مدع . وعلى كل واحد منهما البيعة ، في هذا الحال .

فإن أقاما البيعة جميعا . قال بمض : أقضى بالبيع ، في العبد والأمة جميعا ، بألف درهم .

مسألة :

وإذا ادعت امرأة خلعا ، أو طلاقا . وأنكر الزوج ، فإن المرأة هي المدعية .  
وإن ادعى الزوج : أنه خالعا ، على عبيد ، رجعت هي ، فإن أقر الزوج بالطلاق ، فذلك يلزمه .

مسألة :

وإذا ادعى عبد عتقا ، على مولاه ، وجعده المولى ذلك ، فإن العبد - هاهنا - هو المدعى . وعلى المولى اليمين . أيضا : وإذا ادعى عبده عليه الكتابة ، فأنكره هو .

مسألة :

ولو أن المولى ، أقر أنه قد أعتق عبده هذا ، على ألف درهم . وقبل العبد بها ، وجعده العبد المال ، وادعى العتق ، كان العتق لازما للمولى . وعلى المولى البيعة ، فيما يدعى ، من المال . وعلى العبد اليمين . فإن نكل ، لزمه المال .

مسألة :

ولو أن العبد قال : أنا حر الأصل ، ولم يقر بالملك ، كان المدعى في هذا المولى . وعليه البيعة . وعلى العبد اليمين . فإن نكل ، قضيت عليه بالرق للمولى . وكذلك الأمة ، في قول بمضمهم في الرق .

مسألة :

فإن تمازعا في فعلين ، في يد أحدهما . نقال أحدهما : بعت له هذين العالين بدرهم . وقال الآخر : أرهنهما عندي بدرهم .

قال : لا تملان في يد الذي يقول : إنها عندي برهن . والبيعة على الذي يقول : إنه باع .

مسألة :

محمد بن محبوب : رجلان تذازعا في أمة . فقال أحدهما : أعطني ثمن جاريتي :  
أربعمائة .

وقال الآخر : زوجتنيها ، وهي حامل .

وقال سيدها : لم أزوجكها . لكنني بعتكها . فقولا : إن كل واحد منهما ، يدعى  
بالبيعة على ما يدعى . ولا أرى التزويج ثبت . ولا البيع إلا بالبيعة . فمن قامت له بيعة ،  
كان القول قوله . وأرى - إن كانت حاملا ، فهو من المقر به . وهو عبد لسيده .  
فإن أقام واحد منهما بيعة ، على ما قال . فإنني أرى البيع لازما للرجل . وعائمه  
الثنى ، على ما قامت البيعة .

وإن أقام الآخر بيعة : أنه تزوجها بإذن مولاه . والسيّد ينكر ، فالتزويج  
ثابت .

وإن لم يقم أحدهما بيعة ، جبر المدعى للتزويج ، على تنصr البيع ، لتحلr لسيدها .  
ويستتاب مما صنع .

ومن طلب رجلا بألف درهم . فقال المطلوب : محالها إلى سنة أشهر .  
وقال الطالب : إن حقه هذا حال<sup>ث</sup> .

فالقول : قول الطالب . وعلى المطلوب البيعة ، بما ادعى من الأجل .

مسألة :

ومن أعطى رجلا ماله . فقال صاحب المال : أعطيته إياه قرضا .

وقال الذي قبض : قبضته منه مضاربة .



فإن قال : قبضت منه كذا . ثم قال : على أنه مضاربة ، فهو ضامن . وهو مدع في قوله : مضاربة .

وإن قال - بنسق واحد - : قبضت منه كذا وكذا مضاربة . فالقول ما قال . وعلى صاحب المال البينة : بأنه قرض ؛ لأن الإفراز الأول ، يثبت عليه به الحق . ثم قال بعد ذلك : مضاربة ، فهو مدع . والثاني لم يقر له بشيء يجب به الضمان وإنما أقر بمضاربة ، قبضها . فلا يلزمه ضمانها .

وكذلك كل قول ، لا يقارنه الإفراز بالمقارنة ، فهو عندى مدع بعده .

مسألة :

فإن ادعى قِبَل رجل ، دراهم قرضا . وقال الآخر : ائتمنتنى ، ولم تقرضى . قال هى أمانة ، إلا أن يقيم له بينة : أنه أقرضه .

قال أبو عبد الله : القول قول المدعى القرض ، مع يمينه ، إلا أن يقيم الآخر البينة .

قال غيره :

يدعى كل واحد منهما بالبينة ، على ما يدعى . فإن قامت لأحدهما بينة . وإلا حلف كل واحد . على ما يدعى .

وقيل للذى يدعى إياه الأمانة : سلم إليه أمانته . فإن ادعى ضياعها ، بعد أن أقر بها : أنها فى يده أمانة ، لم يقبل قوله ، فى ذلك .

مسألة :

وفي موضع . إن ادعى المسلم قرضا . وقال الآخر : كانت مضاربة ، أو ودیعة .

قال : ليس ذلك بشيء . هي قرض ، إلا أن تجيء بيينة .

فإن قال صاحبها : مضاربة . وقال الآخر : هي قرض ، نهى قرض ، إلا أن

يجيء صاحبها بيينة .

وقول : إن الأول ، القول قوله : إنها مرابحة ، أو ودیعة ، على ما يتر به .

والآخر الذى يدعى القرض ، فليس ذلك إليه معقا . وهي ودیعة ، أو مرابحة ؛ لأنه

مدع لنفسه ، مال صاحبه . ولعل في المال ربحا من المضاربة . وليس قوله : إنه أقرضه

ماله ، حجة عليه ؛ لأنه مدع لذلك ، إلا أن يصح ذلك .

\* \* \*

## باب في إقرار الخصوم

### ومسقوط الدعوى

وإذا ادعى أحد الخصمين ، على صاحبه مالا ، في يده . فبرى إليه منه ، سقطت الخصومة بينهما .

وكذلك إن ادعى عليه مالا ، بصفة ، فبرى المدعى عليه ، من ذلك المال ، الذي وصفه خصمه ، سقطت الخصومة عنه .

وإن وجد ما ادعى ، في يد رجل آخر ، عادت الخصومة إلى الثاني .  
فإن برى الثاني من الدعوى ، وبرى إليه ، من المدعى فيه . فإن منعه آخر ، كانت الخصومة أيضا ، بيّنه ويّفنه .

### مسألة :

فإن ادعى الخصم تمرا ، فأنكره ، وأقر له بديفار . فقال : ليس لي عليه ديفار . وإنما عليه تمر : فلما عجز عن البينة ، رجع بطالب الديفار ، فأنكره . فإن إنكاره بعد إقراره بالديفار ، لا يقبل . والله أعلم .

### مسألة :

ومن أقر أنه اشترى ، من فلان سلعة . ولم يقل : بكذا . ثم قال : ليس له عليّ شيء ، فإنه لا شيء له عليه ، حتى يحضر البائع ببينة ، بأن له عليه كذا ، من الثمن ، أو يسمى ذلك . ثم قال : دفعته ، أو قال : ليس عليّ ، فإنه يلزمه الثمن ، إلا أن يحضر ببينة بالدفع . والله أعلم .

مسألة :

فإن ادعى دارا ، في يد آخر ، فأقر المدعى عليه : أن هذه الدار ، دار جد هذا . وأقام عليه بيئته ، بإقراره بذلك . فيجب للإمام أن يحيز ذلك ، ويجعلها لجد هذا المدعى .

فإن لم يكن له وارث ، غير هذا المدعى ، أعطاه إياها ؛ لأن إقراره ، في هذا ، ليس بمنزلة الشهادة ؛ لأن الذي في يده ، إذا أقر أنها لجد هذا ، فقد أخرجها من يديه ، إلا أن يجيء ببينة ، فيستحقها به .

مسألة :

وإذا كان العبد في يد رجل ، فادعاه رجلان . كل واحد منهما ، يقيم البيئته : أنه له . والذي في يده العبد ، مقر أنه وديمة لأحدهما ، لم يكن أقر بذلك ، حتى يسمع القاضى شهادة الشهود ، فتضى به بينهما نصفين .

وكذلك إن كان أقر بذلك ، قبل أن يسمع القاضى البيئته ، وصدقه المستودع ، أو لم يصدقه ، فإنه يدفع ببيئته ، ويقبل بيئته الآخر . ويكون هو المدعى ، والمستودع هو المدعى عليه . وعليه المبين .

مسألة :

فيمن ادعى على آخر : أنه دفن له مسقى ، فأقر أن هذا أخرج في ماله مسقى . وقد دفنه . فيجب أن يكون المقر بالمدفن ، مدعيا لإخراجه ، في ماله

وكذلك لو ادعى : أنه أخذ له عشرة دراهم . فقال المدعى عليه : غصبني

عشرة دراهم ، وقد أخذتها منه . يشبه عقدي ، أن يكون مقرا بالعشرة ، مدعيا  
للنصب . والله أعلم .

مسألة :

ومن أقر أنه اشترى من آخر متاعا . ولم يقل : بكذا الثمن . ثم قال : ليس  
له على شيء ؛ فإنه لا شيء عليه ، حتى يحضر البائع بينة : بأن له عليه كذا ، من  
الثمن . فإن قال : اشتريتها بكذا من الثمن . ثم قال دفعته . أو قال : ليس على شيء ،  
فإنه يلزمه الثمن .

مسألة :

ومن قال : إني بعت هذا المال لفلان ، إلا أني لم آخذ الثمن ، فإن هذا  
إقرار . وقد ثبت البيع عليه . ودعواه في الثمن ، غير مقبولة .

مسألة :

ومن قال : هذا المال اشتريته من فلان

وقال فلان : لم أبعه .

فالقول قوله ، حتى يصح أنه باعه له .

فإذا أقر أن المال له . فحتى يصح الشراء له ، إذا أنكر صاحب المال .

ولا أحب لأحد ، أن يتمرض بشيء من ذلك .

مسألة :

وإذا أقر رجل : أنه اشترى من رجل متاعا . وأقر البائع : أنه باعه . ثم إن البائع ، طالب الثمن ، فإن على المشتري الثمن ، أو يحضر البيعة : أنه قد أوفاه إياه . وعلى البائع أن يحضر البيعة : أنه قد سلم ما باع ، إلى المشتري .

مسألة :

وإذا أقر بشيء بعينه ، ثم تلف ، لم يكن له فية عليه ضمان . وليس عليه أن يقبضه إياه ، ولا يحول يده ويده .

وكذلك يقبضه العطية ، إذا أعطاه . فليس على المقر والمعطى والوارث ، إلا أن يقروا بذلك ، ويحدوده . وليس عليهم تسليم . وأما البيع ، فعلى البائع تسليم ما باع ؛ لأنه لو لم يسلمه ، حتى عطب ، كان من ماله . ولا ضمان في الأول .

مسألة :

وإذا عرف الرجل شيئا له ، مع رجل . فقال : أعزته إياه . وقال الرجل الذي في يده : أعطاني . فعن موسى بن علي : أن الشيء لصاحبه الذي عرفه ، إلا أن يقيم المدعى للعطية ، بيعة بمطيقته ، أنه أعطاه .

مسألة :

ومن أقر ، أنه قبض من رجل ، عشرة مكاكيل بر ، بخمسة دراهم . فقال صاحب الحب : لم أقومه . وإلا فيحلف صاحب الحب : ما قومه عليه سرقا .

مسألة :

ومن أقر أنه اشترى من آخر سلامة ، ولم يقل : بكذا من الثمن . ثم قال :  
ليس له على شيء ، فإنه لا شيء عليه ، حتى يحضر البائع بينة ، بأن له عليه كذا ،  
من الثمن .

وإن قال : اشتريتها بكذا ، من الثمن . ثم قال : دفعته . وقال : ليس على ،  
فإنه يلزمه الثمن ، حتى يصح الدفع .

\* \* \*

## باب فى لفظ إقرار المدعى عليه

وما يثبت من ذلك

ومن ائضى على رجل شيئا، فسأله القاضى . فقال : نعم، أو صدق ، أو أجل ،  
أو لعمري ، أو محق ، كان إقرارا .

فإن قال : عسى ذلك ، أو ذك ، أو لعله ، أو يجوز أن يكون كما قال . فليس  
هذا إقرارا .

مسألة :

فإن قال : عليك ألف درهم ، أقضيتكها . فقال : ما افترضت منك غيرها ،  
كان إقرارا منه .

وكذلك لو قال : فسكنتمنى على ، وتحمدا ، كان إقرارا .  
قال المصنف : ها هنا نظر .

مسألة :

فإن قال : أقضيتك ألفا، فردها على . فقال : إذا وسع الله ، أو إذا جارت الغلة ،  
فهو إقرار .

فإن قال : سبحان الله ، أو حسبنا الله ، أو ما أعجب هذا ! أو نتحاسب ،  
أو نحو ذلك . فليس هذا بإقرار .

فإن قال : خذها واتزنها ، أو تسليها ، فهو إقرار .



مسألة :

فإن قال : عليك لى ألف درهم فقال : لا أنكره ، كان إقراراً .  
فإن قال : لا أنكره ، فليس بإقرار ، فإنه يحتمل لا أنكر ، إنما يدعى ما ليس  
هو له ، أو أنكر هذا . ومثله .

مسألة :

فإن قال : عنده لى ألف درهم . فقال : صدق . عندى له ألف درهم إلا خمسمائة ،  
أو قال : إلا ثلاثمائة درهم . فأرجو أن تثبت .  
فإن قال : إني قد سلمت إليه ، هذه الألف درهم ، التي يدعيها قبلى ، فعليه  
البيّنة .

مسألة :

فإن ادعى على رجل ، عشرة دراهم ، فقال الآخر : علىّ له درهم . فقال المدعى :  
قد استوفيت منه إلا درهمين .  
فقال المدعى عليه : قد أوفيته إلا درهما .

فالتول قول المدعى عليه ، فإن قوله : قد أوفيته ، قد أعطيته إلا درهما ، ليس  
تلزمه العشرة ، حتى يقول : نعم قد كان له على هذه العشرة الدراهم ، أو الدرهمين  
فأوفيته ، أو أعطيته إلا درهما . فنفس ذلك عليه البيّنة : أنه أعطاه ، أو أوفاه ،  
ما أقوله به .

قال غيره : نعم .

وقول : إنه إذا قال : قد كان له على عشرة دراهم . فقال المدعى عليه : قد كان له على عشرة دراهم . وقد أوفيقته إياها ، أو أعطيقته إياها ، كلاما متصلا ، كان القول قوله في ذلك ؛ لأنه لم يقر له بشيء إلا وقد هدمه بالمعطية ، كلام متوصل .

وقال من قال : بهذا القول .

مسألة :

وفي موضع - فيمن ادعى على رجل عشرة دراهم ، عند الحاكم . فسئل عن ذلك . فقال الخصم لخصمه : هو صادق .

قال : هذا لا يكون إقرارا ، بهذا القول . ولا يحكم عليه بشيء ؛ لأنه يمكن أنه صادق باللهجة . ولا يعلم هو بصحة دعواه .

مسألة :

ومن ادعى على رجل ، بيع جراب . فقال المدعى إليه : اشتريت أنا هذا الجراب وفلان ، وعلى نصفه . فإنما عليه نصف الحق .

وكذلك إن ادعى عليه مائة درهم فقال : على هذه المائة ، وعلى فلان ، فإنما عليه نصفها .

مسألة :

ومن ادعى على رجل آخر : أنه سرق له ثوبا ، فادعى التهم بالثوب ، على المتهم له ، عشرة دراهم . فقال . إذا دفع إلى هذه الدراهم ، فله على هذا الثوب ، فإنهما

إن تنالما على ذلك، فذلك وإن رجعا، كان لهما الرجعة، حتى يترك كل واحد منهما على نفسه، بشيء معروف، إقرارا صحيحا، برأى نفسه للآخر .

مسألة :

فيمن ادعى إليه ودیعة ، سلمت إليه . فقال له الحاكم : أعفدك لهذا ودیعة ؟ فقال : نعم . ليس قبلى له حق ، موصولا بكلامه .

قال : عفدى أنه إقرار بالودیعة ، ولو كان موصولا بقوله : نعم .

مسألة :

فإن قال : كانت أرضى هذه لفلان . فهذا إقرار منه : أن أرضه كانت لفلان فإن ادعاهما الآن ، فهي له .

مسألة :

فيمن ادعى عليه آخر : أنه باع من مائه أثرا من ماء . فسأله الحاكم . فقال : ليس قبلى له حق ، مما يدعى إلى ، من بيع هذا الأثر هل يكون قد أحال بجوابه عن دعوى الآخر ؟

قال : هكذا عفدى . وإنما يجرى الحكم ، فى هذا واليمين ، على أنه ما باع له أثرا من مائه . ولا يجتزىء بقوله : ما قبلى له حق مما يدعى إلى به .

## باب في الصلح بين الخصوم

وكتاب الشرط في ذلك وانظله

قال الله تعالى : « وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » وقال عمر - رحمه الله - : الصلح جائز بين الناس ، إلا صلحا حرم حلالا ، أو أحل حراما . وكذلك نقول .  
وقيل : قال عمر : رددوا الخصوم ذوى الأرحام حتى يصطالحوا ؛ فإن فصل القضاء يحدث بين الناس الضغائن .

مسألة :

قيل : إن كعب بن مالك ، ألزم رجلا ، بحق له عالية ، فارتفعت أصواتهما ، حتى سمعها النبي ﷺ فخرج فقال : ما هذا ؟ فأخبروه .  
فقال ﷺ : يا كعب خذ منه الشطر ، ودع له الشطر .  
فقال كعب : قد فعلت يا رسول الله .  
قال : فقم فاقضه .

وفي بعض الأحاديث : أنه لازمة في المسجد .

مسألة :

عن علي : أنه أتاه رجلان ، يختمان في بقل . فجاء أحدهما بخمسة رجال ، فشهدوا : أنه أتبعه . وجاء الآخر بشاهدين ، فشهدا أنه أتبعه .

فقال للأوم : ما ترون ؟

فقالوا : اتض لأكثرهم شهدوا .

فقال له على : لعل الشاهدين خير من الخمسة .

نقالوا : ما ترى ؟

فقال : قضاء و صلح ، وسأنبشكم بذلك أما الصالح ، فإنه يقسم بينهما على عدد الشهود . وأما القضاء ، فيحلف أحدهما ، ويأخذ البقل . فإن تشاحا على اليمين ، أقرعت بينهما ، لهذا بخمسة أسهم ، ولهذا بسهمين . فأيهما خرج سهمه ، استخلفته ، وغلظت عليه في اليمين . ويأخذ البقل .

قيل : استعمل عمر رجلا ، على القضاء . فاختمهم إليه رجلان ، في دينار ، فأطلق من كم قيمه ديمقارا ، فدفعه إليهما . فبلغ ذلك عمر . فكتب إليه : أن اعنزل قضاءنا وهذا مما يقوى على إنفاذ الحق .

مسألة :

وعن ابن سيرين - قال : ما رأيت شريحا ، أصلح ما بين خصمين قط ، إلا امرأة ، استودعت وديمة ، فاحترق بيتها . ففأوتها جارة لها ، فضاغت ، فأصلح بينهما على ثمانين درهما .

مسألة :

ولا يجوز للحاكم أن يصلح بين الخصمين . ولا يأمر من يصلح بينهما ، إلا أن يقول للثقة : توسط أمرهم بالحق . واحكم بينهم بالحق .

مسألة :

وفي حديث شريح : أنه قال للسائب : وزع عني في الدرهم والدرهمين ، أى فح

الخصوم، في قدر الدرهم والدرهمين . أى ينظر في ذلك بينهم ، ويقضى فيه بينهم .  
وتنوب عنى . وكل من كلفته وزعته .

مسألة :

وإذا طمع القاضى أن يتصالح الخصمان ، فلا بأس عليه ، بتراددهما المرة والمرة .  
وإن لم يطمع فى ذلك ، أنفذ القضاء ؛ لقوله تعالى : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا  
بَيْنَهُمَا صُلْحًا » وقوله تعالى : « إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » .

فإن رجا الصلح ، وأنفذ القضاء ، جازه ، كما روى عن النبى ﷺ فى قضايا  
كثيرة : أنه أمضى ، حين رفعت إليه ، ولم يؤخرها .

ومن ذلك : ما روى فى قصة الرجلين ، اللذين اختلفا فى موارث ، قد درست .  
فقضى لأحدهما على صاحبه .

وحدث الأشعث بن قيس - حين خاصم رجلا من حضرموت . فقال النبى  
ﷺ : القضاء . بينهما . بعد أن قال : شاهدان ، أو يمينه .

مسألة :

يقال : صلح على دخن . أى على غدر . ويقال : صلح دماج<sup>(١)</sup> ، أى محكم .  
وفى الحديث : هدنة على دخن . أى صلح واستقرار على أمر مكرره .

قال لمبيد :

وفتيان صدق قد عدوت عليهم بلا دخن فيه ولا رجع محبب

---

(١) صلح دماج كفراب وكتاب : خنى أو محكم .

مسألة :

والناس مختلفون في الصلح ، على المال ، على ثلاثة أقاويل :

قول : لا يجوز ، إلا على إقرار المدعى ، بما ادعى . وهذا قول الشافعى .

ولم يجزه أبو حنيفة وداود وبه يقول أصحابنا .

الحجة لهم : قوله : « والصلح خير » وقوله : « فأصاحبوا بين أخويكم »

هو عموم ومن لم يجز ، احتج بالخبر : « إلا صلحا حلالا ، أو حرم حلالا »

فإن التارك لبعض حقه بالصلح ، محرم ما هو له حلال .

وفي موضع : وقال أبو حنيفة ومالك والثوري : يجوز الصلح على الإنكار

والإقرار والسكوت .

وقال أبو حنيفة : خاصة أجوز ما كان الصلح على الإنكار . والصلح الذى

يحرم الحلال ، ويحلل الحرام ، لا يكون صلحا . وقد سماه بذلك ، على ما عند

المصالح ، من كونه صلحا . كما قال : لعن الله المحلل . فالمحلل عند نفسه ، لا فى

الحقيقة . ولو كان فى الحقيقة ، لما كان لغيره .

مسألة :

وإذا قرب قطع الحكم بين الخصمين ، لم نأمر أن يأمرها بالصلح فى مجلسه ؛

لأن ذلك يقع موقع التوهين ، فى إنفاذ الحق . ولكنه يجعل للصلح رجلا ، ممن

يثق به ، يلى ذلك بين الخصمين ، حتى لا يتكلم الحاكم ، فى ذلك بشئ ؛ لأن

ذلك أقوى للحق ، فيما يرجى أن يعز بذلك ، وإن كان عزيزا .

وعن النافى أبى على : أنه كان لا يرى الصلح للحاكم : ولا يجيز للحاكم :  
أن يأمر الخصمين بالصلح ، فى مجلسه . ويقال : إنما يمضى الصلح بين الناس ،  
فما يختلف فيه ، من الأمر ، أو أمر ملبس ، لا يعرف وجهه .

مسألة :

وإذا تداعى رجلان ، كل واحد منهما إلى صاحبه ، درهم ، أو مالا . وأقاما  
على ذلك البينة . ثم اتفقا : على أن هدمادعواهما ، واصطالحا ، على إبطال حجتهما .  
ولم يقل كل واحد منهما : قد قبلت ما هدمت عنى . ثم أراد الرجعة . فإن كانا  
عارفين ، بما هدمما ، جاز الصلح ، وبطلت دعوى كل واحد منهما .  
وإن لم يكونا عارفين ، فالصلح منقضى . وليس عليهما ، بعد المعرفة بالصلح  
وهدمه ، قبول . ولو فعلا ، كان أحسن .

مسألة :

ومن كان له على رجل ألف درهم ، فتاب المطلوب ، وصالحه عنه رجل ،  
على مائة درهم ، وقبضها . ثم رجع المصالح . فإذا قبضها منه ، فليس له أن يرجع .  
وما لم يقبضها ، فله الرجعة .

وإن طلب المصالح ، يمين الطالب : ما عليه حق بوجه من الوجوه ، فليحلف :  
ما له عليه حق . ولا بأس عليه .

مسألة :

وقالوا فى الرجل ، يسكون عليه حق ، فيستتر حتى يصالح عنه : إن لاذى له  
الحق ، أن يرجع عليه .



ومن طلب إلى رجل حقا ، أو مالا ، فصالح بينهما رجل بفخلات من هو ،  
ثم لم يحمل على المطلوب في ذلك غرما . ثم أدرك في نخلات الصلح رجل ،  
فأخذهن ، فرجع الصالح إلى القدي أعطاه الفخلات . فقال له : أخذت الفخل من  
يدى . فأعطى شرواها ، فإنه يرجع على صاحبه الأول . وليس على الصالح شيء .

مسألة :

وإن شج رجل رجلا ، فاصطلحا بديارهم معلومة . ثم مات المجرع ، فليس  
لهم شيء بعد الصلح .

مسألة :

وإذا حكم الله نزاعين ، بحبس كل واحد منهما لصاحبه ، فاصطلحا في الحبس ،  
وأشهدا على أنفسهما : أن لا يرجعا . ولا يعود أحدهما ، يدعى على صاحبه دعوى ،  
وتباريا . فلما خرجا ، طالب أحدهما ، أو كلاهما ، نقض الصلح . فلمّا ذلك ، ولمن  
طلب منهما ؛ لأن الصلح في الحبس ، لا يثبت ، ولا يلزم ؛ لأن المحبوس مقهور  
مذلول ، بمنزلة المهان . والصلح لا يكون إلا بطيب نفس ، ورضى صاحبه .

مسألة :

وإن كان لرجل على آخر ، ألف درهم ، فصالحه منها على خمسمائة ، على أن  
يدفعها إليه ، في يومه هذا . وعلى أنه ، إن لم يدفع إليه ، حتى يمضى يومه هذا ،  
عاد المال ، كما كان جائزا . وليس بين أصحاب أبي حنيفة - في هذا - اختلاف .

مسألة :

وقد قيل في الصلح : إنه من أمر أن يصلح عنه في شيء ، أو يصلح له على شيء . فإذا صلح له ، أو عليه ، ثبت عليه ، إلا أن يحد له حدا ، كما يلزم البيع والشراء والوكالة .

والأمر في الصلح جائز .

وقيل : إن الصلح يجري مجرى البيع .

\*\*\*

## باب في الصلح على الإنكار بين الخصوم

ولينظر القاضى فى صلح الخصمين . فإن كان الصلح منهما ، على إنكار ، من أحدهما ، أو أحل حراما ، أو حرم حلالا ، فليبطل القاضى هذا الصلح . وإن لم يكن كذلك ، فهو جائز .

وقال أبو المؤثر : أما على الإنكار ، فأنه أعلم .

مسألة :

والصلح على الاختلاف ، هم فيه بالخيار ، من شاء نقضه . وأظن ذلك قول الشافعى .

وفى قول أبى حنيفة - فيما أظن - أن الصلح على كل حال جائز .

مسألة :

ومن ادعى على قوم ، فلم يقرؤا بحقه ، الذى ادعاه وصالحوه على صلح ، مما يدعى . وأعطوه . ثم إنه أصاب بعد ذلك بيعة بحقه . ولم يكن يوم صالحهم ، وجد تلك البيعة ، فإن يأخذهم بحقه ، ويرد عليهم ما صالحوه عليه . ولهم أيضا مثل ذلك .

مسألة :

من حكم عليه حاكم ، من أهل العدل ، بحكم ، يرى غيره من المسلمين نقضه .

فلما حكم عليه ، وأمر بالعطية ، صاغ القوم على دراهم . ثم بداله ، من بعد الصلح ، أن يفتض . وزعم أنه إنما صالح ، حين حكم عليه ، فأرى الصلح جائزاً ، إلا أن يجتمع رأى المسلمين ، على أن تلك القضية خطأ .

فأما قول بعضهم : إن ذلك خطأ ، لا يفتض ذلك الحكم ، ولا الصلح .

مسألة :

وإذا اصطليح رجلان على شيء ، ثم قاما من المجلس ، فلما وصل واحد منهما منزلة ، أشهد أنه قد نقض ذلك الصلح . فيبلغ الآخر من يومه . فقال : أنا قد نقضت ، فاشهدوا : أن بيني وبينه الحق .

فإن اجتمعا : أنهما قد نقضا ، على رأيهما ، جاز النقض فيه .

وأما قول : كل واحد منهما على حدة . ثم كره أحدهما النقض ، فلا أقول فيه شيئاً . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى على آخر مائة درهم ، فصالحه على خمسين درهماً ، ثم رجع . فإذا صالحه على الإنكار ، لم يثبت ذلك ؛ لأنه ترك . والترك لا يقدر على قبضه ، لا يثبت عليه .

وأما إذا أقر له ، وكان على قدره ، من أخذ ماله ، لإنصاف خصمه ، ثبت ذلك عليهما .

مسألة :

وعن القاضي أبي علي - في ورثة ، ادعى أحدهم شيئا من المال ، فاصطلحوا ،  
أو تقاسموا . ثم عادوا عن الصلح ، ونقض القسمة : إن في ثبوت الصلح ، على غير  
الإقرار ، من الخصوم ، لبعضهم بعضا ، اختلافا .

مسألة :

فالصلح على الإنكار ، على أربعة أضرب . وينظم ذلك كله قولهم : الصلح  
من غير المجهول جائز ، وعلى المجهول غير جائز . والصلح على النصف جائز وتقع  
به البراءة . وقد وردت به السنة ، في قصة كعب بن مالك ، حين لزم غريما له ،  
في المسجد . فقال له النبي ﷺ : خذ النصف . فرضى به ، فذهبت به جواز الصلح ،  
على النصف ، ولو لم يقع ذلك ، على وجه البراءة .

\*\*\*

## باب في الصلح على الجهالة

وعن صلح ، وقع على جهالة ، فرضوا به . ثم غيروا . فإذا وقع الصلح ، على مجهول ، من أحد المصطلحين ، فإن للجاهل منهم - في ذلك - النقص .  
وقد قيل : للعالم ما للجاهل ، ما لم يعلم الجاهل .  
وقيل : إنما ذلك للجاهل ، دون العالم .  
فإن تباعا على ذلك تم . وليس هو من ضرور الربا .  
وإن نقضوه ، انتقض بالجهالة ، ما لم يرضوا به ، بعد العلم .

مسألة :

والقسم والصلح ضربان ، من ضرور الحق ، جاريان مجرى القياض والبيوع .  
وإنما هو إزالة مال بمال ، أو شيء بشيء ، فيقع ذلك موقع البيع والقياض ، فيدخله من الجهالة ، ما يدخلهما .

## باب الدعاوى فى الجراحات وأرثتها

وإذا ادعى رجل قبل رجل جراحة ، همدا ، أو خطأ ، أو دمارا وجحد المدعى عليه قبله ذلك . فإن على المدعى - فى هذا الوجه - البينة . وعلى المنكر اليمين . فإن حلف برى . وإن نكل عن اليمين ، لزمه القصاص ، فى قول بعضهم . وفى كل عمد ، دون النفس ، فيه القصاص ، ولزمه الأرض ، فيما كان من خطأ ، فى النفس ، أو دونها .

وأما العمد فى النفس ، فإن بمضا قال : احبسه حتى يقر ، أو يحلف .  
مسألة :

على العمد فى النفس ، وفيما دونها ، الدية . ولا قصاص عليه . ولو ادعى قبله الجراحة ، وادعى الصلح فيها والقضاء ، كان مدعيا . فإن لم تسكن له بينة ، فعلى الآخر اليمين . فإن حلف ، أخذ حقه .

وإن نكل ، لزمه ما ادعى الآخر ، من الصلح .

مسألة :

وإذا أقر الجراح ، بجراحة عمدا ، يبرح فيها القصاص ، وادعى المجروح للصلح ، فإن المجروح فى هذا ، هو المدعى ، وعليه البينة . وعلى الجراح اليمين . فإن حلف ، برى من المال . وإن نكل ، كان عليه القصاص ؛ لأن الآخر ، قد أبرأه منه . فإن نكل عن اليمين ، لزمه دعوى المال .

## باب في دعاوى السكل والبعض

وصحة ذلك

وإن كانت الدار، في يد ثلاثة رهط، فادعاهما كل واحد منهم جميعا، وادعى الآخر نصفها، وادعى الآخر ثلثها. فإن كل واحد منهم مدع. وعلى كل واحد منهم البيعة.

فإن لم تكن بيعة، فعلى كل واحد منهم اليمين، على دعوى صاحبه.

فإن حلفوا جميعا، فالدار بينهم أثلاثا، لكل واحد ما في يده.

فإن قامت لهم بيعة جميعا، على ما ادعوا، كان لصاحب النصف الثمن. ولصاحب الثلثين الربع. وكان لصاحب الجميع ما بقي. وهو خمسة عشر، من أربعة وعشرين منها؛ لأن صاحب النصف، يدعى فضل السدس، على ما بقي في يديه. ونصف ذلك السدس، في يد صاحب الجميع. وأخذ نصف ذلك السدس صاحب الثلثين. وقد أقام عليه صاحب الجميع، البيعة على كله، فإصاحب النصف من ذلك السدس: نصفه. وذلك السدس وربع السدس. وصاحب للثلثين، قد ادعى فضل ثلث، على ما في يدي صاحب الجميع، من ذلك السدس تام، فيأخذه كله. وفي الذي ادعى النصف سدس، فأخذ نصفه وما بقي، فهو لصاحب الجميع.

ولو لم تقم لهم البيعة، فعليهم اليمين جميعا، مع بعضهم البعض. كان القضاء فيه، على وصفت لك. وفيها نظر.



مسألة :

ولو كانت الدار ، في يدي رجل غيرهم . والدعوى ، على ماسميت لك .  
والبيئة على ماسميت لك ، فإن ذلك - في قول بعضهم - لصاحب الجميع الثلث ،  
والسدس بين صاحب الجميع ، وصاحب الثلثين . والنصف الباقي بينهم أثلاثا .  
وفي قول بعضهم : الدار بينهم على ثلاثة عشر . لصاحب الجميع ستة . ولصاحب  
الثلثين أربعة . ولصاحب النصف ثلاثة .

مسألة :

وقال بعضهم : إذا كانت الدار ، في يد رجاين ، فادعى أحدهما نصفها ، والآخر  
جميعها . فإن الذي ادعى النصف مصدق ؛ لأن النصف في يديه ، ولم يدع فضلا .  
والذي ادعى الجميع مدع ، وعليه البيئة . فإن قامت إحداهما جميعا البيئة ، فإنه يقضى  
بالدار ، لصاحب الجميع .

مسألة :

ولو كانت هذه الدار ، في يد غيرهما ، والدعوى ما ذكرت لك . وقد قامت  
لهما جميعا البيئة ، فإن بعضهم قال - في ذلك - : لصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ،  
ولصاحب النصف ربعها ، من قبل أن النصف لصاحب الجميع . ولا حق للآخر  
به . والنصف الباقي ، كل واحد منهما ، قد أقام البيئة عليه ، فهو بينهما نصفان .  
وقول : إن الدار بينهم على ثلاثة أسهم : لصاحب الجميع الثلثان ، ولصاحب  
النصف الثلث . يضرب لكل واحد منهما ، بما شهد به الشهود .

مسألة :

وإذا كانت الدار ، في يدي ثلاثة ، رهن . فادعى واحد منهم النصف ،  
وادعى واحد منهم السدس واحد منهم الثلث . وجحد بعضهم بعضا . فإن في يد كل  
واحد منهم الثلث . فالثلث الذي في يد صاحب السدس ، نصفه له ، ونصفه موقوف  
في يديه .

فإنه قامت البيّنة ، لصاحب النصف ، على دعواه ، أخذ كل واحد من صاحبه ،  
نصف السدس .

مسألة :

فومن ادعى على رجل دعوى ، في مال ، هو في يده ، فأقر المدعى عليه ،  
للذى في يده المال . وليس في يده ؛ لأن خصمه في هذا حصته فيه . فالمدعى يدعيه  
كله .

وقيل : إنما يثبت للمدعى ، بإقرار المدعى عليه ؛ بما أقر به . وهو المدعى ،  
فيما بقي . وبينهما الأيمان فيما لم يقر به ، المدعى عليه .

وقول : إذا أقر المدعى عليه ، بشيء ، فهو خصم المدعى ، فيما يدعيه . والمقر له ،  
أولى باليد . وهو ذو اليد . والمقر هو المدعى .

قال غيره : نعم . وقد قيل هذا .

وأما إذا ادعى أحدهما المال كله ، وأحدهما يدعى منه شيئا ، ولا يقر لخصمه ؛  
بشيء ، فمما مدعيان جميعا .

وكذلك إن ادعى شيئا منه ، وأقر للباقي لغير خصمه ذلك ، فمما جميعا  
مدعيان .

مسألة :

فيمن أقر عند ولده : أن هذه الأرض ، التي في يده ، لفلان فيها سهم . وكان سلم إليه الآخر ، وإلى ورثته ، بعد موته ، بسنين ، ثم ادعوا كلها .

قال أبو الحسن : فيها اختلاف .

قول : عليهم البينة ؛ لأنها في يد الآخرين ، يدعونها إلا المسمم الذي أقروا به . فإن لم تكن بينة ، فيمين من هي في يده .

وقول : إنها لصاحب المسمم ، إذا ادعاهما كلها ؛ لأنهم أثبوا اليد ، لمن أقروا له بالمسمم .

قال أبو الحسن : الأول أحب إلى .

مسألة :

وقيل : في دار ، في يد رجل ، ادعاهما رجلان : أنها دار إيهما ، تركها والديهما عليهما ميراثا ، فأنكر ذلك الرجل . ثم أقر لأحدهما : أن الآخر شركه ، فيما أقر له به ، ويكونان شريكين ؛ لأنهما ادعيا الدار جميعا ، وتقرارا ليهما البعض . فإن ادعى كل واحد منهما نصف هذه الدار ، فأقر لأحدهما بنصفها ، أن الآخر يشركه فيه .

## باب الدعوى فى الأموال

### وأحكام اليد فيها

القاضى أبو على - فى خصمين : أحدهما يدعى مالا ، من الأصول ، أنه له .  
والآخر يدعى الثلث . ولم يكن فى يد أحدهما ، ولا معه بينة بذلك .  
قال : الحاكم لا يحكم فى هذا المال ، إلا ببينة على الصفة .  
وإن اتفق الخصمان فيه ، على شئ . فذلك إلیها . وإن طرح أحدهما يده  
فيه ، وطلب الخصم الآخر ، صرفه عنه ، صرفه الحاكم ، حتى يتفقا .

#### مسألة :

فيمن ادعى أرضا على آخر . وهى ليس فى يد أحدهما ، فأقر أحدهما للآخر  
بالزراعة ، التى فى الأرض ، فادعى الأرض ، أو صح لأحدهما الزراعة .  
فقول : إنه يكون ذا يد فى الأرض ، إذا صححت له الزراعة .  
وقول : تكون له الزراعة ، ويكون مدعيا فى الأرض .

#### مسألة :

فى قوم ، تنازعوا فى مال ، من ديرن . ثم إن أحدهما ، أخذ عدولا ، وحاز  
المال بمحضرتهم ، وشهدوا عنده بحوزة . فسأل واليهما محمد بن راشد ، والى القاضى  
محمد بن خالد الحسن بن سعيد بن قريش ، فلم يجز قبول شهادتهم ، إذا كان حوز  
الرجل للمال ، بعد الدعوى والتنازع . ولم يكن صح معه ، من قبل ، فى يد من المال ؟

مسألة :

ومن بعض الجوابات : أما بعد - فإن الأمور ، إذا تقدمت ، فإنك تسأل المدعى عن الأصل : أنه كان له ، أو لأبيه ، أو لجدّه ؟

فإن أقام البيّنة بذلك ، فسله البيّنة ، أنه كان مظلوما فيه ، أبوه ، أو أخوه ، أو من كان له ذلك المال .

فإن قامت البيّنة : أنهم جبروا عليه ، وظلموا فيه ، فادّفع إليهم المال .

وإن لم تقم بيّنة ، فحلف الذى فى يده المال ، ما لم يكن له به علم ، لما يدعى هذا إليه . فإن حلف ، فأقر المال فى يده . وهذا إذا كان نسل ، يدعى إلى نسل . وإذا ادّعى نسل إلى غير نسل ، فستل النسل البيّنة ، أن المسال الذى يدعى ماله . فإذا أقام البيّنة بذلك ، فاسأل المدعى إليه ، الذى يغير نسل : بم يأكل هذا المال ؟

فإن ادعى أكله ، بصدقة ، أو عطية ، أو نحس أو بيع ، من الذى كان له المال ، وصاحب المال محاضر لذلك ، لا يغير . فأقر المسال فى يده ، فليس لصاحب الأصل شيء .

وإن ادعى مدع إلى غير نسل ، فستل المدعى البيّنة ، بما يدعى . فإن أقامها ، فسأل الذى فى يده ، بما هو فى يده . فإن ادعى دعوى ، يرى أنها واجبة ، فسأله على ذلك البيّنة .

مسألة :

وإذا أحدث محدث حدثا ، فى مال ، فادعى مدع : أنه أحدث عليه حدثا ،

دعاه بالبينة : أنه أحدث عليه ، في شيء له ، فيه حق ، في منزل ، أو مجرى ، أو طريق ، أو غيره . فإذا صح بعدلين ، فإن الولاية ترفع الأحداث ، إلى الحكم . فكل من أحدث حدثا ، على غيره . ثم ادعى أن ذلك الموضع ، الذي أحدث فيه لغيره ، أخذ المحدث ، برفع حدثه . وطلب الطالب ، إلى صاحب الأصل ، الذي يقوله به ، إذا صح ذلك .

وكذلك إن أحدث عليه أباً ، أو إجابة ، أو فسلاً ، أو ما كان من الأحداث .

\* \* \*

## باب الدعاوى فى الأرض والنخل

وإذا كانت أرض ، فى يد رجل ، يعمرها ، ويجوزها . وفيها نخل ، نادى صاحب للنخل : أن النخل بأصولها له .

وقال صاحب الأرض : ليس لك غيرى ومسا فإن النخل بأرضها لصاحبها . والنخل شاهدة بنفسها ، إلا أن تكون مع الآخر بيئة ، بأن هذه النخل وقائع ، لا أرض لها .

فإن لم تكن معه بيئة ، على ذلك ، فالنخل بأصولها وأرضها لصاحبها .

مسألة :

وفى زارع الأرض ، بقعادة ، يدعى الأرض لنفسه ، فبينهما الأيمان ، إلا أن تكون بيئة . وذو اليد : من الأرض فى يده ، إلا أن يعلم بالشاهد والمعرف ، أنها فى يده ، قعادة ، أو متحة ، أو عامل يملكها ، بما لا يجوز دعواه ، فى ذلك ، لم يلتفت إلى قوله ، فى دعواه ، فى الأصل ، إلا بيئة عدل ، تشهد بما يجوز زوالها إليه بحق ، بعد أن يصبح أنها لصاحب الأصل .

قال غيره :

الله أعلم قد قيل - فيمين ادعى أرضا إلى آخر ، وليس هى فى يد أحدهما . فأقر أحدهما للآخر بالزراعة ، التى فى الأرض ، وادعى الأرض ، أو صح لأحدهما الزراعة . فقال من قال : تكون له الزراعة ، ويكون مدهيا فى الأرض .

## باب الدعاوى فى الدار وساكنها

إذا كانت الدار فى يد رجل ، منها منزل . وفى يد آخر منها ، منزل ، وادعى أحدهما أن الدار بينهما نصفان .

وقال الآخر : هى لى كلها . فإن الذى فى يديه له ، وما فى يد الآخر له نصفه . وإذا لم يكن فى أيديهما ، إلا على ما وصفت . ولكن كانت فى أيديهما ، لا يعرف بشيء منها فى أيديهما ، دون صاحبه فإن بعضهم ، قال فى ذلك : هى بينهما نصفان .

وكذلك الأرض والتربة والعبد والآنية والحيوان .

مسألة :

وإذا كانت الدار أسفلها ، فى يد رجل ، وعلوها فى يد رجل آخر . وطريق العلو فى الساحة ، فادعى كل واحد منهما : أن الدار له . فإن بعضهم قال فى ذلك : أن الدار لصاحب الأسفل ، إلا العلو وطريقه ، فإنه لصاحب العلو .

فإن أقاما جميعا البينة ، على ما ادعيا : فلكل واحد منهما ما فى يدهى صاحبه

مسألة :

وإذا كانت الدار ، فيها منزل فى يد رجل ، وبقية الدار فى يد آخر ، فادعى القدى فى يده بقية الدار المنزل ، وجحد ذلك صاحب المنزل ، فإن على مدعى الدار البينة . فإن أقاما ، أخذ بذلك .

وإن أقام صاحب المنزل البينة ، لم تقبل بينة ، إلا على ما فى يده .



مسألة :

وإذا كانت شجرة قائمة ، في أرض ، فإنها تستحق من الأرض ، ما أناف  
عليه أغصانها ، ومسقط ثمرتها له في الحكم ، إذا اختلفوا ، أو ادعاه صاحب  
الشجرة .

\* \* \*

### باب فى الدعوى فى الحائط

وإذا كان الحائط بين دارين، فادعى صاحب الدار الحائط، فإن بعضهم قال: إن كان لأحدهما عليه جذوع، وليس للآخر عليه جذوع، فليس لصاحب الجرادى فيه حق؛ لأن الجرادى ليس تحمل .

وكذلك البوارى على الحائط؛ لأن الجوارى والبوارى، لا يستحق بذلك، من الحائط شيئاً .

وقال بعضهم: إذا كان الحائط، متصلاً بينهما أحدهما. وللآخر عليه جذوع، فإن الحائط لصاحب الجذوع، إلا أن يكون أيضاً لا يرتفع .

فإذا كان يرتفع ثبت، فيكون الحائط لصاحب الاتصال. ولصاحب الجذوع موضع جذوعهم .

وقال بعضهم: إذا لم يكن متصلاً بينهما واحد منهم، ولم يكن لواحد عليه جذوع فهو بينهما نصفان .

وقال بعضهم: إذا لو كان لواحد عليه عشر خشبات، وكان الآخر عليه خشبة واحدة، فلكل واحد منهما، ما تحت خشبه. ولا يكون بينهما نصفين .

وقال بعضهم: إذا كان لأحدهما عليه خشب، وللآخر عليه حائط سترة، فإن الحائط الأسفل، لصاحب الخشب منهما. ولصاحب السترة سترة، على حالها . وإن لم يكن لواحد منهما، عليه خشب، ولا سترة . فإن لم يكن متصلاً بينهما عليه، ولأحدهما عليه جرادى، وبوارى، فإن الحائط بينهما نصفان .

مسألة :

وقال بعضهم : إذا كان حصن بين رجلين ، فكل واحد منهما يدعيه ،  
والقبط إلى أحدهما ، فإن الحصن بينهما نصفان ولا عمل بالقبط . ولا يبطن البناء  
ولا بظهره ، ولا يانفت إلى شيء من ذلك .  
وقول : يقضى بالحصن ، لمن كان إليه القبط فتضى البناء ، لمن كان إليه ظهر  
البناء ، وإن أصاب اللبن إليه .

مسألة :

وقال بعضهم : إذا كان أسفل الحائط لرجل ، وعلوه لرجل ، فأراد صاحب  
الأسفل ، أن يهدم السفلى ، فليس له ذلك .  
وقال بعضهم : ليس له أن يفتح فيه كوة ، أو بابا ولا يدخل فيه جذعا ،  
لم يكن فيه قبل ، إلا برأى صاحب العلو .  
وقول : له أن يفتح كوة ، أو بابا . وله أن يدخل جذعا ، إذا لم يضر ذلك  
بالعلو .

وإذا كان شيء يحدثه ، يضر ذلك بالعلو ، لم يكن له أن يفعل ذلك .  
وقال بعضهم : ليس لصاحب العلو ، أن يحدث على علوه بناء ، ولا يضع عليه  
جذوعا ، ما لم يكن . ولا يشرع فيه كشيئا ، ما لم يكن .

مسألة :

وإذا كان الحائط بين دارين ، فأقام كل واحد منهما البينة أن الحائط له ، فإنه  
يقضى بالحائط بينهما نصفان .

وإذا أقام أحدهما البيعة : أنه له ، ولم يقيم الآخر البيعة ، فيقضى به لصاحب البيعة . فإن كان للآخر عليه جذوع ، نزعته .  
مسألة :

وإذا كان الحائط بين رجلين ، فادعى آخر : أن أحد الرجلين ، قد أفر أن الحائط له ، وأقام على ذلك البيعة ، فإنه يقضى له بمحصته منه ، فيكون بينه وبين الآخر .

مسألة :

وإذا كان الحائط ، في يد رجل . وله جذوع شاخصة ، على دار رجل ، فأراد رجل أن يجعل كفيها ، فلصاحب الدار أن يمنعه ، من ذلك وليس لصاحب الدار ، أن يقطع الجذوع . ولكن تترك على حالها ، إلا أن يكون شيء لا يحمل على مثلها شيء ، إنما هي أطراف جذوع خارجة ، من داره ، فتقطع ، في قول بعضهم .

مسألة :

في جدار بين منزلين ، ليس عليه غناء ، ولا شيء يستحق ، إن حكم الجدار بينهما .

فإن حلف عليه أحدهما ، انقطعت حجة الآخر منه ، وتكون الأرض ، التي قائم عليها الجدار بينهما . والجدار للذي حلف عليه .

فإن ادعى الآخر الحد الذي عليه الجدار : أنه له ، دون للذي حلف عليه . وحلف عليه . هل (١) .

\*\*\*

---

(١) يبان في الأصل .

## باب الدعوى فى المجارى والطرق

### والحدث فيها

فيمن ادعى على آخر : أنه دفن له مسقى ، فأقر المدعى عليه : بأنه أخرج فى  
ماله ، يعنى المدعى مسقى ، ودفنه . هل يكون مقرا ؟  
قيل : يعجبني أن يكون المقر بالدفن ، مدعيا لإخراج هذا المسقى ، فى ماله ،  
وإذا أقر أنه دفن مسقى ، إلا أنه فى ماله .

### مسألة :

فى الطريق ، إذا وقع الدعاوى فيها ، أنها إن كانت آثارها قائمة كان حكمها  
طريقا ، على ما هى عليه . وعلى المدعى بما يبطلها البينة .  
فإن كانت غير قائمة العين ، كان على مدعيها البينة بدعواه . وسواء كانت  
جائزة ، أو غير جائزة ، أو طريق منازل ، أو غير ذلك ، من الطريق . فانظر فيه .

### مسألة :

وسألقه عن رجل ، ادعى إلى رجل مسقى ، فى أرض قوه ، لمال المدعى . وأنكر  
ذلك المدعى إليه . وأقام المدعى شهودا : أن مسقى هذا المال يمر فى هذه الأرض ،  
بلا أن يحدوا هذا المسقى .

قال : إذا صحح بالبينة العادلة : أن مسقى هذا المال ، يمر فى هذه الأرض ، كان

على صاحب الأرض ، أن يخرج لصاحب هذا المال مسقى ، حيث أراد من هذه الأرض ، ما لم ير المدول ، أن على صاحب المسقى مضرة ، في ذلك . والله أعلم بالحق .

سألة :

من الزيادة المضانة ، من الأثر : وسألته عن رجل ، له أرض يسقيها من ساقية ، لها طريق . وليس يسقى من تلك الساقية ، إلا هو . اشتراها كذلك ، أو ورثها . ما يكون حكم تلك الساقية عنده ، والطريق ؟

قال : إذا كان يسقى وحده ، فهي له ، حتى يعلم أنها لغيره . وكذلك الطريق . قلت له : فإن ادعى رجل تلك الساقية ، أو الطريق . وهي حملان عليه ، لهذا لصاحب القطعة ؟

قال : هو مدع ، حتى يصح ذلك عليه .

\*\*\*

## باب ما يثبت أحكام اليد والإقرار في الأموال

واليد : كل ما كان في يد من يدعى إليه ، وله فيه يد ، بحفر ، أو زرع .  
واليد كلها : ما كان له فيه عمل ، يعلم أنه في يده ، بذلك ، وأنه أثره . فذلك يد .  
وكذلك عمارة الخوض .

وأما عمارة الطين ، فأثبت عندنا ، كما أن الزرع ، لو نبت ورقه ، كان يدا .  
هكذا عن أبي الحسن . فصل عنه .

وقال في موضع آخر : إن الحضار بالخوص ، لا يثبت اليد ، إلا أن يقتنازع  
اثنان ، في أرض . ويختلفا ، وفيها زراعة لأحدهما . فإن الزراعة له يد ، وعلى  
الآخر البيئنة .

مسألة :

وإن كان أصل عنية في أرض رجل ، ورشحها في منزل آخر ، فادعى كل  
واحد منهما : أنها له ، فإنه يحكم بها لصاحب الأرض .

مسألة :

وقيل : إذا صح لرجل أنه يأكل هذا المال ، وينمره ، أو يفوسه ، أو يعمره ،  
إن ذلك يد له ، ولو لم يشهد له : أنه في يده .

وأما إن صح ، أنه يعمه ، لم يكن ذلك يدا له .

مسألة :

واليد لا تثبت في الأنفاس ، في الملك . وتثبت في سائر الحيوان ، غير البشر .  
والله أعلم .

مسألة :

فيمن رضم أرضا ، وأراد زراعتها . وهو يدعيها ، أنها أرضه . وجاء آخر  
ومنعه . وقال : إنها أرضه . فإذا لم يصح لأحدهما بيئته ، ولا يد ، فعليهما جميعا  
البيئته .

مسألة :

واعلم أن اليد لا تكون ، إلا بالبناء والفرس والزراعة .  
وأما رضم الأرض ، وسقيها ، وهملها ، فلا يكون يدا ، إذا أقام البيئته :  
أنا رأيتاه ، برضم هذه الأرض ، أو يسقيها ، أو يعملها ، فلا يكون هذا يدا ، حتى  
تشهد البيئته : أنا رأيتاه ، يزرع هذه الأرض ، أو يفرس هذه الشجرة ، أو يبني  
هذا الجدار . فهذا ذو يد ، إذا كان على ما وصفت لك .  
وفي موضع : إنه إذا صح ، أنه كان يأكل هذا المال ، ويتمره ، أو يفرسه ،  
أو يتمره . فذلك يده ، ولو لم يشهد : أنه كان في يده .  
وأما إذا صح ، أنه كان يعمله ، لم يكن ذلك له . والله أعلم .

مسألة :

وإذا اختلف رجل وحوال ، قد نزلا في موضع ، في عمل . فإن كان الحمل ،



على ظهر البعير ، فصاحبه أولى به ، مع أنه له ، ولو كانا عسكين بالحمل جميعا .  
وعلى الآخر البيضة .

فإن كان الحمل محطوطا ، وليس هو بيده أحدهما ، فعلى كل واحد منهما  
البيضة : أنه له .

مسألة :

قال أبو عبد الله - في قطار من الإبل ، لما قائد وسائق ، ادعى كل واحد منهما :  
أن القائد لها أولى بها . وهو ذو يد ، إلا أن يكون في يد السائق منها شيء ،  
فيكون ذلك ، فيها في يده .

مسألة :

ورجل راكب دابة ، يقودها به آخر ، وادعاهما كلاهما ، إن كليهما ذو يد  
فيها .

مسألة :

وإذا ادعى رجلان كيسا ، في أيديهما .

قال الربيع : إن كان أصل السكيس في يد رجل ، والمال في أصله . ورأس  
السكيس ، في يد الآخر ، فإن المال لصاحب ، الذي أصل المال في يده .  
وقال أبو عبد الله : نأخذ بالقول الآخر .

قال غيره :

وقيل : الذي في يده رأس السكيس أولى ؛ لأن رأسه موضع قبض صاحبه .

وقال حماد - وأظنه من قومنا - : هو بينهما نصفان .  
فإن قال أحدهما : لى نصفه . وقال الآخر : لى كله . فللذى ادعى النصف :  
الرابع . والآخر : ثلاثة أرباع .  
قال أبو عبد الله : وبهذا القول نأخذ .  
مسألة :

فى رجلين ، تفازعا فى شىء . وهو فى يد أحدهما ، أنه يجوز أن يشتري من  
المال الذى فى يده ، وإن كان الآخر ينافع فيه .



## باب في الأموال والدعاوى فيها

قال الله عز وجل : « ولا تآكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى بالحرام  
« إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ولا تقتلوا أنفسكم » يقول : لا يقتل  
بعضكم بعضاً .

وقال النبي ﷺ : لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة قلبه .

قيل : كان جابر - إذا تلا الآية - يقول : كبيرتان إلى النار : الدم والمال .  
مسألة :

والأموال على أصولها ، لا تزول بالدعاوى ، عن أصحابها ، إلا بحجة ومعرفة .  
قيل : كقوم ، ورثوا مالا . ثم كان في يد واحد منهم شيء ، أو في يد  
أحدهم الكل ، فأكله على الباقيين ، وهم حضور . ولم يفسروا . ثم طلب كل  
واحد منهم ميراثه ، بعد موت بعضهم . ولم يكن قسم ، أو قسم يخفى ذلك .  
قال عبد الله بن محمد بن محبوب : لهم حجبتهم . والمال على أصله . ولابينة أن  
أن تشهد ، بأصل المال ، إذا كانوا يعلمون ، أنه مشاع . وخالفه كثير .  
وقال أيضا : إن سكوت الشركاء ، عن تغيير ، ما ادعى عليهم ، تعجب منهم  
ليفرى أولئك ، في ما لهم .

قال غيره :

بل السكوت بعد اليد ، والدعوى بمحض منكم ، أو حيث تنالهم الحجة ، قطع  
لحجبتهم . ولا حجة لورثتهم ، بعد موتهم .

مسألة :

ومن كان يعرف مالا لرجل ، ثم غاب عنه ، أو مات ، فنظر إلى المال ، من بعد غيبته ، أو موته ، في يد رجل آخر . فتحكه للأول ، حتى يصح الآخر ، بأن المال له ، وشهد به ، لمن يعرف أنه له ، حتى يصح أنه زال عنه ، بإقراره أو شهوده ، أو بيئته .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : ومن كان في يده شيء ، فلا يتسال : إن ذلك ملكه ، أو هذا ملك فلان ، إذا لم يعلم من أين صار إليه ذلك ، حتى يعلم أنه أقر له به ، واشتراه ، أو وهب له ، أو ورثه . فحينئذ يسمى ملك فلان .  
وأما ما لم يكن بلم ذلك . فيقال : في يده . وفي يد فلان . وهكذا يقول .  
ويقول : هذا ملك فلان ، في حكم الظاهر .

وأما في الباطن والشهادة فلا .

أبو سعيد : هكذا يخرج في معنى الحكم . وأما في مجاز الكلام ، فن كان في يده شيء ، فهو في ظاهر الحكم له ، ولو لم يعلم من أين صار إليه ، ولو مات ، كان لورثته ، في معنى الحكم . ولا يورث منه إلا ماله .  
وكذلك لو باعه ، اشتري منه . وفي التسمية لا يضيق .

وفي الشهادة لا يجوز أن يقال : ملكه ، ولا ماله ، ولو اشتراه ممن هو في يده ، أو ورثه ؛ لأنه قد يكون هذا حالاً ، وهو حرام ، في الأصل .  
والله أعلم .

مسألة :

وقيل : إذا عرفت أموالا ، في أيدي قوم ، وتنسب إليهم ، من أصول ،  
أو عروض ثم رأيتها ، في أيدي قوم آخرين ، يدعونها ملكا لهم ، فجاز أن يتباع  
منهم ، تلك الأموال ، وأن تستوهب منهم ما أردت ، إلا أن يحىء من ادعى ،  
ويطلب . فينئذ الحق بينهم .

مسألة :

ومن كان يدعى مالا وهو في يده ، يئمره ويأكله . وأهل المال الذين كان  
لهم ، قد ملكوا . هل لي أن آكل منه ، أو أشهد به ؟  
قال : أما الأكل فنعيم . وأما الشهادة ، فإنما يشهد على دعواه .

\* \* \*

## باب في حكم دعوى المال وبيعه وأكله على ربه

ومن ادعى على رجل مالا : أنه له ، والمدعى عليه يسمع ، فلم يغير ، ولم ينكر .  
فإن كان هذا المال ، في يد المدعى له ، فإنه يثبت له على الآخر .

وإن كان هذا المال ، في يد المدعى عليه ، لم تضربه هذه الدعوى إلا أن  
يكون ادعى أن له ، وباعه لرجل آخر ، بحضور من صاحب هذا المال ، ومعرفة ،  
فلم يغير ، ولم ينكر . فقد وجب البيع ، وثبت هذا المال ، لمن اشتراه .

واختلفوا في السلعة تباع ، وصاحبها حاضر ، لم يتكلم .

الشافعي واهبان : يزول ملكه عنها بسكوته .

ابن أبي ليلى : سكوته إقرار بالبيع .

قال أبو سعيد : كلا القولين جائز .

وفيه قول آخر : لا يثبت عليه ، حتى يدعيه البائع ، أنه له ، أو يدعيه عليه ،  
بوجه من الوجوه ، أنه أزاله لـ إليه . ثم يبيعه . فإذا كان كذلك ، ثبت . ولا نعلم  
في ذلك اختلافا ، إلا أن تكون ثم تقيمه .

وقول آخر : إنه لا يثبت عليه أبدا ، إلا بالدعوى .

وقول آخر : إذا مات البائع ، أو المشتري ، ثبت البيع .

وقول : إلا أن يموت رب المال ، ثم يثبت في الحكم .

وقول : لا يثبت إلا بالدعوى ، على ما وصفنا ، أو يصح رضى ، أو إقرار بذلك .

قال أبو المؤثر : نعم . إذا ادعى أنه اشتراه منه ، أو وهبه له ، أو قابضه به ، وهو يسمع ، فلم يفكر ، فلا يدخل عليه حجة .

وإن قال : هذه نخلة . وهذا غلامى ، فقد يكون الرجل يخاط الرجل ، ويعمل له ، أو استأجر الغلام منه . فيقول : غلامى ، أو نخلة ، فنسب أنه لى . فعلى هذا يدخل فى الحجة ، إذا حضر البينة : أنه كان . وأجره الغلام ، واستعمله فى الدخل ، أو وكله فيها ، أو منحه .

وعلى قول من يثبت البيع ، فالثنى لرب المال . ولا خيار للمشتري ، فى دفع الثمن . ولا يبعد أن يكون له التخيير ، فى دفع الثمن إلى رب المال ، وإلى البائع . فإن ادعاه ، أنه له ، وباعه ، فالثنى له .

وإذا لم يكن فى يده ، لحقه الاختلاف ، فى دفع الثمن ، وفى ثبوت البيع . والله أعلم .

مسألة :

وأما إذا باع الرجل ، مال رجل ، ولم يدعه . وعلم صاحبه بالبيع ، فلم يغير ذلك ، فإن ذلك لا يجوز . وهو بيع باطل . قال المصنف - رحمه الله - : أرجو أن الأفاويل المتقدمة ، عن أبى سعيد هى هذه .

مسألة :

وإذا أنكر المدعى عليه المال ، في مجلس واحد ، أول مرة ، اكتفى بذلك ، وإن لم ينكر في بقية ، ما ادعى عليه ، في ذلك المجلس .

وأما بعد ذلك المجلس . فعليه أن ينكر ، في كل مجلس ، ادعى عليه . وإن لم ينكر في المجلس ، الذي ادعى عليه فيه ، ثم أنكر من بعد ، لم ينفعه إنكاره .

مسألة :

ومالا تكون صاحبه حجة : الرجل يدعى مالا ، في يد رجل ، قد أكله عليه ، بادعاء منه ، أنه له . وهو يسمعه ، فلم ينكر . فإذا أنكر من بعد ، فطالب ، فلا دعوى له .

وكذلك في العبد ، والدابة ، وغير ذلك .

مسألة :

ومن أكل مالا لرجل ، حتى مات الآكل ، فعلى ورثته البينة بأكله ، حتى مات بعلم ، من المأكول عليه . وليس عليهم بينة بالادعاء .

وإن كانا خيين جميعا ، فعلى الآكل البينة : أنه أكل عليه ، بعلم منه ، وادعى عليه ، فلم يغير .

وكذلك لو مات المأكول عليه ، والآكل حي ، فحتى تشهد مع الآكل ، بينة بالادعاء .



مسألة :

في مال لورثة ، كان أحدهم يحوزه ويمتعه ، وبأكله ، إلى أن مات شريكه .  
ثم مات الآخر ، ولم يعلم أنه قسم . ولا أنه اشترى من شريكه فإن الأكل حجة ،  
لورثة الآخر ، في بعض قول المسلمين ، إذا مات الآخر ، حتى يصح أنه أكله  
باطلا ، بنظر حق .

وقال بعض : إن أكلة الوارث والشريك ، ليس كغيرهما . والمال بحاله على  
الورثة ، حتى يصح أنه أكله ، بوجه حق ، من بيع ، أو هبة ، أو وجه ، من  
الوجه .

مسألة :

فيمن أقر لرجل بمال ، ثم أكله المقر ، إلى أن مات ، إنه المقر له . ولا يضره  
ذلك الأكل ، إلا أن يكون المقر له بالمال ، حاز المال . ثم أكله عليه ، بعد ذلك  
المقر ، حتى مات بملكه ، فهو لورثة الآخر .

وقال من قال : أكل المال - إذا أكله - حجة لورثته .

مسألة :

فإن ادعى على رجل مالا ، في يد رجل ، فصدقه ، قبض المال ، أو لم يقبضه .  
ثم رجع . وقال : ظننت أنه حق ، فصدقته ، ونوزعت عنه . فإذا أقر له وصدقه ،  
فلا رجعة له ، قبضه الآخر ، أو لم يقبضه .

مسألة :

فيمى كان فى يده مال ، يحوزه ويأكله ، حتى مات ، فأحضرت زوجته البينة ، بعد موته : أن المال لها .

قال : يكون لها .

وإذا كان يأكل هذا المال ، بهلم من الزوجة . وهى لا تغير ، ولا تفكر . فليس لهم ذلك عندى . ويكون لها هى كله .

قال : ولو ادعى المال أخوالها ، لك الأكل ، أنه له ، وأصح البينة على ذلك . وصح أن هذا الأكل ، يأكله بلمه ، ويحوزه . وهو لا يغير ، ولا يفكر ، فلا حجة له ، بعد موت الآكل .

قلت : فما الفرق بين الأنح والزوجة ؟

قال : إذ ليس بين الزوجين إحراز فى العطية ، فليس حوزة عليها ، ولا حوزها عليه بشئ ؛ لأنه يخرج معنى ما لهما ، بمعنى المال الذى اليد فيه واحدة منهما جميعا . وإنما الحجة ، فى اليد والحوز .

مسألة :

فى مال بين ثلاثة نفر ، مات أحدهم . وله زوجة . بهلا ، وهم بنزوى . فقسم الورثة المال ، وأكلوه سفين كثيرة . ولا يعلم أن المرأة طلبت ميراثها . وهؤلاء يأكلونه ، حتى ماتت المرأة ، إلا أنه بلغك : أن المرأة كانت تحرم على الورثة ، ولم يصح ذلك عندك . هل يجوز الشراء ، من الورثة شيئا ، بما فى أيديهم منه ؟

نفق قول : إذا تسم هذا المال ، والمرأة حية بعمان ، حيث يمكن وصول الخبر إليها . والمعرفة بتسعه ، فالقوم أولى بمسا في أيديهم ، فلا بأس بالشراء منه . ولا بأس بالأكل ، حتى تصح البيعة المدلة : أن المرأة كانت تطالب الورثة ، بميراثها ، من هذا المال .

وإن كان لأحد ، ولد ووالدة ، قد مات ، هل يسمه أن يأخذ ورثة من هذا المال ، ولم يصح معه ، أن المرأة كانت تطالب فيه ؟ فمن بعض الفقهاء : أن من وجد في يد والده مالا ، فحائز له أكله ، ويأخذ إرثه منه ، حتى يصح معه أنه حرام .

ونقول : ولو كان هذا الولد عارفا ، بصفة هذا المال ، فما وجد في يد والده ، جاز له أكله ، وأخذ ميراثه منه ، حتى يعلم ، أو تصح البيعة العادلة : أن لها حصة في هذا المال ، وقد عني ذلك من عني ، فوصلنا إلى أبي المؤثر . وكان رجل في يده مال ، لقوم غائبين ، إلا أنه يدعيه . وإن كان ولده ، يتخرج عن ذلك المال ، الذي في يد والده ، والشاهر معه ، ومع الناس : أنه لقوم غائبين . فقال له أبو المؤثر : كل ما وجدت في يد والدك ، حتى تصح معك البيعة العادلة : أن هذا المال الذي في يد والدك حرام . وعلى هذا القول .

مسألة :

والوالد إذا كان في يده مال ، يحوزه ويأكله ، حتى مات ، بعلم من ولده . وهو لا ينسك ، فأحضر ولده البيعة ، بعد موته : أن المال له ، فإنه يكون للولد ، بصحة البيعة ؛ لأن الوالد ، قد يأكل مال ولده ، ويحوزه عليه ، وهو للولد .

مسألة :

في أكلة البائع للبيع ، حتى مات .

قيل : يكون حجة لورثته .

وقيل : إذا صح الملك بالعتد ، فلا يضر الأكل ، بلم ربه ، حتى يدعيه عليه .

مسألة :

والوالد ، إذا كان في يده مال ، يحوزه ويأكله ، حتى مات ، بلم من ولده ، وهو لا ينسك . فأحضر ولده البيعة ، بعد موته : أن المال له ، فإنه يكون للوالد ، بصحة البيعة ؛ لأن الوالد ، قد يأكل مال ولده ، ويحوزه عليه ، وهو للوالد .

مسألة :

فإذا كان الولد هو الآكل ، والحائز للمال ، بلم من والده ، حتى مات ، والوالد لا يغير ذلك . ولا ينسك ، فأحضر الوالد البيعة ، بعد موت الولد : أن هذا المال له . فأما القياس ، فيوجب أن يكون لورثة الولد ؛ لأن عليه الإحراز ، من مال والده .

وأما الفطر ، فيوجب عندى اشتباهها ؛ لأن الوالد قد يحوز عليه أكل والده لئله ، وهو ماله ؛ لأن المال كله ، سواء في الأصل ؛ لقول النبي ﷺ : أنت ومالك لوالدك . فقد يأكل مال ولده ، وهو له ؛ لاشتباه المالين .

قلت : وكذلك الوالدة ، هل تكون مثل الوالد ، في مال ولدها ، وفي

العطية ، من ولدها لها ؟

قال : أما في عامة قول أصحابنا : إن ذلك إنما هو للوالد ، دون الوالدة .  
وقد يشبه في قول بعضهم : التساوى في ذلك .

مسألة :

ومنه : وإذا شرط رجل خوص نخلة ، وادعاهما بمحضرة شاهدين عدلين ،  
ورجل قائم ، إن القائم سكت ، فإنها تثبت للذى شرطها ؛ لأن الآخر لم يفسر  
دعوى المتصرف فيها .

مسألة :

وإذا سكن رجل دار رجل أياما ، ثم مات فيها ، وخلف بنيه فيها . فقالوا :  
دار أبينا تركها لنا .

وقال الرجل : دارى . وإنما أجزتها ، فإنها تثبت لبني المالك من بعده ، إلا  
أن يأتى الرجل ببينة : أنه أجزها للمالك .

مسألة :

أبو على - فيمن أشهد لأجنبي : أن كل مال له ، هو لفلان ، بحقه عليه . ثم أكله  
دهراً ، إلى أن مات . ثم طلب للشهود له .

قال أبو على : الأكلة المال ، لانضره ، حتى يأتى ببينة : أنه كان عالماً بالتضاء ،  
والشاهد يأكل المال بعلمه . ثم لا شيء له . وليس عليهم ، أنه كان يأكله وبدعيه ،  
إنما الادعاء على الحى .

مسألة :

فيعن في يده مال، فأقر به لغيره ، بمحضرة وارثه . وكان المال في يده ، يحوزه ويمتعه ، ويأكله ، مثل ما كان أول ، إلى أن مات ، فأراد الوارث أخذه .

قال : إذا لم يرجع يدعيه ، بعد إقراره ، فقد ثبت عليه إقراره .

مسألة :

في رجل ، في يده مال ، ادعاه آخر ، بمحضرة وارثه . وهو لا يغير ذلك ، ولا ينكر . ثم كان يأكله ويمحوزه ، إلى أن مات . ثم إن المدعى ، أراد أخذ المال . هل للوارث منه ، وأخذ المال على ذلك ؟

قال : إذا كان المال ، في يد المدعى عليه ، فلا تضرة الدعوى ، حتى يكون في يد المدعى .

مسألة :

أبو الحسن - فيعن قال عند وصيته لزوجته - : ليس على " لفلانة زوجتي هذه ، إلا أربعين نخلة ، وتراها بالحضرة . فإن كان لها مطلب ، تكلم به ، أو قال : ليس قبلي لزوجتي ، إلا أربعين نخلة ، فأكتموا لها على أربعين نخلة ، وهي حاضرة تسمع ، ولا تفسر ، ولا تنكر . فذلك تلحقها فيه حجة ، بزوال ما بقي . من حقها ، إذا رضيت ، ولم تغير .

وأما في الحكم - إذا أنكرت ذلك ، وصحت لها البيعة ، بعد موته - كان لها حقها في الحكم ، مع يمينها .

قال غيره :

وقيل : إن ادعى الغريم البراءة ، مما عليه ، بحضرة غريمه ، أو ادعى التسليم إليه ، إن ذلك ليس بحجة ، ولو لم ينكر ما لم يقر بذلك . وليس هذا كدعوى المال ، يدعيه بعد إقراره ، فقد ثبت عليه إقراره .

مسألة :

الحسن بن أحمد - فيمن يعرف مالا لقوم ، باع منه أحدهم حصته ، على رجل ، ومات المشتري ، والمال في يد القوم ، لا ينير ورثة المشتري المالك فيه . ثم مات أحد القوم ، وأوصى بنخلة المسجد ، من المال . أيجوز للمقتسب ، أن يدخل في هذا المال ؟

في أكلة البائع والمقر اختلاف .

بعض يقول : ليس بحجة ، إلا أن يدعي المال ، مع الأكل .

وقول : إنه حجة لورثتها . ولا يضيق على المقتسب ذلك ، إلا أن يعلم أن البائع أطعمه ثمرة ما اشترى منه ، وأن الورثة لم يعلموا الشراء لصاحبهم ، فيطلبوه ، فله أولى به . فانظر فيه .

مسألة :

أبو عبد الله : إذا كان رجل يأكل مال رجل ، ويدعيه بغير علم منه ، ولم ينير ذلك ، ولم ينكره . ثم احتج أنه لم يكن عالما ، أن هذا المال له ، فله حجة . وعليه يمين بالله : ما كان يعلم أن هذا المال له .

فإن شهد شاهدا عدل : أن هذا المال له ، فله حجيته عليه . وعليه يمين بالله :  
ما كان يعلم ، ويثبت المال للآكل عليه .  
وإن شهدا : أن هذا المال ، كان لأبيه ، أو لأخيه ، أو لمن هو وارثه ، أو أوصى  
له به فلان ، أو أقر له به . فإن هذا له حجته مع يمينه : أنه لم يكن عارفا بماله ،  
أنه له .

### مسألة :

في أخوين ، ترك أحدهما حصته له ، من مال ، بحصة ، أو بنصيب شئ . وكان  
يحموزه ، ويعطيه منه شيئا ، أو لا يعطيه ، إلى أن هلك الذى فى يده المال . فإن صح  
أن رب المال ، ترك ماله ، فى يد أخيه . وعلى ذلك حازه أخوه . فحجة التارك قائمة ؛  
لأن الناس يتركون أموالهم ، فى أيدي الناس على وجره ، بوكالة ، أو عمالة ،  
أو حفظ ، وإجارة ، ومثامرة ، وغير ذلك .

وإذا لم تصح الصفة ، وصحت الأكلة ، من الهالك ، لهذا المال ، والحرز له ،  
فورثته أولى به ، حتى يصح المدعى له ، بما يثبت حجته ، على الآكل الحائز الهالك ،  
فى بعض القول .

وإذا ثبتت حجة الهالك ، بالحرز والأكل ، ولم يصح المدعى ، فشكل من  
علم حجة الهالك ، وغابت عنه حجة المدعى ، من وارث ، أو غيره ، بذلك سواء .  
وكل من علم حجة المدعى ، كان علمه عليه حجة ، من وارث ، أو غيره .

ومن علم تكافؤ الحجيتين ، فالأولى منهما أولى ، حتى يعلم أن مدعيها مبطل ،  
من وارث أو غيره .



مسألة :

أبو علي - في الآكل - إن الآكل إذا مات ، وصح أنه كان يأكل هذا المال ، بلمن من المأكل عليه ، وهو لا يغير ، فورثة الآكل أولى بالمال ، حتى يصح أنه كان يأكله بطعام ، أو هبة ، أو طعمة ، أو غير ذلك .

وإذا اختلفا ، وهما حيان ، فتحق يصح أنه كان يأكله ويستغله بمله ، وبدعيه عليه ، أنه له . وهو يسمع ، فلا يغير ، فيكون أولى به . وهذا فرق بين الحى والميت .

مسألة :

أبو سعيد - في أخوين ، كان أحدهما ، يحوز ما ترك والدهما ، وينمره دون أخيه ، إلى أن مات . هل يكون موته حجة لورثته على أخيه ، فيما ورث من أبيه ؟

قال : قد قيل في ذلك باختلاف .

قلت : فإن كان الذى فى يده المال ، بدعيه ، ويحوزه ، ويمنعه ، فى غيبة أخيه ، إلى أن مات الذى فى يده المال ؟

قال : هذه معى ، مثل الأولى .

قلت : فإن ادعاه بمحضرة أخيه ، فلم يفكر إلى أن هلك ؟

قال : إن حجة الذى لم يكن فى يده المال ، ولا أنكر دعوى أخيه عليه بمحضرة ، قد بطلت ، مع من علم ذلك منه ، فى الحكم بالظاهر .

مسألة :

فيعن أشهد أنه اشترى مالا ، من أيتام ، وحازره حتى مات . هل لأحد أن يشتريه من ورثته ، أو يزرعه لهم ؟

فإذا احتمل حلال ذلك البيع ، بوجهه ، جاز في الاطمئنانة ، إذا اطمان . وأما في الحكم ، فلا يثبت .

ومن بلغ منهم ، وعلم ببيع ماله ، بعد البلوغ ، ولم يغير ، ثبت عليه في الحكم .

وقيل : لا يثبت عليه ، إلا أن يدعى عليه ، بعد البلوغ ، فلا يغير ، أو يموت المشتري ، بعد بلوغه ، ويعلمه بالبيع ، ولم يغير ذلك .

مسألة :

وفيعن تركت ابنته لزوجها ، حقها ، بمحضرة ، فسكت ، والزوج يأكل المال ، حتى مات ، فقد ماتت حجة . والحاكم ، فلا يحكم للأب على اليتامى ، بشيء ، ولا على الورثة .

وأما فيما بينه وبين الله ، فإن أخذ ميراثه ، من حق ابنته ، إذا لم تكن تركت لزوجها حقها ، بحق ، يجب له به الترك . فذلك جائز . وما أخذ من مال اليتامى ، بلا رأى حاكم ، ولا جماعة ، من المسلمين ، فإن عليه في هذه الحجة ، أن احتسب عليه ، ما دام هذا الوالد في الحياة . فإذا مات ، ماتت حجة . ولم تكن على ورثته حجة ، لمحتسب اليتامى ، ولا لهم أيضا ، إلا أن يصبح أنه منتصب لهذا المال ظلما .

مسألة :

ومن ملك عليه ماله ، وهو شاهد ينظره ، ولا يغير ، فقيه قولان : قول : يثبت عليه . ولا حجة له ، إذا لم تكن تقيّة .

وقول : لا يثبت عليه ، ولا يقع عليه ملك . ولله كان ينظر ، ويقعجب ، من ظلم من تعدى عليه ، ومن ملك ماله دونه .

مسألة :

فيمن يأكل مالا ، ويدعيه إلى أن دخل في الآخرة ، غير أنه كان يعرف غيره . واحتج المعروف به المال ، وهو حي ، ودعا نفسه ببينة ، أن الآكل للمال ، المدعى له ، كان يقر له بالمال ، ويبرأ إليه منه ، في الصحة . وقامت بينة ورثة الآكل المدعى : أنه كان يأكل المال ، ويدعيه على هذا الحق ، بحضوره . ولا يغير حتى مات . فأراه لورثة المالك ، وهم أحق به ، لأكل صاحبهم المال ، وادعائه على الآخر ، وهي حي ، حتى مات .

ومن الضياء : فيمن كان في يده مال ، أكله عشر سنين ، أو أقل ، أو أكثر . وأهل المال شهود ، لا يغيرون ، ولا يفكرون . فالمال الذي هو في يده ، إلا أن يقيم أهله البينة : أنهم قهرروا ، أو ظلموا ، أو خافوا . فإن قامت بذلك بينة ، فالمال لهم .

مسألة :

ومنه : إذا شرط رجل خوص نخلة ، وادعاه ، بحضور شاهدين عدلين ، ورجل قائم . ثم إن القائم سكّت ، فإنها تثبت للذي شرطها ؛ لأن الآخر ، لم يغير دعوى المتصرف فيها .

مسألة :

وإذا سكن رجل دار رجل أياما ، ثم مات فيها ، وخلف بنيه فيها . فقالوا :  
دار أئبنا ، تركها لنا .

وقال الرجل : هي داري ، وإنما أجرتها ، فإنها تثبت لبني الهالك ، من بعده ،  
إلا أن يأتي الرجل ببينة : أنه أجرها الهالك .

مسألة :

أبو علي - فيمن أشهد لأجنبي - : أن كل مال له ، فهو لفلان ، بحقه عليه .  
ثم أكله دمرأ ، إلى أن مات . ثم طلب المشهود له .

قال أبو علي : الأكلة للمال لا تضره ، حتى يأتي ببينة تشهد أنه كان عالما  
بالتضاء والمشهد ، يأكل المال بملكه ، ثم لا شيء له . وليس عليهم أنه كان يأكله ،  
ويدعيه . إنما الادعاء على الحي .

\*\*\*

## باب في حكم ما يثبت من الإحداث في الأموال

بإدعاء وغير ادعاء

مات أحدهم أم لم يموت

فيمتحن حشى كرمه ، على أرض غيره ، ولم يظهر من صاحب الأرض تفكر ،  
إلى أن مات صاحب الكرم ، فأراد الوارث أن يحشى ، كما قد حشى الهالك من  
الكرم ، في الأرض ، فلا يصرف عندى ، إلا بحجة لصاحب الأرض .  
ولا يريد الوارث أن يحشى في مال هذا ، إلا بحجة . ويثبت ما قد ثبت ، ويصرف  
عنه ما زاد من الكرم .

مسألة :

فيمتحن أحدث على رجل ، مجرى في ماله . ومات صاحب المال ، فطلب ورثته  
إلى المحدث : أن يزيل حديثه عنهم . واحتج بموت الهالك : أنه لم يفسر عليه .  
هل يكون موت صاحب الأرض ، يثبت المحدث حجة ؟  
قال : لا يبين لى ذلك . وعليه أن يزيله . وإنما يثبت الحدث ، إذا مات  
المحدث له ، حتى يصبح باطلا .

مسألة :

قال ابن الأثرم : إن الفسل والبناء على الرجل ، إذا فسل الرجل ، وبني على  
رجل ، فهو بمنزلة الادعاء على الرجل ، ويقوم مقام الادعاء .  
قال غيره : نعم .

وقول : إن البناء والفصل ، ليس بمنزلة الادعاء ، إلا بموت المحدث  
أو المحدث عليه .

وقول : حتى يموت المحدث . وأما المحدث عليه ، فلورثته الحجة على المحدث .

مسألة :

أبو جابر - في رجل ، كان يسلك في أرض رجل ، إلى مال له ، حتى مات ،  
وأراد الورثة ، أن يسلكوا حيث كان ، يسلك أبوهم ، فمنهم أصحاب الأرض .  
فإذا صح أن أباهم ، كان يسلك فيها ، حتى مات . وذلك يعلم صاحب الأرض ،  
وهو لا ينكر ، أن لم أن يسلكوا ، حيث سلك أبوهم ، إلا أن يصح ، أنه كان  
يسلك بعارية .

مسألة :

ومن أحدث على رجل حدثا ، ثم رفع عليه . وطلب المحدث : أن يرفع إلى  
القاضي .

وقال الآخر : أخرج المحدث ، ثم يرفعان ، فليس عليه أن يخرج حدثه هذا ،  
إذا ادعاه ، أنه إنما أحدث في ملكه ، ويرفع بينهما إلى الحاكم . فإن أنكر صاحب  
الحدث ، فلا يقف معهم ، حتى يصح معه الحدث ، بشاهدي عدل ، ثم يأمره بذلك ،  
بعد أن يحتاج عليه ، في ذلك ، فلا يكون معه حجة .

## باب فيما يجوز التصرف فيه والانتفاع فيه

ومنع المدعى له

وما أشبه ذلك

الحسن بن أحمد - فيمن يقال له في موضع : إنه مما خلف والده ، ولم يدركه في يد والده ، ولا أحد يدعيه .

فإذا لم يكن في يد والده ، لم يجز له ، أن يعرض له ، إلا أن يخبر ثقة ، أو يكون في يد أحد ، ويقر له به ، أو شهرة قائمة ، لا يدنمها دافع ، ولا معارض . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : من خلفه والده يتما ، ولم يكن يعرف ماله ، إلا أن تخبر والدته والقوام ، ولم تخبره الثقة : أنه له حلال . وكفى بشواهد الشهرة ، مع اطمئنان القلب إلى ذلك ، وارتفاع الريب منه ، حجة له وعليه ، فيما يعرض من مثل هذا . فإن عارضه معارض فيه ، لم ياتفت إلى ذلك ، بعد أخذه ، كل هذا . وهذا سبيل لا يطاق ، على كثير من الأموال ، إلا به .

مسألة :

وقيل - فيمن ورث مالا من أبيه ، أو غيره ، من الأصول والحیوان ، والعبيد ، نادى رجل شيئا منه . هل له منعه ومجاهدته ، حتى يقتل أو يقتل ؟

قال : إذا استحق به هذا المال ، وأنه من الحق الذى لا يختلف فيه ، كان له أن يدفع عنه بحجة الحق ، ويجاهده عليه ، على وجه الحق بالظاهر ، حتى يعلم غير ذلك .

وكذلك إن اشتراه ، بوجه حق . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى مالا ، قد أكله عليه هالك . ولم تكن معه بيعة ، وأراد أخذه بلا بيعة . فأنه الوارث ، أو محاسب الأيتام . أما الوارث ، فإذا قامت حجة المالك بالحق فيها ، لا يختلف فيه . وغالت عنه حجة المدعى ، واحتمل كذبه وصدقه ، فأرجو أن له أن يمنع ماله ، بحجة الحق . وليس للمحجوج أن يقاتل على غير حجة . ومن علم كعلمه ، وأعابه بالحق على إقامة حجته ، وإبطال حجة المدعى ، حتى يعلم غير ذلك .

وكذلك المحاسب الأيتام عندى ، مثل ذلك . وعلم المرء حجة له وعليه . وقلت : لو كان لا يمسلم ، أنه له ، إلا باطمئنان قلبه إليه ، منذ كان معه ، قبل هذا ، وهو ثقة . هل له ذلك ؟

فمى - أنه إذا لم تصح الحجة ، فى الحكم ، ببطلان حجة الهالك ، الأكل للمال ، الحائز له ، إلا بدعوى المدعى . وهو ثقة ، أو غير ثقة ، فالحكم أولى من تصديق المدعى ، فى الحكم .

وأما فى الاطمئنان ، فلا أحب لمسلم ، أن يدخل فى حال ، فيه شبهة ، بحكم الاطمئنان ، تعارضه فى ذلك ، إلا أن يلزمه ذلك ، بما لا بد له ، من وجوب



الدخول . وربما كان حكم الاطمئنانة ، في الواسع الجائز ، أطيب للمسلم ، وأشد عليه ، من حكم القضاء ، فيما يعارضه ، في أمر دينه .

وقلت : هل لأحد ، ممن لا يعلم أن له فيه شيئاً إلا بدعواه ، مع اطمئنانة قلبه ، وأن له فيه ، إلا أنه يعلم أنه كان في يد الآخر بحوزه ، ويمنعه ، إلى أن مات في الظاهر ، أن يدخل فيه معه ، يعمل ، أو أخذ شيء ، من غير أن يحضر بيعة ؟

فمضى : أنه إذا لم يشك في صدقه ، واحتمل صدقه عنده ، ولم تنم عليه حجة ، في حكم العدل ، فبردها ، أنه لا يضيق عليه ، في الاطمئنانة — على بعض ما قيل .  
مسألة :

ومن باع لرجل أرضاً ، وخلا له مقدار مئة ، ثم جاء البائع إلى المشتري . فقال له : هذه الحفرة التي في هذه الأرض ، ليس هي لي .

فإن كان اشترى منه أرضاً ، في يده يعلمها المشتري ، في يد البائع ، يمنعه ويدعيها ، ولا أحد يغير ذلك ، ولا يفكره . ولا يدعى فيه دعوى ، فقد ثبت البيع . ولا يقبل قول البائع ، بعد ذلك .

مسألة :

في امرأة ، لها مال ، كانت تباع منه . فلما هلك ، جاء من كان يشتري منها ، فادعى شيئاً ، لم تقل هي في حياتها : إنها باعته ، فحائز لورثتها مغازعة ، بعد موتها ، ما لم يكن في يد المشتري . ولا صح البيع فيه ، بإقرار ، ولا بيعة . وعليهم البين . فإن ردوا إليه البين ، فحائز ، أن يحلفوا . وكل ما صح ، أنه مما خلفته ، ولم يصح بيعه منها لأحد ، فلا ورثة المغازعة فيه . وما كان في يد الناس ،

لا يصح أنه خلقته ، فليس لهم التعرض به . ولا لأحد يدعيه لنفسه ، حتى يصح أنه خلف عليه . ومتى طلب من الورثة ، ما هو معروف له ، مع الناس ، جاز ذلك ، ما لم يكن وهب ، أو ترك بطيبة نفسه . والله أعلم .

#### من الضياع :

وإذا ورث الصبي أباه ، ثم بلغ ، فأخبره الناس بمال : أنه مما خلف أبوه ، فأكله . ثم نازعه فيه رجل ، وادعاه ولا بينة مع أحدهما . ولا كان المال ، قبل قبض الغلام له ، في يد أحد ، يقر له به . ولا حاكم في البلد ، يحكم بينهما . فلا أرى للغلام ، أن يمنع من هذا المال أحدا ، ولا يسلمه إلى أحد . ولا يأكله حتى يعلم ، أنه كان في يد أبيه ، أو يخبره ثقة أنه كان في يد أبيه ، أو يكون في يد أحد ، فيقر له به ، أو يدفعه إليه . وإلا فلا يتعرض له .

فإن مات أبوه ، وهو صبي ، لا يفعل ثم عقل ، وهو يأكله . ولا يعرف كيف أكله ، ولم يعارضه فيه أحد ، بعد أكله ، فهو أولى به . ولا أرى عليه بأسا ، في أكله .

فإن عارضه فيه معارض ، بعد أكله إياه ، على هذا الوجه . فما أرى عليه بأسا ، أن يمنع من عارضه ، حتى تصح له بينة ، بما ادعاه . فإن استحللته ، فإنه يحلف : ما يعلم لهذا المدعى حقا ، في هذا المال .

#### مسألة :

ومن قال لعامله : أرض بني فلان التي هي قرب أرضي ، والمال الذي لبني فلان ، قرب مالي ، أخلطه بمالي ، فإنه لي ، أو قد اشتريته من عقدم ، أو قايضتهم

به ، فلا يجوز للمعامل ، أن يفعل ذلك ، إلا أن يكون قد علم ذلك ، أو يكون الذى قد قال له ثقة .

ومن سمع أن فلانا ، وقع له ، من مال أبيه موضع كذا . فإن كان فى يده ، وحازه ، فلا بأس بالشراء منه .

مسألة :

وإن قال ثقة : إنه قد صح معه : أن فلانا قايض فلانا بـماله ، أو اشتراه منه ، وإني أستحل شراؤه من عنده . وصاحب المال الذى يقول هذا الولي : إنه قد باعه ، أو قايض به يقول : مالى أعطيته ، على غير حق فأما الولي ، فهو على ولايته . وأما المال ، فلا يجوز شراؤه منه .

مسألة :

ومن أقام وكيلًا ، يشتري له من القوى ، الأصول والحیوان . فقال له هذا الوكيل : إني قد اشتريت لك مال فلان ، بكذا من الثمن . وأنكر صاحب المال أنه ما باع ماله ، فالقول قول صاحب المال . وعلى الوكيل البيعة العادلة ، ولا تقبل دعواه فى أموال الناس ، فى الحكم ، إلا بصحة ، أو يقر بذلك البائع .

وكذلك إن كان المدعى عليه الشراء ، قد مات ، فأنكر الورثة ، أن أباهم ، ما باع ماله ، ولا أزاله عن نفسه ، إلى أن مات . فلى المدعى ، البيعة بالشراء بالحكم . والمال فى الأصل لربه ، ولورثته ، حتى يصح للشراء . وعلى الورثة اليمين ، لهذا الوكيل : أن هذا المال خافه عليهم والدم . ولا تثبت عليهم حجة بالدعوى ، إذا

كان المال يعرف لهم، أو لوالدهم، لم يعلم زواله، يبيع، ولا إقرار، إلا أن يصح أنه كان في يد المشتري، في حياة والدهم، يحوزه ويدعيه، لمن اشتراه له بحضرة صاحب المال وهو يقول ذلك. ولا ينكر. فهناك ثبتت عليهم الحجة. وأما بنير صحة، فلا تثبت عليهم حجة.

وإن كان هذا المال، في يد الوكيل، يحوزه ويشعره ورب المال حاضر، والورثة. وهو يدعى الشراء، ولا يغير عليه ذلك، ولم يجب عليه، ولا الموكل، رد غلة.

وإنما استحقوا المال، في الحكم، عند المفاضة، حين لم تقم حجة الشراء، فاستحقوه، في الوقت بالحجة، من يد الوكيل. فلم يكن رد غلة. وإنما يرد الغلة الغاصب. وإذا لم يصح النصب، لم يكن رد غلة.

وإن صح للمشتري حجة، أو كان في يد المشتري، أو المشتري له، يدعيه لنفسه. فقال ورثة المالك: إن أبانا خلف هذا المال، وما باعه.

قال الذي بيده المال: إن هذا مالي، وفي يدي. ولا أعلم لكم فيه حقا، كان على الورثة البينة - ها هنا - أن المال لهم، خلفه عليهم والدهم، ما يعلمون أنه زال إلى هذا الذي هو في يده. ويدعيه.

فإن سمحت بينة، حكم لهم به، وإلا فيمين الذي في يده: أنه له، ما يعلم لهم حقا، من قبل ما يدعون، أن والدهم خلفه عليهم.

مسألة:

ومن اشترى مالا، في بلد. وهو غير ساكن له، فوصل إليه رجل، فعرض

عليه نخلة . وقال : النخلة لي ، فاشتريها مني . وهو لا يعرف النخلة ، ولا يراه يحوزها إلا ما يقول أهل البلد : إن النخلة له . وليس فيهم ثقة ، فجازئ شراؤها منه ، على ما قيل عن بعض الفقهاء ؛ لأن الشهرة إذا لم يكن لها دافع ، صحت . فإن اشتراها وحازها ، ولم يعارضه فيها أحد ، فهي له . وعلى من ادعاها البينة - على قول من أجاز شراؤها .

قال - وأظنه الفضل بن الحواري - : فإن كان بائنها ، قدم مات ، وجاء أحد بعد موته يدعيها ، فعليه البينة . وعلى المشتري اليقين : ما يعلم له فيها حقاً ، من قبل ما يدعى . وليس على المشتري أن يعلمها ، بغير صحة . والبيع مع الدعوى بد .

#### مسألة :

ومن ترك والده مالا . فقال الناس : إنه غصب . فليس عليه أن يسأل الناس ، عن هذا المال . كذلك من ترك والده له مالا ، فصحب معه ، أن ذلك المال كان غصباً ، في يد والده . وهو له حلال . لعله والده أخذه بحله ، سواء كان والده معه في اللولاية ، أو لم يكن .

#### مسألة :

أبو إبراهيم : ومن قال : أظنيت هذه النخلة ، من فلان . أو اشتريتها من فلان . ولا يصح ذلك عندك . فإن كانت هذه النخلة ، في يده ، يأكلها . ولا يفازع أحد فيها ، ولم تمكن فيه ربيعة ، فهو أولى بها ، حتى يقين غير ذلك .

وإن كان أمر فيه شبهة ، فالقنوه أحب إلينا .  
فإن قال : ماله هذا حرام ، أنه ليس بذلك بأس ، على من يسمعه ، حتى يبين  
الحرمه . ولأن سماعه بمد ذلك ، أن يشتريه منه ، وينتفع بما أعطاه منه .  
وكذلك لو ارثه أخذه ، حتى يبين أمره .  
وكذلك لو قال : هذا المال ليس لى ، لم يضره ذلك ، إلا أن يسميه به ،  
لأحد من الناس بعينه .



## باب الدعوى فى البيوع والتمن

من الاثر

زعموا أن رسول الله ﷺ أنه رجلان بينهما بيع سيف . فقال أحدهما :  
أخذته بكذا . وقال الآخر : بعته بكذا ؛ فأمر البائع أن يستحلف ، ثم يخبر المبتاع .  
إن شاء أخذ ، وإن شاء ترك .

قال الربيع : الله ورسوله أعلم . إن كان النبی ﷺ قد قاله ، فهو كما قال .  
فأما الفقهاء ، ففوضوا على أن القول قول من كانت السلمة فى يده . وإن كانت  
فى يد المبتاع ، فالقول قوله ، إلا أن يحجى . هذا بيينة ، غير ذلك .  
قال غيره :

وقول : إن كانت السلمة التى تبايما عليها ، فى يد البائع ، لم يقبضها المشتري .  
فالقول قول البائع ، مع يمينه ، إلا أن يحجى المشتري ببيينة ، على ما يدعى .  
فإذا حلف على ذلك البائع ، جبر المشتري ، إن شاء أخذ وإن شاء ترك .  
وإن كانت السلمة ، فى يد المشتري ، فالقول قوله ، فيما يدعى مع يمينه .  
وإذا حلف ، قيل للبائع : إن كانت لك بيينة ، على ما تدعى . وإلا ثبت  
البيع للمشتري . ولك الخيار بين أخذ التمن وتركه .  
وقول : بدعيان جميعا بالبيينة ، على ما يدعيان .  
فإن جاء أحدهما ببيينة ، فهو أولى . وكان القول قوله ، مع يمينه ، على  
ما يدعى .

وإن أتى كل واحد منهما ببينة فالبينة بينة المدعى الأكثر . وهو البائع .  
وإن لم يأت أحدهما البينة ، تحالفا على ذلك . وانتقض البيع ؛ لأن المشتري  
مدع على البائع . والبائع مدع على المشتري . وكلاهما مدع .

وكذلك إن ادعى أحدهما : أن ثمن السلعة ، كان دنانير ، والآخر يدعى :  
أنها دراهم ، أو ادعى أحدهما ، أنها دراهم . وادعى أحدهما : أنها عروض ،  
أو حب ، فالاختلاف واحد .

وكذلك إن ادعى أحدهما : أن الثمن كان دراهم من نوع . وقال الآخر :  
من نوع آخر .

وقول في هذا : إنهما متدعيان ، يتكذيب بعضهما بعضا . فيدعى كل واحد  
منهما بالبينة ، على ما يدعى .

فإن صح لأحدهما بينة ، وإلا تحالفا ، في هذا خاصة ، وانتقض البيع .

\* \* \*



## باب الدعوى فى الكفالة

وإذا ادعى رجل إلى رجل ، كفالة بنفس ، أو مال . وأنكر الآخر .  
فعلى مدعى الكفالة البينة .

فإن لم تكن البينة ، فعلى المنكر اليمين .

فإن حلف برىء . وإن نكل عن اليمين ، لزمته الكفالة .

مسألة :

وإذا أقر السكفيل بالكفالة، وادعى أنها ودیة ، وبرىء منه ، كان السكفيل  
هو المدعى ، والمسكفول له ، هو المدعى عليه .

ومن قال لرجل : قد ضمت لك ، على فلان ، على فلان ، بمائة درهم ،  
إلى شهر . وقال المضمون له : لا . ولكن هى حالة .

قال أبو محمد : فالقول قول الضامن .

قال غيره : نعم ؛ لأن الغمان قد يكون إلى أجل ، وإلى غير أجل . والبيوع  
حالة ، حتى تعلم أنها إلى أجل .

\*\*\*

### باب الدعوى فى الهبة والصدقة

فيمن تصدق بمال على رجل ، ثم رجع فيه . وقال : إنما فعلت ذلك ، فى حد غضب .

قال : ليس له ذلك . وعليه البينة : أنه إنما فعل ذلك ، فى حد غضب منه .

مسألة :

وفيمن أهدى إلى رجل هدية . ثم ادعى أنه إنما أهدى إليه ، ليكافئه . فقال من قال : القول قوله مع يمينه . وعلى المهدى إليه : أن يرد عليه هديته ، أو يعطيه قيمتها .

فإن كانت الهدية قائمة ، فعليه أن يرضيه . ولو شاء بأضفاف قيمتها ، فعليه أن يعطيه حتى يرضيه .

وإن كانت قد تلفت ، فإما عليه قيمتها . وسواء ذلك ، كان المهدى غنيا ، أو فقيرا .

وقول : يعتبر ذلك . فإن كان مثل المهدى ، فى العرف ، إنما يهدى إلى المهدى إليه ليكافئ ، كان عليه فى الحكم ، أن يكافئه . وإن كان ليس بمثل ذلك يهدى ، ليكافئ ، فى التعارف . فليس له عليه حكم ، بمكافأته . ويستحب له أن يكافئه .

وقيل : لا يحكم بها ، على حال . بل يستحب .

مسألة :

فيمين دنع إلى رجل دراهم . وقال له : هذه هدية لك ، من عند فلان ، فأذهبها .  
ثم جاء فلان . فقال : أعطني دراهمي ، فإنه يأخذها من الذي أذهبها .

مسألة :

وإن دنع إليه دراهم ، يتصدق بها . ثم جاء يطلبها . فقال : أمرتني أن أتصدق  
بها ، فأناكر . فالقول قول صاحبها . وعلى المتصدق البينة : أنه أمره أن يتصدق  
بها . وعلى صاحبها اليمين . ما أمره بذلك .  
وقيل : للقول قوله ؛ لأنه في الأصل أمين .

\*\*\*

## باب الدعوى فى القرض والأمانة

وإن ادعى قَبِلَ رجل دراهم قرضا . فقال الآخر : ائتمنى ، ولم تقرضى .  
قال : هى أمانة ، إلا أن تكون له بيعة : أنه أقرضه .  
قال أبو عبد الله : القول قول مدعى القرض ، مع يمينه ، إلا أن يقيم الآخر  
بيعة .

وقيل : يدعى كل واحد منهما بالبيعة ، على ما يدعى .  
فإن قامت لأحدهما بيعة . وإلا خلف كل واحد منهما ، على ما يدعى .  
وقيل - للذى يدعى الأمانة - : سلم إليه أمانته .  
فإن ادعى ضياعها : بعد أن أقر : أنها فى يده أمانة ، لم يقبل قوله ، فى ذلك .  
مسألة :

اجتمع رجلان إلى أبى عبد الله : فقال أحدهما : هذا وضع لى فلان عنده  
جرايا .

قال : ما تقول ؟

قال : نعم .

قال : ادفع إلى فلان هذا .

قال : أو قال لك : هذا الجراب ، لهذا الرجل ؟

قال : لا . إنما قال : سلمه إليه ، فلم ير له شيئا .

وإذا قال المستودع : قد دفعت ، وأنكر الآخر .

فإن كان استودعه ببيعة ، فعلمية البيعة : وإن لم يكن أشهد عليه ، فيميته .  
والله أعلم .

والاختلاف في باب الحكم في الأمانة .

مسألة :

ابن جعفر : ومن ادعى أنه استودع رجلا ألف درهم ، أنكر الرجل ، فأقام  
عليه البيعة . فلما حكم عليه جاء بشاهدين : أن اللصوص أخذوها . فعلى الحاكم ،  
أن يسأل الشاهدين . فإن شهدا : أنها سرقت ، من قبل الوقت ، الذي أنكرها  
فيه ، مع الحاكم . فقد برىء ، ولم يكن معه له ، كما قال .  
وإن قال : إنها سرقت . من بعد الوقت الذي أنكرها فيه ، فهو لها ضامن ؛  
لأنه كان لها غاصبا - حين سرقت .

مسألة :

فإن دفع إلى رجل دراهم ، يشتري له بها شيئا ، ويأتيه به . فقال المؤمن :  
إنما دفعتها إلي . وأمرني أن أدفعها إلى فلان . وقد دفعها إليه . فاقول قوله ،  
لأنه أمين . وعلى صاحب الدراهم البيعة ، بما ادعى عليه : أنه خالفه ، فيما أمره .  
وإلا فإنما على الأمين يمين .

وكذلك إن قال : أمرني أن أشتري . وقد اشتريت ، ودفعته إليه . فاقول  
قوله ؛ لأنه أمين . وعليه اليمين .

وإن قال صاحب الدراهم : انتمتلك عليها .

وقال الأمين : أمرتني أن أشتري لك منها . وقد اشتريت ، وسلمته إليك ،  
فأنكر ، كان ضامنا .

مسألة :

فإن دفع الأمين الأمانة بكتاب ، فأنكره المؤمن . وقال : إنما كتبت كتابا  
ضعيفا . فإن لم يقل : إنه كتب ذلك الكتاب ، فالدول قوله : ويسلم إليه حقه .  
ويتبع هذا الذي جاء إليه بالكتاب ، بما دفع إليه .

وإن أقر أنه منه . وقال : كتبت إليك كتابا ، فيه ضعف ، لم يكن له على  
الدافع شيء . وقد برى من حقه . ولا ينظر إلى قوله : بضعف الكتاب .

\*\*\*

## باب دعوى النسب

وما سمع من ذلك

وإذا ادعى الرجل على الرجل : أنه أخوه لأبيه وأمه ، فجدد ذلك ، فقدمه إلى القاضي ، فأراد أن يتسبم عليه للبينّة بذلك ، فإن القاضي يسأل المدعى : أله قبله ميراث يدعيه ، من قبل أبيه ، أو من قبل أمه ؟

فإن أنكر أنه قبل له ميراث ، قبل بينته ، وجعل أخاه خصما . وقضى بأنه أخوه لأبيه وأمه عليه وعلى جميع الإخوة ، دون قرابته .

وإن قال : ليس لي قبله حق ، إلا أني أريد أن أثبت نسبي ، لم تسكن بينها خصومة ؛ لأن الأخ المدعى عليه لو أقر أنه أخوه ، لم ينفعه ذلك . ولم يكن أخاه ، بإقراره ذلك .

مسألة :

ولو ادعى أنه ابن لرجل ، والأب ينكر ذلك . فأقام عليه البينة ، قبلت بينته ، وقضيت بأنه أبوه .

مسألة :

وكذلك لو ادعى رجل : أنه زوج امرأة ، فأنكرت ، أو ادعت أنه زوجها ، فأنكر ، قبلت بينهما .

مسألة :

وكذلك لو ادعى رجل : أنه كان عبداً لهذا الرجل العربي ، وأنه أعفته ،

فهو مولاه . فأنكر الرجل العربى ذلك . وقال : لم يكن لى عبدا قط ، ولم أعتقه .  
فأقام المولى البيدة ، على ما ادعى ، قبلت ذلك منه .

وكذلك لو أن الرجل العربى ، ادعى أن هذا كان عبدا له ، وأنه أعتقه .

وقال الآخر : لم أكن عبدا له ، ولم يعقنى ، قبلت بيعة الرجل ، على ذلك  
العبد ، وجعلته مولى له .

وإن لم يكن يدعى عليه مالا ، ولا يشبه هذا الأخ والعم والعمة والأخت والخالة  
وابنة الأخ وابنة الأخت وكل ما نسب ، ماعدا الولد والزوجة والزوج ومولى  
العقاقة ، فإنى أقبل بيعة هؤلاء ، على ما يدعون ، وأثبت ذلك ، وإن لم يكونوا  
يدعون مالا .

#### مسألة :

ولو أن صبيا صغيرا ، فى يد رجل ، لا يغير من نفسه ، يزعم الرجل الذى  
هو فى يده : أنه القبطه ، فادعته امرأة حرة الأصل ، وأقامت بيعة : أنه أخوها ،  
جعلته أخاها ، وقضيت بينهما ، وذهبت إليهما ، لأن هذا حق . ألا ترى أنى لا آخذنه ،  
من يد الذى القبطه ، حتى يثبت أنها أخته . فلذلك جعلتهما جميعا ، فى إثبات  
نسبه .

#### مسألة :

وكذلك لو ادعى الذى هو فى يده : أنه عبده ، فأقامت المرأة البيعة : أنه  
أخوها ، حر الأصل ، قضيت بأنه أخوها ، وقضيت بعتقه .



مسألة :

ولو أن رجلا من العرب ، ذلك وله ابن ، فادعى رجل أنه كان عبدا لأبيه  
وأنه أعتقه ، فأنكر ذلك الابن ، جملة خصما ، وقضيت بإثبات الولاية ولا يشبه  
هذا النسب .

مسألة :

وكذلك لو أن المعتق مات وترك ابنا وابنة ، فادعى ابن العربي : أنه أعتق  
أبا هذا الابن ، وهذه الابنة ، وأنهما مولياه . فيجحد ذلك الابن والابنة ، فيأبى أقبل  
البينة ، في هذا ، وأجمله خصما ولا يشبه هذان الرجلان ما قبلهما ؛ لأن هذا  
لو تصادقا عليه ، ثبت الولاء في أحكام الولاء .

مسألة :

ولو أن امرأة ، ادعت أن رجلا ابنها ، وهو يجحد ذلك ، فأقامت عليه  
البينة ، قبلت بينتها ، وقضيت بأنها أمه ، وإن لم تدع قبله ميراثا ، ولا نفقة .  
وكذلك لو ادعى الرجل ابنها ، وهي تجحد ذلك ، فأقام البينة ، قضيت بأنه  
ابنها ، وجمعتها أمه ، وإن لم يدع قبلها حقا ، من ميراث ولا غيره . ولا تشبه الأم  
في هذا ، الأخ والأخت والعم والعمة ؛ لأن الأم يثبت نسبها منها .  
وأما الأخ والأخت ، فلا يثبت بينهما وبينه ، حتى يثبت من غيره .

مسألة :

ولو إن امرأة ادعت على رجل : أنه ابن ابنها ، والرجل يجحد ذلك ، فيأبى  
أسأل المرأة : هل تدعى قبله ميراثا ، أو نفقة لحاجة ؟

فإن ادعت ذلك ، فإنه خصم . وإن أقامت البينة : أنه ابن ابنها ، قضيت  
بأنه ابن ابنها ، وقضيت لها بالنفقة والميراث ، وإن كان أبوه ميتا .  
وإن جاء الأب من غيبته ، فأنكر ذلك ، لم يلتفت إلى إنكاره ، لأنى قد  
قضيت ببينة .

وإن قالت الجدة : مالى قبله ميراث ، ولا أطلب إليه نفقة . وإنما أريد إثبات  
النسب ، لم أقبل ببنيتها . ولم أجمله خصما ، إن كان أبوه حيا ، إذا كانت تريد  
أن تثبت نسبه من أبيها . وليس يخهم فى ذلك إلا الحق ، يثبت ، إذا كان الذى  
يطلب إثبات النسب ، إنما يطلب إثباته فى نفسه . مكتوب فى المعقبر كلهم  
خصماء .

\* \* \*

## باب الدعوى فى الولد

### والإقرار به

وإذا كان الولد صغيرا ، فى يد رجل ، يدعى أنه عبده ، فالتول قوله .  
وإذا كان العبد صغيرا ، لا يتكلم ، فهو بمنزلة الثوب .  
فإن ادعى آخر : أنه ابنه ، فهو مدع . وعليه البينة .  
فإن أقام البينة : أنه ابنه ، ولم يردوا على هذا ، فإنه يقضى به . ويلحق نسبه ،  
ويحمل حرا ، من قبل النسب ، ائدى شهدوا به .  
وكذلك لو كان المدعى أباً من أهل الذمة ، إلا أن يقيم الذى فى يده البينة ،  
أنه ابنه ، فإنه يقضى ببينة الذى هو فى يده .

### مسألة :

وإذا كان الصبي ، فى يد رجل ، فادعاء آخر : أنه ابنه ، وأقام على ذلك البينة :  
أنه ابنه ، من امرأته — هذه ، فإنه يقضى به له . ويكون ولد المرأة أيضا ، إن  
جحدت الأم .

وكذلك إن جحد الأب ، وادعته الأم .

### مسألة :

وإذا كان الصبي فى يد رجل ، فادعاء آخر ، أنه ابنه ، من امرأته ، وهما حران .  
وأقام الذى فى يده البينة : أنه ابنه ، وهو حر ، ولم تنسبه البينة إلى أمه ، فإنه يقضى به  
للمدعى ؛ لأن نسبه قد ثبت من أمه .

مسألة :

وإذا كان الصبي لقيطاً، في يدرجل، ادعاء رجلان. وأقام واحد منهما البينة:  
أنه ابنه، ولد على فراشه، من امرأته هذه، فإنه يقضى به لهما جميعاً. ويجمل  
ابن الرجلين. ولو وقت كل واحد منهما وقتاً. وكان أحد الوقتين، قبل صاحبه،  
فإنه ينظر إلى الصبي، وإلى الوقتين. فإن كان مشكلاً، فإنه يقضى به لهما جميعاً.  
وإن كان مشكلاً، في أحد الوقتين، وهو أكبر من الآخر، أو أصغر.  
وذلك بين واضح، فإنه يقضى به للمشكّل، وتبطل بينة الآخر.

مسألة :

ولو أن رجلاً وامرأته، في أيديهما صبي. فقال الرجل: هو ابني من فلانة،  
لغير امرأته.

وقالت المرأة: هو ابني من زوجي فلان، لرجل آخر، وهو غائب. وأقام كل  
واحد منهما البينة على ذلك، فإنه يجمل ابن الرجل من المرأة، وابن المرأة  
من الرجل.

مسألة :

وإذا كان الصبي، في يدرجل، لا يدعيه. وأقامت المرأة البينة: أنه ابنها،  
ولدته. وأقام الرجل البينة: أنه ابنه، ولد على فراشه. ولم يسموا أمه، فإنه  
يجمل ابن الرجل، وابن المرأة.

وكذلك لو كان في يد المرأة، أو كان في يد الرجل، فإنه يجمل ابنهما جميعاً.

مسألة :

ولو أن ذمياً، في يده عبد، فادعاه مسلم: أنه عبده، ولد في ملكه، وأقام على ذلك البيعة، من أهل الذمة. وأقام الذمي، الذي العبد في يديه بيعة، من أهل الإسلام: أنه عبده، ولد في ملكه، فإنه يقتضى به للذمي . ولو كانت بيعة الذمي، من أهل الذمة، فإنه يقتضى به للمسلم .

مسألة :

ولو كان في يد رجل، فأقام المسلم البيعة من المسلمين: أنه عبده، ولد في ملكه، فإنه يقتضى به بينهما نصفين .

مسألة :

ومن تداعيا في طفل، في أيديهما . أحدهما يدعيه ولدا، والآخر يدعيه عبدا . فأقام كل واحد منهما البيعة، فالبيعة بيعة الحرية، في قول أصحابنا، مع من وافقهم من مخالفهم .

فإن عدمت البيعة، وإلحفل في أيديهما جميعا . فنحكم أصحابنا، في ذلك الرد، فيما يحول إلى الأصل . وهو الحرية، والعبودية تحدث . وقد يجوز أنه ولد للمدعى أنه ولده . وهو ولد أمة المدعى العبودية، إلا أن الأصل والأغلب الحرية . فإن تسكّات البيعات، كان الرجوع إلى الأصل، فيما يحول . وهو الحرية .

مسألة :

في صبي، في يد رجلين، يدعيانه جميعا . ولا يصح أحدهما على ذلك بيعة، أن

يكون أمره موقوفاً، ويؤخذان بنفقته وكسوته إلى بلوغه . فإذا بلغ فأيهما أقر :  
أنه أبوه، كان القول قوله، إذا لم يكن ذلك من وطء امرأة واحدة . فإنما هما يدعيانه  
فيما بينهما . كل واحد منهما ، من امرأته ، أو من امرأة واحدة . ولا يصح لهما  
في ذلك ، ما يكون فيما بينهما ، يدخل لهما ذلك ، في نسب يحتمل أن يكونا أبويه جميعاً ،  
إذا لم يصح ذلك لهما ، ولم يقداعيا . فقد صرح أنه ابن أحدهما ، أو ابن غيرها ،  
لأنه لا يمكن أن يكون ابنهما جميعاً ، من امرأتين .

فإن مات الولد، لم يحكم لهما، ولا أحدهما منه بميراث، إذا مات، قبل أن يبلغ،  
ويقر بأحدهما .

فإن مات أحد الرجلين، أوقف للصبي ميراثه إلى بلوغه . ويكون وارثاً مع  
الورثة ؛ لأنه أقر : أنه ابنه خالص .

وكذلك إن مات الرجلان جميعاً . فإذا بلغ ، فبأى الأبوين أقر : أنه أبوه ،  
حاز الميراث منه .

قال غيره :

يخرج في معنى هذا القول : أن الصبي إن مات ، قبل بلوغه ، بعد موت الرجلين ،  
لم يكن له ميراث من أحدهما ؛ لأنه لا يرث معه ، إلا بإقرار بعد البلوغ .

وإذا لم يثبت له ميراث ، رجع المال إلى ورثة الرجلين ، أو أحدهما ، إذا مات  
قبله ، ومات الصبي قبل بلوغه .

قال : ويخرج هندی ، على معانى بعض القول : إن إقرارهما به جائز عليهما ،  
إذا احتمل أن يكون ابنا لهما ، بمعنى من المعانى ، ما لم يقر به ، من وجه لا يجوز  
أن لا يحتمل أن بدرك ذلك . ولا يجوز عليه هودءواهما ، إلا أن يقر بذلك ،  
بعد البلوغ .

\*\*\*

## باب فى دعوى المرأة لولدها

### النسب إلى أبيه

فى امرأة معها طفل ، ادعت على رجل : أنه والده ، وأنكر ، دعت بالبينة .  
فإن عجزت البينة ، فلا يمين عليه ، فى النسب ، ولا يمين عليها ؛ لأن النسب  
لا يمين فيه . والولد يلزمها هى ، حتى يصح على غير هذا .

\* \* \*



### بَاب فِي دَعْوَى مِيرَاثٍ وَارِثٍ قَدْ مَاتَ

والرجل يدعى مالا ، أنه كان لجدّه ، فيدعى ميراث أبيه . ولم يكن أبوه يدعيه ، من قبله .

فقيل : لا دعوى له ، ولا يدعى عليه بالبينة .

وكذلك إذا ادعى ميراث وارث ، قد مات . ولم يكن ذلك الميت ، يطلب ذلك المطلب ، حتى مات . إلا أن يكون موتهم متتابعاً .

وكذلك جاء في الأثر - عن موسى بن أبي جابر ، وغيره من المسلمين . وبه يقول أبو المؤثر . وأنا أحب : أن تسكون له حجته ، إلا أن يكون الميت ، قد قامت عليه بيّنة ، بما يبطل ميراثه ، من ذلك المال .

قال أبو المؤثر : الذي حفظناه : قول موسى بن أبي جابر . وهو قولي : إلا أن تقوم بيّنة عدل : أن مال الأب مشاع إلى يومه هذا ، لا يعلم الشاهدان أنه جرى فيه قسم إلى اليوم . فإذا صح ، قسم المال على الموارث ، الأول فالأول . وإذا علم أن المال ، قد قسم ، وادعى بعض الورثة شيئاً منه ، في يد غيره ، فعليه البيّنة : أنه لم يقسم .

قال أبو المؤثر : لا يقبل قول البيّنة : أنه لم يقسم ، حتى يشهدوا : أن هذا الموضع مشاع بين ورثة فلان ، لا يملكون أنه جرى فيه قسم إلى اليوم .

مسألة :

محمد بن الحسن : ومن ادعى ميراث وارث قد مات . ولم يكن ذلك الميت

يطلب ذلك المطلب . فليس للوارث مطلب ، إلا أن يكون موت الأول وموت الآخر متتابعاً ، إلا أن يكون مع هذا الطالب للمحصنة ، بينة عدل ، تشهد: أن مال الموت مشاع ، إلى موت هذا : لا يعلمون أنه جرى فيه قسم ، إلى اليوم . قال غيره : قد قيل هذا .

وقيل : ليس للثاني أن يطلب ما لم يطلب الأول ، من الورثة . ولو لم يصح القسم ، إلا أن يصح ، أنه لم يقسم بالقطع ، فإنه مال بحاله بين الورثة .

وقول : للثاني أن يطلب . وللمكن ليس للثالث أن يطلب ، ما لم يطلب الأول والثاني .

وقول : ما كانوا قتلوا أو كثروا ، فاهم حجبتهم ، ما لم يصح قسم المال ، إلا أن يصح ، إلا أن هذا المال بميمنه ، له فيه حق ، من قبل ميراثه ، أو بوجه من الوجوه .

وقول : إن كان الموت متتابعاً ، كانت لهم حجبتهم ، ما لم يصح القسم . وإن كان الموت متفاوتاً . فليس للثاني أن يطلب ، ما لم يطلب الأول ، على قول من يقول بذلك .

وكذلك على قول من يقول بالثالث .

وقول : ولو كثروا ، ولو تفاوتوا ، ما لم يصح القسم والدعوى ، فلا يزيل ذلك حجة للوارث . والله أعلم .

مسألة :

فيمن له منهم معلوم شائع ، في مال قوم ، فلم يطلبه إلى الذي في يده المال ، حتى مات أو انتقل ، إلى وارث آخر ثم طلبه إلى الثالث . هل يدركه ؟  
قال : نعم . ما لم يكن هذا الهالك ، يدعى هذا للسهم لنفسه دونه . وهو يعلم ، ولا يغير . فما لم يكن كذلك ، فهو يلحق سهمه ، حيث وجده .  
قال المصنف : وجدت الاختلاف المتقدم ، عن أبي سعيد ، ردا في هذه المسألة .  
وهي عن الشيخ أبي محمد - رحمه الله - .

\*\*\*

### باب الدعوى بين الزوجين

وإذا ادعت امرأة على رجل : أنه زوجها ، وأنكر ذلك . فإن الحاكم يجبره على طلاقها ، أو يقر ، فيأخذه بحقتها .

الحسن بن أحمد : لا يجبر على طلاقها ، حتى تطلب هي ذلك . وأما التي أنكرت أنها لم ترض بالذى يدعى أنه زوجها ، فهي أملك بنفسها . وليس عليه أن يطلقها .

وفي موضع : أنها إذا ادعت عليه : أنه زوجها ، لزمه اليمين لها ، فيما تدعى عليه ، من نفقة ، أو حق .

مسألة :

ولو قال : تزوجها ، ولا صداق لها على ، فلا صداق لها عليه . وعليها البينة .  
ولو قال : تزوجتها بصداق ، ولم يسم : كم هو ؟ فلا شيء عليه ، إذا قال : ليس لها على شيء .

وإن قال : على كذا ، فهو عليه ، إلا أن يحضر بينة بالدفع .

مسألة :

وإذا قال الرجل لامرأة : هذه امرأتى .

وقالت هي : هذا رجلى ، فالحكم عندنا بالزوجة .

قال : أما هو ، فمقر بقوله : إنها امرأتى .

وأما قولها هي : هذا رجل ، فليس هو إقرارا منها بالزوجية . ويكون حكمها :  
أنه يثبت عليه ، إقراره بها ، إن صدقه . ولا يثبت عليها بهذا القول ، إقراره  
بالزوجية .

مسألة :

فإن ادعت امرأة على رجل : أنه تزوجها ، فأنكر . فعلى المرأة البينة  
بالزوجية .

فإن أعجزت ، فلا يمين ، على المدعى عليه ؛ لأنه لا يمين في الفكاح ، إلا  
المدعى للزوجية . ولا عليه ، ولا المدعى عليه الزوجية ، ولا عليه . ويلزمه إما أن  
يقر ، وإما أن يطلقها .

فإن امتنع حبس ، إذا طلبت المرأة ذلك . ولا غاية لحبسه ، إلا أن يطلقها ،  
أو يقر بها .

وفي موضع — قال بعض : يستحلف على الفكاح . فإن أبى أن يحلف ، ألزمناه  
الفكاح .

مسألة :

فإن كان هو المدعى أنها زوجته . وهي منكورة ، فعليه البينة .  
فإن أعجزها ، فالفكاح لا أيمان فيه .

مسألة :

فيمن تزوج امرأة ، فأظهرت الرضى . ثم قال : إنها قد كرهت في السريرة ،  
وطلب تجديد الفكاح .

فقال الولي : لا أجد ذلك ملكا ، غير الأول ؛ لأنها بك راضية .  
قال : يحكم عليه بالصداق ، ولا يحكم له بالنكاح ؛ لأنه مقر : أنها كارهة .  
فإن هو دخل بها ، فرق بينهما ، وأخذت منه صداقها .  
قال غيره :

وذلك على قول من يقول : إن الرضا هو أول كلمة ، تقول بها المرأة . وهو  
كذلك في الرضا . ولا نعلم في ذلك اختلافا . والكراهة من أول كلمة .  
وقول : ما لم تقم من مجلسها .  
وقول : ما لم يفو الزوج فسخ النكاح ، عقد نفسه ، ما لم يدخل بها ، هل  
غير رضى .

فإن لم يصح له تزويج بالنكاح الأول ، فطالب أن يجدد له ، لم يكن له ذلك  
عليها ؛ لأنه إن شا طلق ، وبرى . من حكم التزويج . وله عليها يمين ، على ما يدعى  
هليها ، من الكراهية قبل الرضى ، لأنها لو أقرت بذلك ، برى . منها ، من أحكام  
تزويجها .

فإن حلفت ، وطالبته بما يجب لها ، من الكسوة والنفقة ، وحق عاجل ، أخذ  
لها بذلك .

ويقال له : إن شئت تطلقها ، وعليك نصف الصداق . وإن شئت ، أد العاجل ،  
واكس ، وأنفق عليها . ولا سبيل لك عليها ، في المعاشرة لإقراره .

فإن طلبت هي الدخول منه بها . قيل لها : لا سبيل عليك . فإن شئت أخذناه  
بالحق ، بلا دخول . وإن شئت أخذناه لك بالطلاق . ولك نصف الصداق .

مسألة :

جواب أبي الحسن - فيمن تزوج امرأة ، وجاز بها ، أو لم يجز . ثم اعتزلت عنه . وادعت أنها صبية ، لم تبلغ . وقال الزوج : إنها بلغت ، وطلب يمينها . فإذا علم الزوج ببلوغها ، وعلى ذلك تزوجها . وكانت معه على حد البالغات . وهي في حد ، يحكم فيه بالبلوغ . فعليها اليمين ، إذا لم تكن بينة بذلك .  
وإن كانت في حد ، من لا يرى في الظاهر ، ممن لا يقبل إقراره بالبلوغ ، لم يكن عليها يمين .

فإن كان الزوج يعلم ، أنها ليست ببالغة ، فلا يحلفها . ولا يكلف ، ما هو موضوع عنها ، حتى يصير في حد يقبل منها قولها ، في الإقرار بالبلوغ .

مسألة :

في امرأة ، ادعت أن زوجها ، تولى بحقها وموثتها . وهرب لما حاكمته ، وجعل ماله في يد رجل ، فإن الحاكم لا يقبل دعواها ، في ذلك ، بمألها البينة على غيبة زوجها .

فإن صحت غيبته ، حيث لا تنفاله الحجة ، أو حيث لا يعرف أين هو ، أنصفها ، وأجرى عليها ما تستحقه ، بعد ما يدعوها بالبينة : أن زوجها غاب هذه الغيبة . ولا يعلمان ، أنه ترك في يدها كسوة ، ولا نفقة ، مما يزول بذلك عنه ، حكم ما يجب عليه ، أو شيء منه .

وإن لم يصح ذلك . وإنما صحت غيبته ، وطلبت أن يكفب عليه مطلبها ، من

يوم أن ادعت ذلك . وطلبت الإنصاف ، فلا يحكم لها بذلك عليه ، ولو صححت غيبته ، حتى تكون غيبته ، على حد ما وصفت لك .

ولكن إذا صححت غيبته ، وطلبت ذلك منه ، أثبتته عليه لها . ففتى قدر على الحجة عليه ، أخذه لها بذلك ، منذ ذلك اليوم إلا أن يصبح ما بزيل عنه ذلك . وكذلك إن صححت غيبته ، بأحد ما وصفت لك ، بعد أن كتب لها ذلك عليه لها ، أبلغها من ماله إلى ذلك واستثنى له حقيقته ، في جميع ذلك ، في هذا . وفي الأول ؛ لأن الغائب لا بد من إقامة الحجة عليه ، في الأحكام ، إذا كان بذلك الحد ، واستثنى له حقيقته ، إذا كان بحد ، من لا تفاله الحجة ، حكم عليه .

مسألة :

محمد بن الحسن - فيمن يزوج رجلا ، بابنة عم له ، وأقر - إذا ملكها - : أنها بائع ، أو لم يقر . ثم ماتت الجارية . وجاء المالك ، يطلب الميراث . فاحتج ابن عمها : أنها ماتت ، وهي صبية ، لم تبلغ . ولم يعلم أنها بائع .

قلت : على من البينة ؟

فأما إذا أقر الوارث : أنها قد بلغت امرأة ، وحاضت قبل موتها ، فليس له إنكار ، بعد الإقرار . والزوج للميراث .

وإن لم يكن الوارث ، قد أقر ، قبل موتها ، ببلوغها .

وقال الوارث : إنها ماتت ، وهي صبية .

وقال الزوج : قد ماتت . وهي امرأة . فإذا صح النكاح ، والرضا منها ،



بشاهدى عدل ، فقد ثبت العقد . وعلى من يريد فسخه ، بما يحتج به ، من صفرها ،  
البينة . والله أعلم .

مسألة :

وإذا ادعت امرأة ، على رجل كسوة ، أو نفقة ، نخصمها الحاكم ، من قبل ،  
ما تدعى ذلك ، من قبل زوجية ، أو بوجه من الوجوه .  
فإن لم تبين ، من قبل ما تدعى ، وقف الحاكم الدعوى . ولا يحلف لها على  
غير شيء ، يثبت عليه به حق . والله أعلم .

\* \* \*

## باب دعوى الأختين تزويج رجل

ودعوى الرجلين تزويج امرأة

وما أشبه ذلك من المتغافى

قال أبو عبدالله - في الأختين، يدعيان أن رجلا تزوجهما جميعا، وكل واحدة منهما تقيم البينة .

قال : فإن قالت البينة : إنه تزوجهما في عقدة واحدة ، فليس هذا بفكاح ، ويفرق بينه وبينهما .

وإن قالت البينة : إنه تزوج إحداها ، قبل الأخرى . ولا يدري أيهما قبل . وجحد هو نكاحهما جميعا ، فرق بينه وبينهما ، ويلزمه لكل واحدة نصف صداقها ، إن كان لم يدخل بهما .

وإن كان دخل بهما جميعا ، لزمه صداقهما كاملا .

وإن أقر أن نكاح إحداها قبل الأخرى ، ثبتت عقدة نكاح التي أقر بها ، ويلزمه للأخرى نصف صداقها . ويجبر على طلاقها .

قال غيره :

قول أبي عبدالله صحيح . غير أنه معنى فيه سقط . ومعنى أنه إذا أقر : أن إحداها قبل الأخرى ، ولم يصبح ذلك ، جبر على طلاق الأولى منهما في الأصل ؛ لأن الآخرة منهما لا تحتاج إلا طلاق . ويلزمه في الحكم نصف صداق لهما جميعا لأن الآخرة . نهما ، لا محالة ، لا فكاح لها .

وإنما يثبت عليه - إذا لم يدخل بهما - نصف صداق واحدة بينهما .  
فإن اختلف صداقهما ، كان لهما ربع صداق . كل واحدة منهما يتسم بينهما .  
فإن دخل بواحدة منهما ، كان لها صداق المثل ، ما لم يكن صداق المثل ،  
أقل من ربع صداقهما جميعا .

فإن كان صداق المثل ، أقل من ذلك ، كان لهما ربع صداقهما جميعا .  
ولو أنه دخل بهما جميعا ، لكان لكل واحدة منهما صداق مثلهما ، ما لم يكن  
صداق مثلهما ، أقل من ربع صداقهما جميعا .  
وإن مات ، قبل أن يطلق زوجته منها ، كان لهما الميراث جميعين ، ويحطان  
بعده الوفاة .

#### مسألة :

ولو أن رجلين ، تنازعا في امرأة ، قاضى كل واحد منهما : أنها امرأته .  
ويقيم على ذلك للبيعة . فإن كانت في بيت أحدهما ، فهي امرأته ، إلا أن يقيم  
الآخر البيعة .

فإن لم تسكن في بيت واحد منهما ، فأيهما أقام أولا ، فهو أحق بها .

#### قال غيره :

إذا صح نكاحهما بها ، في عقدة واحدة ، أو ادعى ذلك ، فذلك باطل .  
وإن كان نكاحهما واحدا ، بعد واحد ، ورضيت بهما جميعا ، ولم تعرف أيهما  
زوجها ، ولم تقر بشيء ، حتى ماتا جميعا .

قال : لها من كل واحد نصف صداقتها ، الذى سى لها وترث منه نصف الثمن ،  
أو نصف الربع ، على ما يجب . ويكون لها ، من كل واحد ، نصف ميراث زوجة .  
وعليها عدة الوفاة منهما ، على الاحتياط .

وإن ماتت هى ، ورثاها جميعا ، بأحكام الزوجية . ولكل واحد منهما  
نصف النصف ، أو نصف الربع . ويكون على كل واحد منهما ، نصف صداقتها ،  
الذى فرض لها . وهذا إذا ثبت حكمها لأحدهما . وعليهما اليمين ليمينهما البعض :  
ما يعلم أن صاحبه هو الأول منهما .

وكذلك عليهما هى ليمين بالله : ما تعلم أيهما الأول ، فى التزويج ، ولا أيهما  
زوجها ، دون صاحبه .

ومن غير الكتاب :

وإذا ادعى رجل ، تزويج امرأة ، أو رضاها ، ليمينها من التزويج ، أجل بقدر  
ما تحب . بينة ، من موضعها .

وإن كانت مع زوج غيره . واحتج واحد ، فى تزويجها ، وتأجل . ثم يوقف  
المرأة عن زوجها . ولا يوقف زوجها عنها ، إلا أن تصح العقدة ، بشاهدى عدل ،  
فيمنعها الرجلان جميعا عنها . ويؤجل ، بقدر ما يحضر البينة . وإن أحضر ،  
وإلا نفى بين الرجل وزوجته .

وإن صححت العقدة للطالب ، قبل تزويجها . وطلب رضاها ، وطلب يمينها ،  
وليس لها زوج ، كان له عليها يمين .

فإن حلفت ، برئت منه . وإن ردت اليمين إليه ، وحلف كانت . . . (١)  
زوج ، قد رضيت به ، لم يكن للطالب عليهم ما يمين ؛ لأن ذكاح الأخ ، قد ثبت عليها .  
ولو أقرت وقد رضيت بالآخر ، أنها كانت رضيت بالأول ، من قبل ، لم يقبل  
قولها ، إلا بشاهدي عدل .

\* \* \*

---

(١) بياض في الأصل .

## باب الدعاوى بين الزوجات

### فى الطلاق

فإذا ادعت المرأة على زوجها : أنه طلقها ، فأنكر . ولم تكن مع المرأة بيينة ، وطلبت يمينه ، فعليه اليمين .

وإن نزل إلى يمينها ، حلفت على ما يدعى . وقد بينا كيف اليمين بينهما ، فى كتاب الأيمان .

فإن كان الرجل ، قد توفى ، فلا أرى لها ميراثا ؛ لأنها زعمت ، أنه طلقها ثلاثا .

وقال آخرون : ترثه ، إن هى أكذبت نفسها .

### مسألة :

ومن ادعت عليه زوجته الطلاق . فقال : إنى قلت : أنت طالق - إن حدثت بقولى فلانا - فأنت طالق فالقول قولها . والبينة عليه ، بما ادعى ، لأنه قد أقر بالطلاق .

### مسألة :

ومن ادعت عليه امرأته : أنه طلقها ثلاثا ، فأنكر ذلك . فاختلعت إليه ، من صدقها . وخالها ، على أن يتراجعا . فجائز إذا كانت فى العدة وتكون معه على تطليقتين .

فإن كانت قد انقضت عدتها تزوجها . وتسكون معه ، على ما بقي من الطلاق .  
وليس على الحاكم ، ولا له ، أن يدخل بينهما بمنع ؛ لأنه لم يصدقها ، على ما ادعت  
من طلاقه إياها . ولم تنم عليه بينة ، بتصديقه إياها .

مسألة :

ومن ادعت عليه زوجته الطلاق ، فأنكر ، فباراه والدها ، بوكالة ، أو غير  
وكالة . فلما أن انقضت عدتها ، رجعت تطلب يمينه ما طلقها .  
وإن ادعت ، أنه طلقها واحدة ، أو اثنتين ، وأنكر هو ذلك ، فإن البر :  
أن يأتي على جميع ما كان من الطلاق .

وإن أقر أنه طلقها واحدة ، أو اثنتين ، وادعت هي أنه أبرأها ، من بعد  
ما حلت ، لإعادة من الطلاق ، فعليها البينة بذلك .

وإن أعجزت البينة ، فعليه يمين بالله : لقد أبرأها ، وأبرأته .

فإن لم يحلف ، حلفت هي - إذا رد اليمين عليها - أنه أبرأها ، وأبرأته ، بعد  
انقضاء عدتها ، من طلاقه إياها . ولها صداقها .

وإن كانت ادعت : أنه طلقها ثلاث تطليقات ، قبل البرآن . فإن لم يحلف  
هو ، ورد اليمين . فعليها أن تحلف يميناً بالله : لقد طلقها ثلاثاً ، قبل البرآن . فإذا  
حلفت ، فلها صداقها .

مسألة :

وإذا وقع بين الزوجين ، ما لا يجوز لها التناكح معه ، وأراد الحاكم أن يفرق  
بينهما ، فإنه يقول : قد حكمت بينكما بالبينونة . ويشهد على من حضر ، ويكتب به .

مسألة :

ومن ادعت عليه زوجته الطلاق . فقال : هي صاذقة ، أو مصدقة ، فلا يقع بذلك طلاق .

وإن قال : صدقت ، فيما تقول ، لزمه الطلاق .

وإن لم يقل : فيما تقول . وقال : صدقت ، لزمه الطلاق .

والفرق بينهما : أن قسوله : هي مصدقة ، أو صاذقة ، لا يقع إلا عن إخبار مصدق ، متقدم لها من قبل ، ولا في المستقبل . وقوله : صدقت يقتضى جواب ما تقول .

مسألة :

والمرأة إذا ادعت على زوجها حرمة .

فتقول : إن الحاكم يسألها : ماهذه الحرمة ؟ لأنها أعلمها توهمتها حرمة ، وليست بحرمة . ولا يبين أن يسعه ، أن يحلفه على دعواها ولا يفصحها ، لأنه لو أقر أنه وقع بينهما حرمة ، لم يقرب إلى ذلك ، حتى تبين الحرمة .

وإن ادعت أنه كان منه إليها شيء ، لا تحل له بعده أبدا . فليس للحاكم أن يحلفه على ذلك ، ولا يفصح ، أن ذلك يقع موقع الكذب ، إذا كان على الأصل .

ولو ادعت أنه وطئها في الدبر همدا . فقال : هو خطأ ، فهي مدعية والقول قوله .



مسألة :

حضر أبو المؤثر رجل وامرأة . فقال الرجل : قلت لها : استترى ، فليسك امرأتى .

فقال لها أبو المؤثر : اسمعى ما يقول . فقالت : هو كما يقول .

فقال للرجل : إن كنت نويت طلاقا ، فهو كما نويت . وإن لم تنو طلاقها ، فلا بأس عليك .

فقال الرجل : لم أنو طلاقها . وإنما أردت أن أعلمها .

فقال أبو المؤثر لها : إن صدقتك ، وإلا فاستحلفك . فطلبت يمينه .

قال : فأمرنى أن أستحلفه بالله : ما عني بقوله : استترى ، فليست امرأتى - طلاقا . فحلف كذلك .

فقالت له المرأة : أرجع إليهِ ؟

قال : أرجع إليهِ ، فهو زوجك .

مسألة :

ومن صح تزويجه بامرأة . ثم مات ، قبل دخوله بها . ثم اختلف الزوج والورثة ، أنها راضية ، أو لم ترض .

قال : هى غير راضية ، حتى يصح أنها راضية . فالمدعى من ادعى رضاها ، كان هو ، أو الورثة .

فإن مات هو ، وادعت هى أنها كانت راضية ، فالتقول قولها مع يمينها .

وإن طالب الورثة يمينها . فإن حلفت ، وإلا لم يكن لها شيء من الميراث .  
فإن قالت : إنها لم تكن راضية ، ولا كارهة ، في حياته . والآن فقد كرهت  
بعد موته . فرضاها رضى ، إذا لم تكن قد غيرت في حياته ، فلها الصداق والميراث .

مسألة :

أبو سعيد : إذا ادعت المرأة على زوجها : أنه طلقها ثلاثا . وهو ينكر ذلك ،  
إلى أن مات على إنكاره . فرجعت عن دعوى الطلاق . ففيه اختلاف .  
ف قيل : ذلك دعوى منها . ولا يقبل على الزوج . ولها الميراث ، إذا رجعت  
عن دعواها .

وقول : إن كانت في حال ادعائها الطلاق ثلاثا ، معتزلة عن الزوج ، ليس  
مساكنة له ، إلى أن مات . ثم رجعت عن دعواها إلى قوله ، لم يثبت على الورثة  
رجوعها . ولم يكن لها ميراث .

وقول : إن كانت في حال دعواها ، تساكنته وتماشراه ، وتدعى عليه ذلك .  
وهو ينكر إلى أن مات . ثم رجعت ، إن لها ميراثا .

وقول : هى مدعية ، كانت معتزلة عن الزوج ، أو غير معتزلة . ولا يقبل  
قولها . ولها الميراث ، إذا رجعت بعد الموت . وكما لم تكن دعواها ثابتة على  
غيرها .

وكذلك لا يثبت ، إذا رجعت . والله أعلم .

## باب الدعاوى

فى الصداق والوطء والعقر

وإذا ادعت امرأة : أن رجلاً اقتسمها ، حتى وطئها فإنها تدعى ، أن هذا الرجل ، كابرنى على نفسى ، وغلبنى على نفسى ، حتى وجب عليه عقرى .  
فإن أنكر ، ولم يصح ، حلف ما عليه لها حق ، ولا صداق ، من قبل هذه الدعوى ، التى تدعيها إليه .

فإن رد اليمين إليها ، حلفت : لقد غلبها على نفسها . وكان منه إليها : ما وجب عليه صداقها .

مسألة :

ومن رأى رجلاً ، يوطأ دابة له . ورفع عليه ، فإنه يقول لأجل الحد : إن هذا فعل بدائى فعلاً ، حرمت على به . فإن أنكر الآخر ، فاليمين عليه : ما عليه له حق ، من قبل ما يدعى ، أنه فعل بدائى فعلاً ، حرمت من أجله عليه ، ولزمه له ضمانها .

فإن رد اليمين إليه ، حلف : لقد فعل هذا بدائى فعلاً ، حرمتها على بذلك ، ووجب عليه ثمنها .

مسألة :

وإذا فقدت المرأة ، وطلقها زوجها ، قبل انقضاء الفقد ، وصداقها آجل .  
فحل صداقها ، فصار ديناً على زوجها . فطلب ورثتها : أن يتقضوه .

قال : ليس لورثتها ذلك . ولكن إذا كان لها وكيل ، في تقاضى ديونها .  
وقبض مالها ، اقتضى صداقتها . وقبضه مع مالها  
وإن لم يكن لها وكيل ، أقام الحاكم لها وكيلًا ، يقبض صداقتها منه . ويكون  
في يديه ، إذا طلب ذلك ورثتها إلى الحاكم .  
فإذا طلقها ثلاثًا ، فلو كيلها أن يقبض صداقتها منه ، من حين ما طلقها .  
وإن طلقها واحدة ، أو اثنتين ، فلا أرى أو كيلها ، أن يقبض ، حتى تمضى  
ثلاثة أشهر ، مذ طلقها .



## باب فى دعوى المتساكنين والشريكين

بعد موت أحدهما

كالزوجين وغيرهما

هاشم بن غيلان - فى أخوين أو شريكين ، كانا ينزلان دارا ، أو يستقلان دابة أو عبدا ، أو ياكلان أرضا . ثم توفى أحدهما فقال الباقي : العبد والدابة لى والدار والأرض .

قال : سمعنا أن الزوجين ، إذا مات أحدهما ، وادعى الحى أن القدى الدار له ، وطلب ذلك ورثة الميت . فقول : إن على ورثة الميت البينة ، على ما كان له ، إذا كانت هى الحية .

وكذلك الرجل ، إن كان هو البساق . وهو رأى موسى بن أبى جابر . وهكذا سمعنا .

وأما الشريكان فى العبد والدار والأرض ، فإن قامت بينة : أنه بينهما ، فهو بينهما .

وإن لم تقم بينة ، وهو فى يد البساق فعلى ورثة الميت البينة . وعلى الباقي الذى فى يده الشئ اليمين .

قال غيره :

وقول : إذا صح أنه فى أيديهما جميعا ، أو لهما جميعا ، فهو بينهما نصفان ، إلا أن تقوم البينة لأحدهما .

وقول : يوقف حتى يصح لأحدهما ، وإلا فهو موقوف .

مسألة :

عن الشيخ أبي محمد : وإذا مات أحد الزوجين ، فادعى الحى ما فى المنزل الذى يسكنانه ، أيام اجتماعهما فيه . فإن القول - فى ذلك - قول الحى منهما ، من حيوان ، أو رقيق ، وأثاث وغير ذلك ، فى أكثر قول أصحابنا .

وقال بعضهم : تصدق المرأة ، فيما يكون من آلة النساء ، فى البيوت ، نحو الطيلة ، وما تحويه .

ويصدق الرجل ، فى السيف والحجفة والقوس ، وما يصلح للرجل . ولا يصدق كل واحد منهما ، فيما ليس من شأنه ، اتخاذه لنفسه .

واحتج من قال بتصدق الحى منهما : أن المرأة قد ترث عن أبيها وأخيها ، ما يكون للرجل . وتشترى لمونة المحاربين . وقد تكون فى يدها أمانة لغيرها . ومثل هذا يحوز ، والآخر على العادة والعرف بين الناس .

والنظر يوجب عندى : أنهما مدعيان ، فى سبيل ما يدعيانه ، سبيل ما يتداعاه الناس فى الأملاك . فمن كان فى يده منهما شيء ، ودخل فى حوزة ، فالقوله قوله فيه . ومن ادعى عليه فعلية البيعة .

وقال قائلون : إن كان المنزل للرجل ، وهى الداخلة عليه . فكل ما فيه ، فهو للرجل ، إلا ما كان من متاع المرأة .

مسألة :

وإذا فارق الرجل زوجته ، فتداعيا متاع البيت ؛ فما كان من متاع يعرف أنه للنساء ، فهو لها . وما كان من سوى ذلك ، فهو له ، إلا أن تقيم هى البيت .

قال مفيان : بلغنى أن الحسن كان يقول : ما حلفتُ عليه ، فهو لها .

وكان غيره يقول : هو بينهما نصفان .

قال : والأول أحب إلى .

مسألة :

قال الشافعى : إذا اختلف الزوجان ، فى متاع البيت ، ولا بينة مع أحدهما ،

فهو بينهما نصفان .

قال أبو حنيفة : ما يصح للرجل ، أرلها جميعا . فالقول فيه قوله . وما يصح

للنساء ، ، فالقول فيه قولها .

مسألة :

أبو عبد الله - فممن هلك ، وله زوجة ، وبيوت فى داره ، وزوجته فى بعض

بيوته ، التى فى داره . وخلف فى بيوته أمتعة وآنية ، فادعت جميع المتاع . فإذا

ادعت جميع الدار ، التى هى وهو فيها ، يسكنان فى بيوت هذه الدار كلها . فالقول

فيها قولها ، مع يمينها بالله ، حتى يشهد عدلان : أن هذا للمناع لزوجها .

مسألة :

فى رجل - فى داره رقيق . فقالت امرأته : هم لى .

وقال الرجل : لى . فإلهم للرجل ، إلا أن تجيء المرأة ببينة : أنهم لها ؛ لأنهم

فى داره ومنزله .

فإن جاءت ببينة : أنها اشترت ، فلا يجوز ، إلا أن يشهدوا : أنه هو هذا  
فلان ، الذى اشترت ؛ لأن الأسماء تتفق .

فإن كانت هى أسلمت بعضهم إلى معلم ، وهو عند معلمة ، فليس ذلك بشئ ،  
قد تسلم المرأة عبد زوجها .

مسألة :

وإذا كان لامرأة منزل معروف ، فسكن معها ربيب ، وزوجة له ، فى المنزل .  
وعاشا على ذلك ، ثم ماتت . واحتج ورثتها ، بما فى البيت كله ، من حلى ومقاع .  
وقالت المرأة وزوجها الحيان : المقاع لنا ، ونحن فى المنزل وقامت البينة : أنهم  
كانوا فى المنزل جميعا ، فالقول قول الزوجين ، مع يمينها وعلى ورثة الهالك البينة ،  
إلا أن يكون كل معتزلا عن صاحبه ، فى بيت الزوجين وحدهما . والعجوز  
وحدها .

مسألة :

وفى موضع - فى الزوجين ، بموت أحدهما ، ينزلان فى منزل جميعا - إن الحى  
منهما هو ذو اليد فى المنزل ، وما فيه ، إلا أن يصح من ورثة الهالك البينة ، على  
ما يدعون من ذلك .

وقول : إذا صح السكن من الميت ، فى البيت ، فالسكن يد . وهو بينهما  
الحى والميت - إذا صح ذلك .

وقول : ما كان يصلح لكل واحد منهما ، فهو له . والله أعلم .



مسألة :

من الأثر - من كتب منشورة - : وسألته عن المرأة ، المتوفى عنها زوجها ،  
إذا ادعت آنية البيت . أيحكم لها بذلك ؟

قال : نعم .

قلت : أرأيت إن ادعت الحب والتمر والدراهم والثياب . أيحكم لها بذلك ؟

قال : نعم .

قلت : أرأيت إن ادعت السلاح ، مثل السيف والمذبة والدرع ، وجميع السلاح .

أيحكم لها بذلك ؟

قال : نعم .

وكل ما ادعت ، حكم لها به ، إلا أن يصح أنه كان للهالك دونها .

قلت : فالأمة لها من الدعاوى والحجة ، ما للحر ؟

قال : نعم .

قلت : وهكذا إذا توفيت المرأة ، وادعى الزوج الحلى والثياب والفرل ،

وجميع آنية النساء ؟

قال : نعم ، يحكم له بما ادعاه ، حتى يصح ، أنه كان لها . والله أعلم .

## باب الحكم بين الزوجين وغيرها فيما اشترى أحدهما

أبو سعيد - في الزوجين المتفاوضين ، في مالهما - إذا اشترى الزوج مالا ،  
ثم ماتت المرأة .

فإذا كان الشراء في عقدة ، فذلك له جائز . ولا غرم عليه ، والمال له .  
وإن كان الشراء له ، ويأخذ الثمن من مالها ، على غير طيبة ، فهو ضامن ،  
لما أخذ من مالها لورثتها .

مسألة :

وإن كان عنده حب ، قد خلط من أرضه وأرضها ، بما زرع هو ، وماتت .  
وكانت مفوضة إليه مالها ، أو مجيزة له ما يجوز لها - فللورثة حصتهم .

مسألة :

وقيل - في جملة ما بين الزوجين - : إنه إذا عمر الزوج ، في مال زوجته ،  
وزرع ، ولم يصح له فيه بسبب ، إنه لاحق له في تلك الزراعة والعمارة ، إذا اختصما  
في ذلك ؛ لأن الزوج يعمل في التعارف ، في مالها ، وينفعها .

وأحسب أن بعضا يقول : إذا صح همله ، في المال ، بسبب منها ، بمفاوضة ،  
أو بأمر ، أو بإطلاق ، كان له ما لأصحاب السبب ، من العمل والعناء والقرم .  
وهو كمن عمل بسبب - إذا صح .

ومن كتاب الضياء :

ومن أمرته امرأته: أن يزرع لها أرضا، فزرعها وعملها. وأعطى مؤنة الزراعة من عنده . ثم مات ، قبل حصاد الزرع ، فليس لورثة الهالك ، من تلك الزراعة شيء - إذا كان - إنما أمر من يزرع لها ، فالزرع لها . ولا حجة لهم عليها .  
وأما إعطاؤها في حياته ، من مؤنة للزراعة ، لم يلحقها شيء . والله أعلم .  
انقضت الزيادة .

### باب الدعوى من أحد الشركاء

وعن قوم ، ادعوا مالا إلى رجل ، وأنكرهم . فطلب أحدهم في ذلك ، ونازع وقال : إنما طلبت حصتي وحدي ، فحكم له بالمال ، أو بشيء منه ، أو صالحه المدعى عليه . هل يدركه الشركاء ؟

قال : هم شركاؤه ، فيما أخذ يتبعونه بحصصهم ، إلا أن يكون نازع في حصته ، وحكم له بحصته ، وقبضها . فليس عليه تبعه . وهو أولى بما أخذه ، ويتبعون صاحبهم بحقوقهم .

قيل : فإن كانت هذه الشركة ، في أرض ونخل ، فباع أحدهم ، أو صالح على صالح ، أو حكم له بشيء من المال .

قال : ما حكم له بشيء من الأرض ، والنخل ، فهم شركاؤه فيه . وما صالح عليه ، فلا يجوز الصلح على شركائه .

وإن هو باع حصته منها ، أو قايضه ، فليس لشركائه عليه تبعه . ويطلبون صاحبهم .

قال المحقق :

تم . وبالحير والبركات عم .

وكان تمام عرضه ، على نسخة ، قام على تصحيحها القاضي سفيان بن محمد بن عبد الله الراشدي - رحمه الله ، ورضي عنه - .

في عام ألف وثلاثمائة وواحد وسعين هجرية ، بقلمه نزوى .

في عصر الإمام العادل محمد عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي ، المتهرف عام ١٣٧٢ هجرية في شهر شعبان .

وتلك النسخة : بخط سليمان بن ماجد بن ناصر بن سالم الحضرمي ، من أهالي فرق ، من أعمال نزوى .

غرة محرم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ      سالم بن محمد بن سليمان بن حميد الحارثي

## فهرس الجزء الرابع عشر

من المصنف

الصفحة	الموضوع
٥	باب في الأحكام وما يحل أخذه بحكم الحاكم وما لا يحل أخذه
٩	« في الأحكام وما ينبغي للحاكم
١٢	« في إحضار الخصم للحاكم وغيره
١٦	« في إحضار الخصم بالمدة
١٨	« في عصيان الخصم لمدة الحاكم وحبه
٢٠	« في حبس الخصم لانتطاع الحكم
٢٢	« في دعوى عصيان المدة وصحة ذلك
٢٣	« آداب الحاكم والقسوية بين الخصوم وسماع الشكوى والإنصاف بينهم
٢٩	« في تعليم الخصوم والمجيب ونفيا الحاكم في الأحكام
٣١	« في الخيل في الأحكام على الخصوم
٣٢	« في المجيب في الأحكام
٣٨	« في الحكم إذا صبح من حاكمين أيهما أولى
٣٩	« في حكم الحاكم بملكه في معصية وغير معصية
٤٣	« في معاودة الحاكم والنظر في حكمه أو حكم غيره وإتمامه
٤٥	« في صفة الحكم بين الخصوم وما ينبغي في ذلك
٥٢	« في الحكم بالبينة واليد وما أشبه ذلك

الموضوع	الصفحة
باب في الأحكام في الأصول واليد والبينة	٥٦
» الأحكام في الأموال واليد فيها	٦٠
» » في العروض	٦٢
» الحكم في الشيء يدخل في شيء آخر لغير رأيه	٦٤
» الحكم فيما استهلك في غيره كالصبغ والثوب وما أشبه ذلك	٦٦
» في حكم الحاكم فيما كان في غير بلده وما لا يتدر عليه	٦٨
» الحكم بتوقيف المال وفي إزالته	٦٩
» في الحكم بالبيّنات واختلاف أوقاتها وأصنافها	٧٣
» من ذلك	٨٠
» في الحكم بين الخصمين فيما ليس في أيديهما لهما أو لغيرهما	٨١
» في البيّنتين إذا اختلفا الخصمان بتسكانيان أو بمحتملان	٨٥
» في حكم الدعوى على من في يده شيء لغيره	٨٨
» الحكم في دعوى اليد واختلاف صحتها	٩٠
» في أحكام الدعاوى والإيجارات	٩٢
» في الحكم بالبيّنة على التاربغ	٩٥
» في أحكام ما يصح بالبيّنات واختلافها في الأصل والوقت	٩٨
» في البيّنة على النعاج والولادة وما يتولد من غيره	١٠٧
في حكم الدعوى في الميراث والنهب	١١٢

الموضوع	الصفحة
باب في اختلاف دعوى الطالب والمطلوب وبينته	١٢٠
» فيمن يتنازع في شيء فيتر به لغيره	١٢٥
» في الأمانة	١٣٦
» حكم الحاكم لنفسه ولأقاربه وغيرهم	١٣٨
» في الحكم على المريض	١٣٩
» في الحكم على الأعمى والأعرج	١٤٠
» » » للصبي واليتيم وعليهما	١٤٢
» » » بين الوالدين والولد	١٤٤
» » » بين أهل الذمة والمشر كين والمسلمين	١٤٥
» » » على المالك وورثته	١٤٧
» » » على الغائب	١٥١
» » » للغائب والاحقساب له	١٥٦
» » » على المقولي والمستتر عن الحاكم	١٦٠
» » » على الممايلك والدعوى فيهم	١٦٥
في الدعوى والحكم على العبيد	١٦٩
في الحكم على الممايلك ولهم	١٧١
في الحكم على الأعمى وله	١٧٤
في دعاوى الحكم وتوقيف الحاكم وقضاة في المال .	١٧٦



الموضوع	الصفحة
باب في الدعاوى وأحكامها	١٧٩
» في المدعى والمدعى عليه والفرق بينهما	١٨٢
» في المتداعيين	١٨٥
» في إقرار الخصوم وسقوط الدعاوى	١٩١
» في لفظ إقرار المدعى وما يثبت من ذلك	١٩٦
» في الصلح بين الخصوم وكتاب الشرط في ذلك ولفظه	٢٠٠
» في الصلح على الإنكار بين الخصوم	٢٠٧
» في الصلح على الجهالة	٢١٠
» في الدعاوى في الجراحات وأرشها	٢١١
» في دعاوى السكل والبعض وصحة ذلك	٢١٢
» الدعاوى في الأموال وأحكام اليد منها	٢١٦
» الدعاوى في الأرض والنخل	٢١٩
» الدعاوى في الدار وساكنها	٢٢٠
» في الحائط	٢٢٢
» الدعاوى في المجارى والطرق والحدث فيها	٢٢٥
» ما يثبت أحكام اليد والإقرار في الأموال	٢٢٧
» في الأموال والدعاوى فيها	٢٣١
» في حكم دعوى المال وبئمه وأكله على ربه	٢٣٤

الموضوع	الصفحة
باب في حكم ما يثبت من الأحداث في الأموال بادعاء مات أحدهم أم لم يميت	٢٤٩
» ما يجوز فيه التصرف من الأموال والانتفاع فيه ومنع المدعي له وما أشبه ذلك	٢٥١
» الدعوى في البيوع والتمن	٢٥٩
» في السكفالة	٢٦١
» في الهبة والصدقة	٢٦٢
» في القرض والأمانة	٢٦٤
» في دعوى النسب إلى أبيه وما سمع من ذلك	٢٦٧
» في الدعوى في الولد والإفراقة	٢٧١
» في دعوى المرأة لولدها النسب إلى أبيه	٢٧٦
» في دعوى ميراث وارث قد مات	٢٧٧
» الدعوى بين الزوجين	٢٨٠
» دعوى الأختين تزوج رجل ودعوى الرجلين بتزويج امرأة	٢٨٦
» الدعوى بين الزوجات في الطلاق	٢٩٠
» الدعوى والصداق والعقر	٢٩٥
» دعوى المتسأكفين والشرىكين بعد موت أحدهما كالزوجين وغيرها	٢٩٧
» الحكم بين الزوجين فيما اشترى أحدهما أو غيرها	٣٠٢
» الدعوى بين الشركاء وأحكام ذلك	٣٠٤

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة  
- سلطنة عمان -



٩ شارع البراموي - عابدين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١







